# مراسلات أممية

## المؤتمر الدولي لمناهضة الفاشية

- أربعون يوماً من الثورة المضادة المتسارعة في **فنزويلا** •
- **السودان**: مواصلة النضال رغم الحرب •
- **إيران**: التعبئة الشعبية الإيرانية ضد الديكتاتورية الإسلامية وضد الإمبرياليين •

مراسلات أممية
العدد 742 آذار / مارس 2026

## صوت أممي باللغة العربية

ببالغ السرور بتنا اليوم قادرين على إصدار مجلتنا مراسلات أممية باللغة العربية، شقيقة لـ انترناشونال فيبونت الانجليزية وانبركور الفرنسية، يندرج هذا المشروع، الصادر بإشراف مكتب الأممية الرابعة، في استمرار لمختلف الإصدارات المنجزة باللغة العربية: المناضل-ة والخطوة [للاستكمال]. لكن الأحداث الجارية بالشرق الأوسط منذ سنة حدت بنا إلى الاهتداء إلى سبيل مجلة ذات استهداف دولي. تُبرز حرب الإبادة في فلسطين، متبوعةً بالهجمات على لبنان وقريباً على إيران، من قبل إسرائيل، الحاجة الملحة إلى رد فعل عالمي، نسعى إلى الإسهام فيه. كما يوضح تعاونُ الأنظمة العربية بالمنطقة البغيض مع الدولة الصهيونية ضرورة بناء بديل. لا سيما أننا نعلم بأن منع المظاهرات في جل البلدان الناطقة بالعربية يطابق خوفاً هائلاً من التعبئات التي من شأنها إعادة الوصل مع الربيع العربي وزعزعة تلك الدول، ومن ثمة السيطرة الإمبريالية.

يتمثل مشروع مراسلات أممية في الإسهام في بديل للإمبريالية - الأمريكية والأوروبية بالمقام الأول، لكن دون تنازل لسائر القوى الكبرى، الصين أو روسيا، التي تعارك كلها من أجل السيطرة على العالم، ولا للرأسمالية التي باتت أزمتها جلية عبر العواقب المدمرة للأزمات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تندرج معركتنا في حفز لنضالات المستغلين/ات والمضطهدين/ات، وبوجه خاص من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم-عين، ومن أجل المساواة والتحرر، من أجل مجتمع اشتراكي ايكولوجي.

وليست مجلتنا بالطبع غير إسهام متواضع في هذا المشروع الثوري، لكننا نأمل أن يتيح نشر في الآن ذاته لمقالات تحليل للوضع في بلدان عديدة وللوضع العالمي، وسرداً للنضالات الاجتماعية ولعناصر توجه من أجل الفعل صوب المناضلين/ات الذين يستشعرون العزلة في بلدان تحكمها أنظمة مستبدة، قلنا نأمل أن يتيح شدَّ العضُد ومنحَ تماسك يتيح المساعدة على الفعل.

ستتقاسم مراسلات أممية، في وهلة أولى، مقالات مترجمة بجهودنا، منشورة عادة في انترناشيونال فيبونت وانبركور، كي نقترح بسرعة مقالات تتناول بنحو خاص المنطقة الناطقة بالعربية. لذا عرّفوا بمراسلات دولية وبموقعها وبشبكاتها الاجتماعية، من أجل الإسهام في بناء صوت أممي اشتراكي ايكولوجي وثوري للقرن 21.

# المحتويات

العدد 742 آذار / مارس 2026

## مؤتمر مناهضة الفاشية

إسرائيل دوترا — توحيد النضالات لهزيمة اليمين المتطرف 3
غابي تولوتي
تعبئة عامة الشعب من أجل مواجهة الفاشية والإمبريالية 5
نداء أممي لتعزيز العمل المناهض للفاشية وللإمبريالية 36

## الشرق الأوسط

سمر ناصر
خطة ترامب للسلام أم حرب جديدة في غزة 8
نعمات كوكو وآدم شريف
السودان: مواصلة النضال رغم الحرب 10
ساره سلامي
التعبئة الشعبية الإيرانية ضد الديكتاتورية الإسلامية وضد الإمبرياليين 14

## سويسرا

كيلمي مارتينيز — سويسرا: حركة اضرابات واسعة ضد سياسات التقشف 22

## أمريكا اللاتينية

لويس بونيلامولينا — أربعون يوماً من الثورة المضادة المتسارعة في فنزويلا 25
نيكولا مينا — سياسة الخنق الاقتصادي ضدّ حق الشعوب في تقرير مصيرها 28

## أخبار أممية

مايكل لوي ودانييل ثانورو — مساهمة الأممية الرابعة في الاشتراكية البيئية 31

مراسلات أممية

https://alomamia.org/

https://linktr.ee/alomamia

**لكي يتنسى للمراسلات الأممية الاستمرار، عرفوا-ن بها! اشترك-ي الآن!**

# المؤتمر المناهض للفاشية في بورتو أليغري توحيد النضالات لهزيمة اليمين المتطرف

**سيُعقد المؤتمر الدولي الأول المناهض للفاشية ومن أجل سيادة الشعوب في بورتو أليغري في الفترة الممتدة من 26 إلى 29 مارس. ويندرج هذا الحدث في إطار ضرورة التصدي لمختلف تعبيرات اليمين المتطرف، بما في ذلك التيارات النيوفاشية.**

**بقلم**
**إسرائيل دوترا**

نظم المؤتمر حزب الاشتراكية والحرية PSOL وحزب العمال PT وحركة المزارعين بدون أرض MST وأحزاب أخرى انطلاقا من اجتماعات ونقاشات مع الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة (CADTM). وكان من المقرر عقد المؤتمر عام 2024، لكنه أُجل بسبب الفيضانات التي دمرت بورتو أليغري.

كان من بين مرتكزاته البيان-النداء الذي أعدته الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة CADTM ووقعته شخصيات بارزة من القارات الخمس، مثل آني إرنو، جان-لوك ميلانشون، زارا سلطانة، جيريمي كوربن، فراي بيتو، وجواو بيدرو ستيديلي، وغيرهم.

وتحتفظ مدينة بورتو أليغري بإرث ثقافة الدورات السابقة للمنتدى الاجتماعي العالمي، وهي مرجع في مجال النشاط الأممي.

## صعود اليمين المتطرف

في مواجهة أزمة الرأسمالية التي تحولت إلى أزمة متعددة الأبعاد منذ الأزمة الاقتصادية لعام 2008، يسعى اليمين المتطرف إلى تعبئة مشاعر الإحباط وخيبة الأمل لفرض حل بالقوة.

ساهمت هذه الأزمة، إلى جانب تدهور أوضاع الكوكب البيئية، في تغلغل أيديولوجية اليمين المتطرف داخل جزء من الحركات الجماهيرية. وتستند هذه الأيديولوجية على قطاعات من البرجوازية العالمية التي ترغب في فرض نظام أكثر تسلطا لاستعادة هامش ربحها وحماية مصالحها المباشرة والتاريخية في عالم متأزم.

تعد حركة ماغا (MAGA)*، التي يروج لها ترامب، أحد تعبيرات منظومة اليمين المتطرف المنسقة دوليا. فاليمين المتطرف موجود في القارات الخمس وينشط فيها ، له برنامج قمعي، ويسعى إلى أن يكون "شعبيا"، مستهدفا بشكل أساسي المهاجرين/ات، ومستغلا وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات زائفة ومثيرة للذعر.

إن فشل الديمقراطية الليبرالية، مع حكومات، تصف نفسها بـ"التقدمية"، ولكنها في النهاية تدير وتتحمل مسؤولية أزمة الرأسمالية النيوليبرالية، يمهد الطريق لقطاعات من الطبقة العاملة للتصويت على أحزاب ومنظمات اليمين المتطرف ودعمها.

## وجوه متعددة لسياسة واحدة

يكتسي نموهم السياسي والانتخابي أهمية ملحوظة: فإلى جانب البلدان التي يحكمها اليمين المتطرف بالفعل، كما هو الحال مع ميلوني في إيطاليا، يبرز في عدة أماكن بأوروبا كبديل انتخابي متصاعد. فقد حصل على أكثر من 30% في الجولة الثانية بالبرتغال مع أندريه فينتورا من حزب شيغا (كفى)، ويتقدم حزب "فوكس" في إسبانيا، وكذلك "التجمع الوطني" في فرنسا و"البديل من أجل ألمانيا" في ألمانيا.

وفي أمريكا اللاتينية، يبرز ميلي بتنفيذ خطة تقشف قمعية أُطلق عليها "المنشار الكهربائي"، كمختبر لليمين المتطرف، ويُضاف إليه الآن كاست ذو التوجهات البينوشيتية الذي فاز بالانتخابات الرئاسية في تشيلي. كما دعم ترامب مرشحين فازوا في الانتخابات بهندوراس وكوستاريكا.

وفي طليعة اليمين المتطرف يقف التعبير الأقصى للنيوفاشية: سياسة نتنياهو التي تنفذ إبادة جماعية في غزة وتسعى إلى تدمير فلسطين.

هذه تعبيرات مختلفة لخطة مشتركة تتضمن نقاطا رئيسية: الهجوم على المهاجرين/ات، ودعم التسلح والحلول العسكرية، وإنكار التغير المناخي

**إسرائيل دوترا**
**إسرائيل دوترا عضو في قيادة الأممية الرابعة وعضو في قيادة حركة اليسار الاشتراكي MES (تيار داخل حزب الحرية والاشتراكية PSOL)**

والعلم، والإجهاز على الحقوق، وعمل مكثف ومنظم لشركات التكنولوجيا الكبرى للتحكم والتلاعب بالإعلام الجماهيري وبشبكات التواصل.

يجري هذا التنسيق بطرق مختلفة عبر لقاءات دورية، حيث تتفاعل شخصيات بارزة مثل بانون وماسك وتتدخل علنا في سيرورات وطنية: كيف ننسى الابتزاز الاقتصادي الذي مارسه ترامب على الأرجنتين عشية الانتخابات، أو مشاركة ماسك -عبر الإنترنت- في تجمعات حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) وحزب إصلاح المملكة المتحدة البريطاني (Reform UK)؟

## ترامب، الزعيم العالمي للنيـوفاشية

بوصفه تعبيرا عن أزمة الإمبريالية الأمريكية، يُظهر ترامب في ولايته الثانية بوضوح أكبر استراتيجيته القائمة على الجمع بين خط استعماري جديد أكثر عدوانية وسياسة نيوفاشية أكثر صراحة.

يعمل ترامب على جبهتين: إنه يسعى إلى تدمير إطار العلاقات الدولية بين البلدان، وتغيير النظام داخل الولايات المتحدة عبر استهداف الطبقة العاملة المهاجرة والمُعرَّضة للتمييز العرقي. أما أداته الرئيسية في ذلك فهي دائرة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، التي تعدكيانا هجينا بين شرطة سياسية وميليشيا شبه حكومية، وقد شبهها المؤثر المؤيد لترامب جو روغان بجهاز الغيستابو في ألمانيا النازية. بل إن ضابط حرس الحدود غريغوري بوفينو -الذي أُقيل مؤخرا من مهامه- استعاد إيماءات النازيين وسلوكهم وزيهم.

تصاعدت احتمالية "صدمة" في المشروع الترامبي، ونحن شاهدنا اختطاف نيكولاس مادورو وسيليا فلوريس، والتهديدات ضد غرينلاند، وحصار كوبا، وترسيخ المشروع الاستعماري الابادي.

وعلى الصعيد الداخلي، كان المقابل في شكل هجوم سياسي وعسكري وأيديولوجي ضد المهاجرين/ات بهدف تشديد النظام والفوز بانتخابات منتصف الولاية المقررة نهاية العام. إلى جانب العنف الشديد الذي يتعرض له المهاجرون/ات ، مع مقتل الناشطين رينيه غود وأليكس بيتري، وبث ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، ينشر ترامب صور أطفال محتجزين ويبث خطاب كراهية عنصري. وفي الأمم المتحدة، هاجم مختلف الجاليات المهاجرة، مثل الجالية الصومالية، محرضا على التعصب والاضطهاد.

لكن إذا كان ترامب يهاجم، فإن المقاومة نموذجية. فقد كانت مدينتا مينيابوليس وسانت بول التوأمتان مسرحا لتمرد مدني حقيقي ضد وكالة الهجرة والجمارك ICE، مع تعبئة للدفاع الذاتي في مواجهة المداهمات ضد المهاجرين/ات. وفي 23 يناير، في درجة حرارة بلغت ناقص 23 مئوية، امتلأت شوارع مينيابوليس بإضراب عام تاريخي دعت إليه النقابات والمجموعات الدينية والجمعيات الأهلية. تحت شعار «يوم الحقيقة والحرية».

شارك في الإضراب أكثر من 50 ألف شخص، وأغلقت العديد من المتاجر وأماكن العمل، ونُظمت مظاهرات في عدة مدن. وأثار مقتل أليكس، وهو ممرض يبلغ 37 عاما، في اليوم التالي للمظاهرات موجة غضب دفعت ترامب إلى التراجع تحت تهديد موجة احتجاجات وطنية جديدة قد تتقاطع مع إضرابات مثل إضراب الممرضين/ات في نيويورك.

## تقاليد النضال المناهض للفاشية

تكتسب الدعوة إلى عقد مؤتمر بورتو أليغري معنى جديدا في هذا السياق. فقد حقق نشر البيان الداعي إلى تنسيق الجهود المناهضة للفاشية -والموقّع من طرف شخصيات مثل آني إرنو، ميراي فانون، ميلانشون، نانسي فريزر، جواو بيدرو ستيديلي، دانيال خادوي، إريك توسان، زارا سلطانة، ضمن 565 شخصية عالمية- نجاحا عالميا.

في البرازيل، تتزايد التأكيدات مع الانضمام الرسمي لنقابات واتحادات مؤثرة مثل النقابة الوطنية لأستاذة التعليم العالي Andes و الكنفدرالية الوطنية لعمال التعليم CNTE، مما يدل على أن المؤتمر قد يشكل نقطة ارتكاز للنضال الأممي، في المقام الأول ضد ترامب. سيكون هناك حضور بارز، منها حضور مناضلين/ات من الولايات المتحدة ووفود تُنظم نفسها للسفر إلى بورتو أليغري كما في الأرجنتين، إضافة إلى ضيوف من أكثر من 35 دولة.

لن نتمكن من هزيمة ترامب إلا من خلال التعبئة والتنسيق الأممي والاعتماد على قوة الطبقة العاملة والشعوب.

إن النضال من أجل الجبهة الموحدة المناهضة للفاشية هو إرث من التقاليد التروتسكية. وهو إسهام نظري أساسي،

اجتماع تحضيري للمؤتمر

كما أنه أيضا تقليد مشترك لليسار البرازيلي. كان التروتسكيون هم من أطلقوا الجبهة الموحدة المناهضة للفاشية الحقيقية التي طردت "القمصان الخضراء" الفاشية من ساحة دا سي في ساو باولو في أكتوبر 1934.

نوجه هذا النداء للوحدة مع الحفاظ على مواقفنا المستقلة، خاصة تجاه قطاعين نختلف معهما بشكل كبير. الأول هو الحكومات "التقدمية": فدون التخلي عن الوحدة من أجل النضال المشترك، نحن لا نشارك في هذه الحكومات ونحافظ على برنامج مستقل عن حكومة لولا، كما ندافع عن هذا البرنامج في ما يتعلق بحزب الاشتراكية والحرية PSOL.

أما القطاع الآخر الذي نتحد معه لمواجهة اليمين المتطرف فهي التيارات التي تتحاور مع النزعة الإصطفافية. لا نريد طمس الاختلافات، بل ندافع عن مواقفنا الأممية، ونرغب خصوصا في أن نحمل إلى بورتو أليغري الدفاع عن المقاومة الأوكرانية في مواجهة العدوان الروسي، عبر حضور رفاق/ات مرتبطين/ات بالحركة الاجتماعية الأوكرانية.

إن نجاح مؤتمر بورتو أليغري سيكون خطوة إلى الأمام لاستئناف النضال الأممي، من خلال إبراز النضال ضد الإمبريالية وضد الفاشية. وهذه مهمة الثوريين أن يكونوا في طليعة هذا النضال. ■

20 فبراير 2026

Make America Great Again* وتعني حرفيا لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى وهي عودة لشعار كان أطلقه رونالد ريغان في حملته الانتخابية في 1980

# تعبئة عامة الشعب
# من أجل مواجهة الفاشية والإمبريالية

## رئيسة حزب الاشتراكية والحرية PSOL في ريو غراندي دو سول تتحدث عن الظروف السياسية للتحضير للمؤتمر

**غابي تولوتي**

**غابي تولوتي عضو في اللجنة المنظمة للمؤتمر الدولي الأول المناهض للفاشية من أجل سيادة الشعوب شاركت في أسطول «الصمود العالمي» من أواخر غشت/أغسطس إلى بداية أكتوبر/تشرين الأول 2025. كما أنها رئيسة حزب الاشتراكية والحرية (PSOL) في ولاية ريو غراندي دو سول. أجرى الحوار وترجمه لوك مينيتو.**

### حوار مع غابي تولوتي

**في الفترة الممتدة من 26 إلى 29 مارس، ستحتضن مدينة بورتو أليغري جنوب البرازيل المؤتمر الدولي الأول المناهض للفاشية ومن أجل سيادة الشعوب. كيف نشأت فكرة تنظيم هذا المؤتمر الدولي؟**

نحن في قلب نقاش حاد حول مستقبل العالم : فالشعب البرازيلي عاش التجربة المأساوية لحكم بولسونارو، وواجه مشروعه السلطوي واستخلص منه الدروس. بعد تعبئة اجتماعية وسياسية قوية، مُني بولسونارو بهزيمة انتخابية. لكن الايديولوجية البولسونارية ما تزال حاضرة في المجتمع. وهذه ليست مشكلة برازيلية فقط، بل هي مشكلة تمس مصالح الطبقة العاملة وشعوب العالم بأسره. فاليمين المتطرف يوجد في السلطة أو في طريق للوصول اليها في معظم أنحاء أوروبا. وفي أماكن أخرى يظهر قوته ويضغط على الحكومات التي تُقدم نفسها كحكومات ديمقراطية وشعبية، وكذلك على مختلف الحكومات الليبرالية.

يصاحب صعود اليمين المتطرف بروز تنظيمات فاشية أو نيوفاشية بشكل واضح. وتُعد بورتو أليغري عاصمة ولاية ريو غراندي دو سول ذات تقاليد وتطلعات ديمقراطية مهمة، إذ احتضنت أولى دورات المنتدى الاجتماعي العالمي. وهي تمثل أرضية خصبة لبناء الوحدة بين قوى مناضلة مؤثرة اجتماعيا وانتخابيا وكذلك سياسيا وإيديولوجيا، من خلال تحديد أولوية مكافحة اليمين المتطرف على عدة جبهات، على أساس اتفاقات الوحدة السياسية، مع احترام اختلافاتنا.

**كان من المقرر تنظيم المؤتمر سنة 2024 كان يسمى أنذاك «المؤتمر المناهض للفاشية» فقط. لماذا تم تغيير التسمية؟**

كان من المفترض أن يُنظم المؤتمر في عام 2024، لكن اضطررنا إلى تأجيل المشروع بسبب الفيضانات التي ضربت ولاية ريو غراندي دو سول، وهي مأساة سياسية وبيئية مروعة. لكننا لم نتخل عن فكرة تنظيم هذا الحدث، الذي يمثل ضرورة تاريخية واستجابة من قبل المنظمات التي تسعى إلى النضال المشترك ضد صعود اليمين المتطرف والفاشية والفاشية الجديدة، مهما اختلف الاسم الذي نريد أن نطلقه عليه.

في البداية، كان الحديث عن «المؤتمر الدولي الأول المناهض للفاشية»، أما الآن فأصبح يُسمى «المؤتمر الدولي الأول المناهض للفاشية من أجل سيادة الشعوب».

يمثل هذا التغيير تحولا سياسيا يهدف إلى أخذ تهديدين عميقين بعين الاعتبار بشكل أفضل : بالطبع، مسألة مناهضة الفاشية، ولكن أيضا الكيفية التي تهدد بها الإمبريالية سيادة الشعوب. يبرهن غزو فنزويلا من طرف الولايات المتحدة واختطافها للرئيس مادورو بشكل ملموس على أن هذا التوسيع في التسمية كان صائبا.

علاوة على اختطاف مادورو وسيليا فلوريس، اللذين تحتجزهما الحكومة الأمريكية منذ شهرين، هناك أيضا جميع التهديدات التي وجهتها الولايات المتحدة إلى كل من كولومبيا وكوبا. ورغم أن تغيير التسمية سبق هذه الأحداث، الا ان ضرورته تتأكد في الممارسة.

**من سينظم إلى المؤتمر؟**

في سنة 2024، أُطلق النداء أولاً من طرف حزب الاشتراكية والحرية PSOL، وحزب العمال (PT)، والحزب الشيوعي البرازيلي (PCdoB)(1)، وحركة الفلاحين بدون أرض، إضافة إلى نقابتين مرتبطتين بالتعليم (Durges وCepers). وبدعم من إريك توسان من شبكة اللجنة من إلغاء الديون غير الشرعية (CADTM)، الذي تتواصل معه اللجنة المحلية بشكل دائم، بدأنا في إقامة علاقات مع تنظيمات من مختلف أنحاء العالم والعمل على إضفاء الطابع الأممي على هذا الحدث.

هذا العام، صدر بالفعل نداء لاكثر من مئة هيئة برازيلية من أجل تنظيم المؤتمر، من بينها هيئات مهمة مثل الجمعية الوطنية لأساتذة الجامعات، وتنظيمات العاملين/ات في التعليم، ونقابة المدرسين في ريو دي جانيرو. وإلى جانب هذا النداء البرازيلي، قمنا بتنظيم اجتماعات منتظمة للجنة أممية تضم تنظيمات ومناضلين/ات من جميع أنحاء العالم.

وعلى المستوى الدولي، وبمبادرة من CADTM، وقع أكثر من 1200 مناضل ومناضلة على نداء دولي لتعزيز العمل المناهض للفاشية والإمبريالية. لن يتمكن الجميع من الحضور معنا في بورتو أليغري، لكنهم جميعا يدعمون مبادرة المؤتمر. ومن الواضح أن المؤتمر اكتسب زخما، وأصبح الآن أكثر رسوخا، ونحن نعمل على أن تسير الأمور على ما يرام هنا في بورتو أليغري.

**كيف يتم التحضير للمؤتمر؟**

إلى جانب اللجنة المحلية واللجنة الأممية، تمتلك بعض الدول وبعض المدن لجانها الخاصة. فعلى سبيل المثال، في الأرجنتين، حيث يُرتقب قدوم وفد مهم إلى البرازيل، ينظم المناضلون/ات أنفسهم/ن ضمن لجنة تضم عشرات التنظيمات الأرجنتينية، ويطمحون إلى الحضور بما لا يقل عن حافلتين، أي ما بين ثمانين وتسعين شخصا. ولدينا أيضاً لجنة في الشيلي، على سبيل المثال.

كما نقوم بتنظيم مؤتمرات تمهيدية في بعض المدن البرازيلية. ففي 26 فبراير/شباط سيعقد مؤتمر في ساو باولو، وفي 28 فبراير/شباط سيكون هناك مؤتمر آخر في بيلوتاس، وهي مدينة داخل ولاية ريو غراندي دو سول، وبهذه الطريقة تنظم اللجان وفودها للمشاركة في بورتو أليغري.

**ما أبرز محطات البرنامج؟**

سيقدّم المؤتمر الدولي المناهض للفاشية ومن أجل سيادة الشعوب أربعة أنواع من الأنشطة، جميعها بالغة الأهمية. سأتحدث بإيجاز عن كل واحد منها.

ستنظم مسيرة الافتتاح يوم 26 مارس/آذار على الساعة السادسة مساء وسط مدينة بورتو أليغري، ونأمل أن تكون واسعة قدر الإمكان، بحيث لا تقتصر على المشاركات والمشاركين في المؤتمر فقط، بل تشمل أيضا الجمعيات والأحزاب السياسية والشخصيات البارزة وشعب بورتو أليغري، لنجعل من هذه المسيرة المناهضة للفاشية، مسيرة من أجل سيادة الشعوب، وأيضا مسيرة لكل من يناضل من أجل حقوقه. وسيكون هذا أحد أبرز لحظات المؤتمر.

سننظم عشر مؤتمرات موضوعاتية موزعة بين أيام الجمعة والسبت والأحد. وستجمع هذه الطاولات المستديرة شخصيات من مختلف أنحاء البرازيل والعالم. ويمكنكم الاطلاع على البرنامج الكامل لكل محور على الموقع الإلكتروني. ويُعدّ هذا الجزء الحواري بطبيعة الحال النقطة القوية الأخرى للمؤتمر.

كما يتضمن البرنامج صيغة أخرى تتمثل في الأنشطة المنظمة ذاتيا، حيث خُصّصت فترات زمنية لكي تتمكن المنظمات نفسها من اقتراح أنشطة ومتحدثين/ات ومنظمات، لأن المؤتمرات العشرة الموضوعاتية لن تكون كافية لمراعاة تعدد وتنوع النضالات والمهام التي تقوم

رودريغو ديليليو، غابي تولوتّي، وروبيرتو روباينا.

بها المنظمات في إطار أنشطتها. لذلك فتحنا هذا المجال حتى يتمكن الجميع من تنظيم أنشطتهم بأنفسهم.

وعلى هامش المؤتمر، وقبل انطلاق الموائد المستديرة الرسمية، سينعقد يوم الخميس 26 ابتداء من الساعة الثانية بعد الظهر منتدى السلطات المناهضة للفاشية، وذلك في الجمعية التشريعية لولاية ريو غراندي دو سول، بهدف جمع الأشخاص والمؤسسات والمنظمات التي لديها خبرة في التسيير وخبرة مؤسساتية في مناهضة الفاشية وتعزيز سيادة الشعوب.

**من المتوقع حضور مشاركات ومشاركين من جميع أنحاء العالم، من أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، ومن أوروبا وآسيا وأوقيانوسيا وإفريقيا. وبالنسبة للبعض، ستكون الرحلة طويلة ومكلفة... كيف سيتم تنظيم التضامن؟**

سنجمع آلاف الأشخاص. وبطبيعة الحال، سيأتي جزء كبير من المشاركات والمشاركين من البرازيل، لكننا سنستقبل أيضا مئات المنظمات والمناضلين/ات القادمين/ات من مختلف بلدان العالم. وهذا يمثل ثراء كبيرا ويعكس نوعية المؤتمر، لكنه يطرح علينا أيضا تحديات جديدة. فهذه الرحلات طويلة وغالبا ما تكون مكلفة للغاية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المحدودة نسبيا للمشاركين/ات القادمين/ات من بلدان الجنوب العالمي مقارنة بالقادمين/ات من البلدان التي لها موارد مالية أكبر. لذلك فإننا نحاول حاليًا حل هذه المعضلة الصعبة. نحن نحاول، مع جميع النقابات والمنظمات هنا في بورتو أليغري، على تأمين على أكبر عدد ممكن من أماكن المبيت التضامني لصالح المنظمات والمناضلين/ات من بلدان الجنوب، وهي البلدان التي تواجه صعوبات أكبر في تمويل رحلاتها.

لقد أبرمنا بالفعل اتفاقًا مع نقابة CPERS، وهي نقابة لموظفي التعليم في ولاية ريو غراندي دو سول، حيث ستوفر 80 مكانا للمبيت، ونحن بصدد التفاوض من أجل تخصيصها لوفد الأرجنتين الذي يبذل جهدا كبيرا لتأمين حضور حافلتين من بلده. إضافة إلى ذلك، نبحث عن أماكن إقامة أخرى أقل تكلفة، ونسعى لتلبية احتياجات جميع من يثبت حاجته إلى مبيت تضامني. وحتى الآن، لا نتوفر على أماكن كافية للجميع، لكننا نبذل قصارى جهدنا للعثور على أكبر عدد ممكن منها.

مظاهرة ضد اليمين المتطرف، 3 أبريل/نيسان 2022.

**يواجه مشاركون من إفريقيا وآسيا صعوبات كبيرة في الحصول على تأشير، بل حتى في مجرد تقديم طلب الحصول عليها. كيف تتعاملون مع هذه المسألة؟**

فيما يتعلق بمسألة التأشيرات، نحن على تواصل مع وزارة العلاقات الخارجية. وقد وجهت نائبتان اتحاديتان منتخبتان عن ولاية ريو غراندي دو سول، وهما فيرنندا ميلشيونا وماريا دو روزاريو، رسالة رسمية إلى هذه الوزارة. كما بذلت النائبة فيرنندا ميلشيونا جهودا كبيرة خلال الاجتماعات مع وزارة العلاقات الخارجية لضمان تأشيرة مجاملة(2) للضيوف الدوليين القادمين إلى البرازيل للمشاركة في هذا الحدث. لذلك، نحن بصدد إعداد وتوجيه بروتوكولات هذا الإجراء، لكن يوجد بالفعل اتفاق مع وزارة العلاقات الخارجية يقضي بالحصول على هذه التأشيرة المجانية لكل من يحتاج إليها من المدعوين/ات للمشاركة في المؤتمر.

**وماذا بعد انتهاء المؤتمر؟**

يمثل مؤتمر بورتو أليغري خطوة ضمن مسار أطول. ويتم حاليا نقاش «رسالة بورتو أليغري» التي ستشكل دعوة إلى النضال بلا هوادة وبأكبر قدر من ممكن من الوحدة ضد صعود اليمين المتطرف والعدوان الإمبريالي، وهو بعد رئيسي في مشروعنا التحرري والاشتراكي، والبيئي، والنسوي، والمناهض للعنصرية والأممي. ■

17 فبراير 2026

---

1 حزب الاشتراكية والحرية، منظمة تأسست في عام 2004 على يسار حزب العمال خلال ولاية لولا الأولى. ينشط أعضاء الأممية الرابعة في هذا الحزب. حزب العمال هو حزب طبقي تأسس في عام 1980 ويقوده لولا. PCdoB هو الحزب الشيوعي البرازيلي.

2 تأشيرة تُمنح خارج الفئات (السياحة، العمل، الدراسة) والإجراءات التقليدية، لأسباب رسمية أو مؤسسية ولكنها غير دبلوماسية.

# خطة ترامب للسلام
# أم حرب جديدة في غزة

**«مجلس السلام في غزة» الذي أسّسه ترامب، أُرسي لمواصلة إبادة الشعب الفلسطيني، هذا الشعب الذي يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تعبئة أممية لمناهضة الإمبريالية.**

**بقلم**
**سمر ناصر**

بتاريخ 19 فبراير/شباط 2026، استضاف دونالد ترامب ممثلي الدول التي استجابت دعوته للانضمام لمجلس السلام في غزة، هذا المجلس الذي أعلن عن تأسيسه في مؤتمر دافوس بسويسرا في 22 يناير/كانون الثاني 2026، قائلاً « إنه أعظم وأعرق مجلس يشكل في أي زمان ومكان»!

## مجلس حرب

مجلس السلام هو القوة التنفيذية لخطة السلام ذات العشرين بنداً التي أقرها ترامب في 22 شتنبر/أيلول، ووافقت عليها كل من حماس وإسرائيل، لتعود فتتبناها الأمم المتحدة بقرارها 2028. وتتضمن الخطة تحقيق البنود ضمن ثلاث مراحل تبدأ بوقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع، والإفراج عن الرهائن الإسرائيليين وعدد من المعتقلين الفلسطينيين، والمفاوضات للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، يليه انسحاب إسرائيل من غزة، وتنتهي بعملية إعادة الإعمار التي تستمر من ثلاث إلى خمس سنوات. وتنص الخطة على ان الإدارة المؤقتة لقطاع غزة ستدار عبر ٣ كيانات رئيسية هي مجلس السلام ولجنة تكنوقراط فلسطينية وقوة استقرار دولية.

من الدول ال 55 التي تمت دعوتها للمشاركة في مجلس السلام البارحة، حضرت 22 دولة منها دول الخليج النفطية، وتركيا، والأردن، وإسرائيل! وتغيبت الدول الأوروبية عن المشاركة لإدراكها التام هدف ترامب وخطورة المجلس كبديل من الأمم المتحدة. وما تم في جلسة البارحة كان كاريكاتوريا ومثيراً للحنق. فكل حاضري لقاء 19 فبراير/شباط يعلمون ان خطة السلام لا تمت للسلام بأي صلة، لكن الدول المشاركة تواجدت اما خوفا او مجاملة لرئيس أقوى دولة بالعالم، مثل مشاركة الدول النفطية، الممول الأساسي للخطة.

> **الدول المشاركة تواجدت اما خوفا او مجاملة لرئيس أقوى دولة بالعالم**

هذه الخطة التي لم تشمل الفلسطينيين/ات في مفاوضاتها ولا أعضاء لجانها، وتتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وترتئي إبقاء احتلال إسرائيل لغزة على مدىً طويل، وتضع أراضي القطاع تحت وصاية مجلسٍ يرأسه ترامب، وعضويته أقرب ما تكون لعضوية نادٍ مدفوع الأجر، بحسب تصريح ترامب كلي الوقاحة بأن من يدفع مليار دولار من الدول ال 22 المشاركة يحصل على العضوية الدائمة! وانتهت الجلسة بإعلان ترامب الحصول على 7 مليارات دولار من الدول المشاركة ليتم وضعها تحت تصرف اللجنة التنفيذية التي شكلها من 7 أعضاء من أصدقائه وعائلته من المستثمرين العقاريين.

## استمرار الابادة

هذا وفي الوقت الذي يتشدق فيه ترامب بخطة السلام ومجلس السلام، تواصل إسرائيل حرب الإبادة على غزة، بخرقها وقف إطلاق النار أكثر من ألف و500 مرة وقتل أكثر من ألف و600 شهيد من أكتوبر/تشرين الاول 2025 حتى اليوم. وهي تواصل الحد من دخول المساعدات ومن فتح معبر رفح، هذا المعبر الذي يعتبر شريان الحياة لأهل القطاع ولا زالت إسرائيل تماطل بفتحه لإخراج 18 ألف جريح ومريض بحالة حرجة، وتحت الضغط وافقت على فتحه بعد وضع شروط مجحفة لعدد المغادرين، حيث قللته ل 50 مريضاً يومياً، بحيث سنحتاج ل 6 شهور لخروجهم إذا ما بقوا على قيد الحياة!! وماطلت كذلك ولا زالت بإدخال المساعدات الغذائية والطبية حيث إن ما يتم إدخاله أقل من 40٪ من حاجة القطاع.

والأخطر من الذي يحصل بالقطاع هو الحرب الخفية القائمة بالضفة التي يتعرض أهلها لشتى أشكال التنكيل من قبل الاحتلال والمستوطنين، الاحتلال الذي قام منذ السابع من أكتوبر بقتل العشرات واعتقال المئات من اهل الضفة، فيما يقوم المستوطنون بكل أشكال الاستفزاز والتنكيل، من حرق البيوت والأراضي واقتلاع الأشجار محاولين بذلك استفزاز اهل الضفة ليقوموا بأي رد فعل لإشعال حرب أكبر من الإبادة بغزة.

لكن بسبب علم أهل الضفة بعواقب أي فعل غير مدروس، تحلوا برباطة الجأش ليفوتوا

**سمر ناصر**
**ناشطة من فلسطين، وعضو في الأممية الرابعة**

على الاحتلال خطته لتهجيرهم.

ورغم ذلك قامت إسرائيل تحت مسمى «أراضي دولة» بضم 16٪ من أراضي الضفة لإسرائيل بهدف توسيع حدود مدينة القدس عبر مخطط لبناء ألفين و700 وحدة استيطانية جديدة، هذه الأراضي التي تعتبر أراضي الضفة الغربية بحسب اتفاق أوسلو. وهذه الخطوات الخطيرة تشكل ممراً نحو فرض السيادة على الضفة الغربية وضمها لإسرائيل.

جدارية مرسومة على أنقاض مبنى مدمَّر في شارع الثورة بحيّ الرمال في غزة. وقد أنجز هذه الجدارية مصطفى مهنا بمشاركة 25 طفلاً من غزة.

## الاهداف الحقيقية لترامب والدولة الصهيونية

لم يخفِ وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش هذا الهدف، بتصريحه البارحة عن مخطط إسرائيل لإلغاء أوسلو وتشجيع الهجرة على المدى الطويل، واستيطان غزة، وتهجير الفلسطينيين من كامل فلسطين!! هذا المخطط الذي أصبح معلناً يفسر استمرار إسرائيل بقصف غزة ويفسر عدم حضور نتنياهو لمجلس السلام وإرساله مبعوثاً عنه، لأنه لا يريد اي إلزام يوقف مخططه الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، ويريد مواصلة الإبادة والتهجير في غزة والضفة الغربية.

سكوت ترامب وغضه الطرف عن استمرار إسرائيل بحربها وعدم التزامها ببنود الخطة كاملة، رغم موافقتها عليها، يعلن بوضوح ان خطته للسلام هذه أبعد ما تكون عن تحقيق أي سلام في فلسطين، ولا تتعدى كونها خطة لاستغلال الوضع البائس الذي تسبب به ترامب بدعمه المتواصل لإسرائيل في حرب الإبادة، من أجل تحقيق حلمه بريفييرا في غزة، ودفع الدول النفطية لتمويل مشاريعه العقارية المدرة للأرباح، بحجة إعادة إعمار غزة التي سعى بكل الوسائل لإبادة وتهجير شعبها.

## لنَبنِ مقاومة أممية

بوجه هذا التعنت الإسرائيلي والصفاقة الامريكية، لا بد قبل الحديث عن أي خطة سلام عادلة السعي لوقف الإبادة الهادفة لقتل وتهجير الفلسطينيين في غزة، وفضح ووقف التنكيل بسكان الضفة من قبل المستوطنين، هذا التنكيل الذي يندرج ضمن المخطط الإسرائيلي المعلن المتمثل بإحلال المستوطنين مكان الفلسطينيين، وتحميل ترامب ونتنياهو واليمين المتطرف مسؤولية الإبادة في غزة، وفرض تعويضات مالية عليهم لإعادة الإعمار.

مع التأكيد أن أي سلام لا يمكن قبوله إذا لم يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ومن ضمنه وضع حق العودة والتعويض للاجئين موضع التطبيق الفعلي، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة منذ 1967، كخطوة اولى على طريق تفكيك الدولة الصهيونية، لصالح قيام دولة ديمقراطية علمانية، بأفق اشتراكي، تلتزم بإقامة المساواة الكاملة بين اليهود والفلسطينيين، سواء منهم الذين يقيمون الى الان على ارض فلسطين، أو اولئك المهجرين في دول الشتات المختلفة، ويختارون ممارسة حق العودة الى أرضهم التاريخية، فلسطين. فضلاً عن الوقف الفوري للاستيطان واجلاء المستوطنين، وإطلاق سراح جميع الاسرى الفلسطينيين.

> **لا بد قبل الحديث عن أي خطة سلام عادلة السعي لوقف الإبادة الهادفة لقتل وتهجير الفلسطينيين في غزة، وفضح ووقف التنكيل بسكان الضفة من قبل المستوطنين**

لم تشهد القضية الفلسطينية فترة أحلك مما نعيشه اليوم، وهذا يستدعي التحلي بالمنطق بفهم موازين القوى التي لا ترجح، الى الآن، للصالح الفلسطيني، والابتعاد عن الشعارات والأوهام والعواطف التي تزعم القدرة على هزيمة العدو عسكرياً. ما نحتاجه اليوم أكثر من أي وقت مضى هو استراتيجية طويلة الأمد تعبئ الجماهير الفلسطينية وكل سكان المنطقة لمواصلة النضال بوجه الامبريالية، وفي الوقت عينه بوجه الصهيونية، كحركة عنصرية، والعمل على فصل أعداد متزايدة من اليهود الإسرائيليين عن الدولة الصهيونية، ضمن برنامج ثوري ديمقراطي يعطي حقوقاً متساوية للجميع. وعلى الصعيد الدولي مواصلة كسب التأييد الدولي وفضح الممارسات الإسرائيلية امام الرأي العام العالمي وخاصة الشباب في العالم، ومنهم اليهود المناهضون للصهيونية، ليساهموا بدورهم في حركة نضال جماهيرية عالمية داعمة لهذه السيرورة. ■

20 فبراير 2026

# السودان: مواصلة النضال رغم الحرب

**أدى الصراع الدائر منذ أكثر من ثلاث سنوات بين الجنرال برهان، قائد الجيش، والقوات المسلحة السودانية (SAF)، وبين حمدتي، قائد قوات الدعم السريع(1)، إلى تعطيل المسار الثوري الذي انطلق في أكتوبر/تشرين الأول 2019 بطريقة دموية.**

**مقابلة مع**
**نعمات كوكو**
**وآدم شريف**

**ما هو تحليلكم للعملية الثورية التي اندلعت في عام 2019؟**

**آدم شريف:** منذ بداية الثورة، يتعايش تياران. الأول، الذي يمكن وصفه بالهبوط الناعم(2)، يعكس خطة الولايات المتحدة، التي لا تريد زعزعة هذا النظام الكومبرادوري الذي يلعب دور الوسيط مع الرأسمالية العالمية. وقد حاول توسيع القاعدة الاجتماعية للبشير، من خلال تفضيل بعض المجموعات والطبقات الاجتماعية. أما التيار الثاني فهو مؤيد للتحول الجذري للمجتمع، بهدف إسقاط النظام الرأسمالي الطفيلي وإقامة نظام ديمقراطي قائم على الطبقات التي لها مصلحة في تحول جذري للمجتمع. وقد حارب هذا التيار الانقلاب والإمبريالية والنخبة التي أرادت منع الطبقات الشعبية من الوصول إلى السلطة. وقد حاول حشد حلفائه على المستوى الإقليمي وداخل البلاد، لا سيما في أوساط البرجوازية الصغيرة والعسكريين. ويرى الحزب الشيوعي السوداني أن اللجنة الأمنية لنظام البشير، بقيادة عبد الفتاح البرهان وحمدتي، قامت في 11 أبريل 2019 بانقلاب عسكري للحفاظ على النظام ومؤسساته المختلفة. ولهذا السبب واصلت لجان المقاومة (CR)، التي أنشئت في عام 2013، حشدها؛ وقد اندلعت الحرب لكبح الثورة.

**هل يمكنك أن تتحدث عن إنشاء لجان المقاومة ووظيفتها؟**

**آدم شريف:** لجان المقاومة هي أكثر أشكال التنظيم الذاتي تطوراً التي طورها الشعب السوداني. شارك الحزب الشيوعي السوداني في بنائها في الأحياء وأماكن العمل في البلاد. إلى جانب تجمع المهنيين السودانيين، لعبت لجان المقاومة دوراً كبيراً في سقوط النظام، حتى وإن كان في الواقع رأس النظام فقط هو الذي سقط. تواصل لجان المقاومة اليوم حشدها وتقاوم قمع قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. وقد استُهدفت من قبل الإسلاميين التابعين للنظام السابق والقوات الخاصة، لا سيما في الخرطوم، ولكن على الرغم من كل شيء، تواصل لجان المقاومة سد ثغرات الدولة من خلال توفير الطعام والمأوى والرعاية الطبية للسكان. في 18 ديسمبر 2025، احتفالاً بالذكرى السنوية للثورة، نزل العديد من شباب لجان المقاومة إلى الشوارع ورددوا هتافات يؤكدون فيها أن الثورة مستمرة، وأن الهدف لا يزال هو الحرية والمساواة والسلام.

> **لجان المقاومة هي أكثر أشكال التنظيم الذاتي تطوراً التي طورها الشعب السوداني**

**نعمات كوكو :** تحرك الشباب ضد الخدمة العسكرية الإجبارية وبسبب العنف، ولا سيما الاغتيالات، ضد الطلاب والطالبات؛ ودافعوا عن حقوقهم. ملأت لجان المقاومة فراغاً لدى الشباب ومكنت من مقاومة الإسلام السياسي، وبشكل أعم، النظام الشمولي.

نظمت هذه اللجان بمبادرة من الحزب الشيوعي السوداني في يونيو 2010، في الأحياء أولاً ثم في أماكن العمل - حيث كانت النقابات الديمقراطية محظورة - المقاومة من القاعدة والنضالات في الشوارع. كما جاءت لجان من مناطق الصراع، مثل دارفور، وساهمت في تغذية النضال.

على الرغم من الحرب، تحشد لجان المقاومة في الأحياء وأماكن العمل. وتبقى قاعدتها الأكثر نشاطاً هي الشباب والطلاب. قاومت لجان المقاومة الانقلاب وعواقب الحرب؛

**نعمات كوكو وآدم شريف**
**هما عضوي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني. ونعمات كوكو هي في نفس الوقت مناضلة منخرطة في منظمات نسوية ذات التاريخ العريق في النضال في هذا البلد. لقاء اجراه بول مارسيال، ترجمة عمر وكريم.**

ولهذا السبب نظمت "غرف الطوارئ"(3) بمساعدة نقابة الأطباء ورجال الأعمال الذين دعموا رعاية اللاجئين. يعتمد ما يقرب من 12 مليون سوداني على لجان المقاومة. فهي تكافح ضد تدهور الظروف الصحية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية. إنهم يعيدون تماسك وإحياء النسيج الاجتماعي ويحافظون عليه. لهم تأثير كبير على المستوى الإقليمي، وكذلك الدولي، بفضل المساعدات التي تأتي من جميع أنحاء العالم.

**كانت منظمات أخرى نشطة للغاية، ولا سيما الحركة النساء.**

**نعمات كوكو:** كانت النساء، مثل الشباب، في طليعة الثورة، لأنهن كن الأكثر استهدافًا من قبل النظام الإسلامي وعنف الدولة. منذ عام 2019، لعبت النساء دوراً أساسياً في سقوط النظام.

النساء السودانيات منخرطات بشدة في المقاومة ضد النظام السابق. ويمكن تفسير ذلك بوجود مكاسب سابقة وتاريخية، منذ عام 1965، لا سيما مع الاتحاد النسائي السوداني، المكون من ديمقراطيات وشيوعيات. ودخلت النساء في قلب مقاومة النظام لحماية هذه المكاسب التاريخية.

منذ التسعينيات، نُظمت الحركة النسائية واندمجت في المنظمات الدولية، مثل المؤتمر العالمي للمرأة في بكين أو اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة(4). كان ذلك بعداً مهماً لمكافحة «المشروع الحضاري» الذي فرضه النظام الإسلامي، الذي كان يفرض معايير، لا سيما فيما يتعلق بالحركة الاجتماعية بشكل عام، وفرض الزي الإسلامي.

ليس من المبالغة القول إن ثلاثة أرباع المتظاهرين خلال أيام الثورة كانوا من النساء، ولا سيما الشابات، لأنهن كنّ الأكثر تعرضاً لعنف الدولة من خلال القوانين المناهضة لحقوق المرأة.

كان على الحركة النسائية/النسوية أن تخوض معركة على جبهتين. من جهة، ضد هجمات قوات النظام القديم، بعد عقود من القمع، في حين كانت الحركة النسائية الديمقراطية السودانية واحدة من أكثر الحركات تقدماً في المنطقة منذ ستينيات القرن الماضي، مع العديد من المكاسب التي شكلت نقطة ارتكاز للثورة، ولكنها كانت أيضاً هدفاً للإسلاميين. من ناحية أخرى، داخل الثورة نفسها، في مواجهة القوى البرجوازية الموجودة في جميع القوى الاجتماعية التي أسقطت النظام، ولكنها لم تكن ثورية وقامت بتهميش حقوق ومطالب النساء. هذه هي إحدى نقاط ضعف مسارات للثورة.

**في هذا المشهد العام للحركات الجماهيرية، لا بد بالطبع من ذكر المنظمات النقابية.**

**آدم شريف:** نعم، لأن الحركة النقابية كانت دائماً مرتبطة بحركة التحرير الوطني.

أولى الحزب الشيوعي السوداني أهمية كبيرة للعمل النقابي منذ عام 1946، حول النضال من أجل زيادة الأجور، وتنظيم الأسعار، وتحسين ظروف معيشة العمال، بالاعتماد على خط النضال الطبقي.

كانت الفكرة هي تعزيز الديمقراطية الداخلية من أجل إتاحة حركة جماهيرية واسعة تعتمد على مشاركة جميع العمال، بغض النظر عن آرائهم أو ديانتهم.

شارك الحزب الشيوعي السوداني في تأسيس نقابة عمال السكك الحديدية، التي شكلت طليعة الحركة الاجتماعية في البلاد. كما ساهم في تأسيس اتحاد فلاحي الجزيرة، المنطقة الزراعية الكبرى.

على مدار تاريخه، اكتسب الحزب الشيوعي السوداني خبرة كبيرة في النضالات النقابية من خلال الجمع بين المطالب الاقتصادية والمطالب السياسية، لأنهما جزءان من نفس النضال.

كان خط الحزب الشيوعي يتمثل في تنظيم الجماهير على القاعدة وقيادة العمل النقابي في إطار الإضراب السياسي والعصيان المدني؛ وقد أدى هذا العمل الذي بدأ منذ ستينيات القرن الماضي إلى ثورة ديسمبر 2019. كانت هناك نقابات عديدة وعملنا على توحيد العمال، مما سمح بانتصار الثورة. يمكن القول إن النقابات كانت النواة الرئيسية لجميع النضالات الثورية.

وهكذا، في أكتوبر 1964، قادت النقابات، على رأس جبهة عريضة، احتجاجًا مدنيًا أجبر الجنرال إبراهيم عبود على التخلي عن السلطة. كرر تجمع عمال السكك الحديدية والمحامين والأطباء وأساتذة الجامعات التجربة في عام 1985، باللجوء إلى العصيان المدني والإضراب السياسي، مما أدى إلى رحيل العقيد نميري.

استمرت نضال النقابات في السودان حتى انقلاب بشير في 30 يونيو 1989. وعندها عشنا أسوأ نظام منذ عام 1956. فقد كان يتعاون مع النظام الرأسمالي العالمي. لقد أدرك دور النقابات في نضال الشعب السوداني، ولذلك قام بحلها وفصل النقابيين باسم ما سمي بـ«الصالح العام».

**كانت النساء، مثل الشباب، في طليعة الثورة، لأنهن كن الأكثر استهدافًا من قبل النظام الإسلامي وعنف الدولة**

استهدف هذا النظام بشكل خاص النقابات التي كان للناشطين الشيوعيين فيها نفوذ. وبالتوازي مع ذلك، بدأ في خصخصة المشاريع الوطنية الكبرى.

أقر هذا النظام في عام 2010 قانون المنشأة، الذي يضع العمال وأصحاب العمل على قدم المساواة من خلال دمجهم في نفس النقابة، وكذلك قانون المهن الطبية، الذي يجمع

---

1) قوات الدعم السريع (RSF، أو FSR بالفرنسية) نشأت عن الجنجويد (الجيوش باللغة العربية)، وهي ميليشيا أنشأها نظام البشير في عام 2003 لقمع الانتفاضات في دارفور. ارتكبت هذه الميليشيا جرائم ضد الإنسانية؛ وتصف بعض المنظمات ذلك بالإبادة الجماعية. في هذه المقابلة، تُستخدم مصطلحات FSR أو الجنجويد بالتبادل للإشارة إلى القوات التي يقودها حمدتي.

2) «Slow landing» : الهبوط الناعم. يتعلق الأمر بتيار يهدف فقط إلى إجراء بعض الإصلاحات، في إطار احترام النظام القديم.

3) أماكن يمكن للسكان فيها الحصول على الغذاء والرعاية والراحة المعنوية.

4) CEDAW: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. رفض السودان التصديق على هذه الاتفاقية الدولية.

متظاهرون/ات في القطار الذي يربط عطبرة بالخرطوم، عام 2018.

الأطباء والممرضين وغيرهم من العاملين في مجال الصحة.

سمحت هذه القوانين للحكومة بالسيطرة على القوى النقابية من خلال موظف مُسجل، مسؤول عن تسجيل النقابات ويقوم أيضًا بحلها. تم إدخال عقبات قانونية على حق الإضراب، وكذلك نظام إدارة هرمي ومناهض للديمقراطية للنقابات. يلزم وجود عدد كبير من العمال للسماح بوجود نقابة. استخدم نظام البشير القمع ضد الحركة العمالية. من عام 2010 إلى عام 2019، لم يتم تنظيم أي يوم إضراب.

أدانت منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قوانين عام 2010، لأنها لم تلتزم بالحد الأدنى من متطلبات الاستقلال النقابي.

أصبح حق الإضراب مستحيلاً في الواقع.

## ما هو الوضع الحالي؟

**آدم شريف:** منذ عام 2021، نشهد مع برهان هجوماً رجعيّاً على حقوق العمال والحريات النقابية. تم حل العديد من المنظمات في إطار موجة قمعية شديدة، ولم يعد هناك عملياً أي نشاط نقابي منظم. نشهد قمعاً للحريات، وسجن نقابيين ونشطاء. ساد جو من الرعب في البلاد.

مع الحرب، أصيبت الحياة الإنتاجية برمتها بالشلل. توقفت المصانع والأنشطة الاقتصادية والزراعة. لا تزال بعض الشركات تعمل، ولكن بشكل محدود للغاية، مع محاولات ضعيفة من العمال للتنظيم للدفاع عن حقوقهم. مع الحرب، أصبحت الأوضاع كارثية.

## ما هو موقفكم من دور الجيش؟

**آدم شريف:** لعب الجيش دوراً تاريخياً في تاريخ السودان، بدءاً من تنظيم الضباط الأحرار في الستينيات. ضمت هذه المنظمة ضباطاً من تنظيمات القوميين العرب وأعضاءً من الحزب الشيوعي؛ وفي عام 1964، أطاح هذا التجمع بالنظام. في عام 1989، كانت هناك محاولة للقضاء على تنظيم «الضباط الأحرار» في الجيش، من خلال إقصائهم وإدخال ضباط إسلاميين على نطاق واسع. قام النظام بأسلمة الجيش، لا سيما من خلال إنشاء مدرسة للضباط. وهكذا، بدلاً من لعب دور وطني، يدافع الجيش عن النظام القائم.

## ما هو موقفك من تحالف «صمود» (5)؟

**نعمات كوكو:** يجب فهم التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لـ«صمود»: إنه تحالف لأحزاب سياسية مختلفة من جماعات دينية والبرجوازية الصغيرة تنتمي إلى المعسكر النيوليبرالي.

نظام البشير هو نظام رأسمالي طفيلي بنسبة 100٪، نظام مؤيد للإمبريالية نقل ملفات مختلفة تتعلق بالإسلاميين من المنطقة العربية إلى وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)؛ بل إنه كان قد فكر في تسليم أسامة بن لادن، كما سلم كارلوس(6) إلى فرنسا بعد أن استضافه في معسكرات التدريب. كان البعض من مجموعة قوى الحرية والتغيير يعتقد أنه يمكنه الفوز في الانتخابات، تحت وصاية الإسلاميين، في عام 2020. كنا نعتقد العكس: لا يمكن أن يحدث تغيير في النظام إلا من خلال التعبئة الجماهيرية. يتمتع حزبنا بخبرة طويلة في تغييرات الأنظمة التي تحققت من خلال التعبئة الجماهيرية السلمية، كما حدث في عامي 1964 و1985.

القوى النقابية ولجان المقاومة هي التي أجبرت اللجنة الأمنية على إقالة البشير في 11 أبريل 2019. نعتبر أن هذه ثورة قصر، لأن

حمدتي وبورهان كانا جزءاً من النظام القديم.

وطالب حزب التغيير والحرية بمواصلة الثورة من أجل الحرية والسلام والعدالة، وإعادة الجيش إلى الثكنات، وحل الجنجويد.

أما شركاؤنا في قوى الحرية والتغيير، الذين شكلوا تحالف «تقدم» ثم «صمود» بعد انسحاب الحزب الشيوعي السوداني، فقد وقعوا مع النظام على الوثيقة الدستورية في عام 2019، التي تعترف بـ«الجنجويد» كجزء لا يتجزأ من المشهد السياسي.

رفضت الحراك الشعبي والثوري الانضمام إلى هذه الجماعات، لأن ذلك كان وسيلة لإضفاء الشرعية على الجيش والسلطة الإسلامية والجنجويد. ثم استهدف انقلاب برهان، في 25 أكتوبر 2021، إعادة الإسلاميين إلى السلطة وسحق الثورة. وقّع حمدوك، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، مرة أخرى اتفاقاً إطارياً يعترف بالجانجاويد، وقد رفضناه. هذا هو الاختلاف الرئيسي بيننا وبين كل هذه الجماعات التي تجاوزت أهداف الثورة.

تريد جماعة «صمود» الوصول إلى السلطة، حتى لو تطلب ذلك إبرام اتفاق مع حمدتي أو برهان لإقامة نظام رأسمالي؛ وهذا عكس ما يريده الشعب السوداني. بالنسبة لنا، لا يوجد أي فرق بين «صمود» و«تاسيس»: هدفهم الوحيد هو الاستيلاء على السلطة.

لهذا السبب لا يدعم الحزب الشيوعي السوداني أيًا من هذين التحالفين. نحن نبقى أوفياء لمطالب عام 2019: ثورة من أجل الشعب وبواسطة الشعب، مع المطالبة بعودة العسكريين إلى الثكنات وحل قوات الدعم السريع. نحن نعمل على توحيد القوى الثورية والديمقراطية المخلصة للثورة. نريد جبهة جماهيرية كبيرة للسودانيين داخل وخارج البلاد، مدعومة بالتضامن الأممي، وليس تجمعات تدعو إلى التسويات على حساب مصالح الشعب.

**لقد نددت منظمتكم بالتدخلات الخارجية في السودان.**

**نعمات كوكو:** أعد الحزب الشيوعي السوداني وثيقة حول السيادة الوطنية خلال الثورة، في ديسمبر 2020، وحذر الحركة من مخاطر المساس بسيادة السودان. التدخل الأكثر مباشرة هو تدخل مصر. في هذا البلد، استولى الجيش على الثورة وأراد أن يفعل الشيء نفسه في السودان من خلال أجهزة المخابرات العسكرية المصرية، التي تدخلت بشكل مباشر خلال الثورة. بل إن المصريين لعبوا دوراً في تعديل وثيقة دستورية لإدماج الشراكة بين الجيش والمدنيين. وهم الذين طرحوا فكرة الشراكة هذه التي عارضها الحزب الشيوعي السوداني – وحركات أخرى – من خلال بيان تم توزيعه على نطاق واسع في أبريل 2019.

يجب الإشارة أيضًا إلى دور الإمارات العربية المتحدة (الإمارات) التي تشكل، من خلال سيطرتها على الموانئ السودانية والأراضي الزراعية الشاسعة، دعمًا لقوات الدعم السريع. وأخيراً، فإن الفاعل الثالث هو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان مارسا ضغوطاً على الحكومة أدت إلى التخلي عن قرارات المؤتمر الاقتصادي. حزبنا متشدد في هذه المسألة، لأنه يتعلق بالدفاع عن ضرورة تغيير شامل لهياكل السلطة والسيادة الوطنية للسودان.

**حزبنا متشدد في هذه المسألة، لأنه يتعلق بالدفاع عن ضرورة تغيير شامل لهياكل السلطة والسيادة الوطنية للسودان**

**أخيراً، هل يمكنك أن تصف لنا وضع السكان بعد ثلاث سنوات من الحرب؟**

**نعمات كوكو:** يعاني المواطنون السودانيون من عنف القوتين المتحاربتين: تلك التي خلف برهان، جماعة الإخوان المسلمين، والتي في الجانب الآخر قوات الدعم السريع، التي شكلت حكومة في دارفور. إنها حرب بالوكالة تنظمها الرأسمالية العالمية. كلا المعسكرين هما الذراعان المسلحان المكلفان بقمع ثورة الشعب السوداني التي بدأت في ديسمبر 2019.

ترتبط المعاناة بنقص الغذاء، والقتال الذي لا يرحم المدنيين، فضلاً عن انتشار الأمراض بسبب سوء النظافة. والمعاناة شديدة بنفس القدر في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية (SAF). هناك 12 مليون نازح و4 ملايين لاجئ. وانعدام الأمن سائد في كل مكان.

تتألف القوات المسلحة السودانية من عدة ميليشيات. لطالما أكد الترابي أنه لا يحتاج إلى جيش تقليدي، بل إلى قوات إسلامية أيديولوجية. أصبح قيادة الجيش قوة اقتصادية. إنها حرب إقليمية، حرب مرتبطة بموارد جميع الأراضي، والمياه، والثروات المادية المتعددة.

**آدم شريف:** شعبنا يتعرض لمخاطر كبيرة من كلا الجانبين. هناك اغتيالات واغتصابات؛ ويُستخدم الجوع كسلاح حرب في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع؛ والقمع شديد للغاية هناك، مع استخدام القضاة لتصفية المعارضين والشباب الذين كانوا نشطين للغاية خلال الثورة، المتهمين بدعم قوات الدعم السريع بناءً على أحكام تعسفية.في مناطق دارفور والكوردوفان، هناك هيمنة شمولية لقوات الدعم السريع. لا توجد أي حقوق؛ يمكن اتهام أي معارضة بدعم القوات المسلحة السودانية. إنها شريعة الغاب. تحدثت وسائل الإعلام عن مئات القتلى وعن التطهير العرقي. في نيالا، في سجن داغريس، تذكر الأساليب المستخدمة بتلك المستخدمة في غوانتانامو.

في هذا السجن، يُحشر آلاف السودانيين وأسرى الحرب التابعين لقوات الدعم السريع. كل أسبوع، يُسجل عشرات القتلى؛ التعذيب منهجي، والطعام غير كافٍ ولا توجد رعاية صحية. الزيارات العائلية، وكذلك زيارات المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الصليب الأحمر، ممنوعة. ■

24 يناير 2026

5) «سومود» هو تحالف للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بقيادة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، تم تشكيله في أعقاب الثورة. وقد انبثق عن تحالف "تقدّم"، الذي تأسس في أكتوبر 2023 في أديس أبابا (إثيوبيا)، وانقسم في عام 2025 إلى تحالف "تاسيس"، المرتبط بقوات الدعم السريع (RSF) بقيادة حمدتي، و"صمود".

6) كارلوس، المدان بارتكاب عدة هجمات، محتجز في سجن بواسي، في منطقة باريس.

# التعبئة الشعبية الإيرانية ضد الديكتاتورية الإسلامية وضد الإمبرياليين

**تواجه تعبئة الطبقات الشعبية قمعًا واسعا بينما تحاول أن ترتقي إلى قوة سياسية في مواجهة السلطة وباستقلال عن التدخلات الإمبريالية.**

## حوار مع سارة سلامي

**ما هي العوامل التي أدّت إلى اندلاع انتفاضة يناير؟**

نتج اندلاع الانتفاضة عن تضافر عوامل ظرفية وبنيوية. أدى الانهيار الحاد للريال، العملة الوطنية، أمام الدولار إلى تفاقم تضخم كان أصلًا متصاعدًا، ودفعه إلى نقطة الغليان. أثّر ذلك في شرائح واسعة من المجتمع. بل إن هذا الوضع دفع حتى تجّار البازارات، القاعدة الاجتماعية التاريخية للنظام، إلى التعبئة. في طهران، أضرب جزء من تجار البازارات ونظّموا مسيرات داخل البازار.

وسرعان ما امتدت هذه التعبئات إلى طلبة جامعات طهران ومدن كبرى أخرى. وبالتوازي مع إغلاق الجامعات من طرف السلطة، انتشرت التعبئات الطلابية إلى مناطق مختلفة من البلاد. وبدأت الطبقات الكادحة، واحدة تلو الأخرى، تنخرط في التعبئة.

يجد انفجار غضب الطبقات الشعبية أحد أسبابه المباشرة والأساسية في إلغاء الدعم الموجّه للأسر الأشد فقرًا. هذه الفئات متضررة بشكل خاص من سياسة تصفها الحكومة رسميًا بـ«الجراحة الاقتصادية»، في سياق يتسم بارتفاع هائل في الأسعار، لا سيما أسعار المواد الغذائية.

لا تقتصر هذه الانتفاضة على هذه الجوانب الظرفية. فالعوامل البنيوية، التي أدت إلى تدهور كبير لظروف عيش قطاعات واسعة من السكان، تلعب دورًا مركزيًا في بروز هذا الحركة: السياسات النيوليبرالية المولِّدة لفوارق اجتماعية سحيقة؛ أجور هزيلة منفصلة تمامًا عن الأسعار الباهظة للمواد الأساسية؛ هشاشة التشغيل، البطالة الواسعة، انعدام الاستقرار الاجتماعي، فضلًا عن القمع السياسي والدكتاتورية.

في بداية المظاهرات، كان من العناصر اللافتة المشاركة القوية لسكان المدن الصغيرة الذين يعانون من حرمان اقتصادي شديد. انتقلت هذه الاحتجاجات تدريجيًا إلى المدن الكبرى. وشاركت جميع الأقليات القومية في الانتفاضة.

تجلّت الاحتجاجات الشعبية أساسًا في

> **انتقلت هذه الاحتجاجات تدريجيًا إلى المدن الكبرى. وشاركت جميع الأقليات القومية في الانتفاضة**

حشد ضخم من المتظاهرين/ات، 13 يناير/كانون الثاني 2026.

**سارة سلامي**

**سارة سلامي ناشطة في منظمة «التضامن الاشتراكي مع العمال في إيران» (SSTI). أجرى هذا الحوار دومينيك لوروغ وباباك كيا. ولمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع: iran-echo.com.**

شكل مظاهرات في الشوارع اتسمت بأولى المواجهات مع قوات القمع، ثم بقمع دموي.

أما بخصوص الإضرابات، فيجدر التذكير بأنه منذ سنوات تُنظَّم إضرابات ومظاهرات منتظمة دفاعًا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال والعاملات. وقبل أيام قليلة من بدء إضراب التجار، كان ستة آلاف من أجراء العمل الهش في صناعات النفط والغاز في عسلويه قد أطلقوا بالفعل حركة تاريخية ترمي إلى إلغاء نظام المناولة (التعاقد من الباطن). وكذلك في طهران، خلال الأيام الأولى للانتفاضة، وبينما كانت مظاهرات شعبية تجري في بعض الأحياء، كان المتقاعدون/ات يواصلون تجمعاتهم الأسبوعية في شوارع أخرى من المدينة؛ وقد توقفت هذه التحركات مع اشتداد الانتفاضة واتساعها إلى مجمل العاصمة، ومع التدخل العنيف لقوات القمع.

## ما هي المطالب الرئيسية ومصادر السخط الاقتصادية والسياسية التي عبّر عنها السكان؟

قُمعت هذه الانتفاضة بعنف غير مسبوق، قبل أن تبلغ حتى مرحلة بلورة مطالب «إيجابية» واضحة. وقد أسفر هذا القمع عن آلاف القتلى والجرحى والمعتقلين/ات.

في بداية الحراك، تمحورت الشعارات أساسًا حول الصعوبات الاقتصادية وظروف العيش. وسرعان ما تعممت شعارات ترفض مباشرة الجمهورية الإسلامية. كما رُفعت شعارات تربط بين المشاكل الاقتصادية ورفض السلطة القائمة، مثل: «فقر، فساد، غلاء معيشة، سنمضي حتى إسقاط النظام».

**يناضل اليسار على ثلاث جبهات: ضد النظام القائم؛ ضد اليمين المتطرف، ولا سيما الملكيين- وضد أي تدخل إمبريالي**

وبوجه عام، طغت شعارات رفض النظام والوضع القائم بشكل واسع. وكانت أكثر الشعارات تجميعًا هي: «الموت للديكتاتور»، «الموت لخامنئي»، «لا نريد الجمهورية الإسلامية».

ووفق تحليل يتعلق بالأيام الستة الأولى للحراك، شكّلت الشعارات الموجّهة ضد الدكتاتورية والنظام نحو 65٪ من مجموع الشعارات، مقابل 14٪ فقط للمطالب الاقتصادية رغم دورها الأولي، ونحو 20٪ لصالح عودة الملكية.

غير أن هذه الأخيرة لا تعكس دائمًا مطلبًا سياسيًا فعليًا، إذ إن كثيرًا من المتظاهرين يردّدونها أساسًا بسبب غياب بديل واضح وبفعل اليأس، أكثر من تبنّيهم مشروعًا ملكيًا.

**أسفر هذا القمع عن آلاف القتلى والجرحى والمعتقلين/ات**

وعمومًا، افتقرت هذه الانتفاضة إلى بديل اجتماعي وسياسي محدد بوضوح. فقد عبّرت قبل كل شيء عن رفض الوضع القائم. وكان المطلب المشترك والموحِّد للحراك هو رفض الجمهورية الإسلامية وإسقاطها.

## ما هي أبرز النقاشات والخلافات داخل الحراك، وما هي التيارات المنخرطة فيه؟

حاولت مجمل قوى المعارضة السياسية التأثير في توجّه هذه الانتفاضة. غير أنها لا تمتلك جميعها الوسائل نفسها.

• تسعى وسائل الإعلام الكبرى للمعارضة في الخارج — ولا سيما بعض القنوات التلفزيونية الناطقة بالفارسية مثل «إيران إنترناشيونال» المدعومة على نطاق واسع من إسرائيل، و«بي بي سي» بالفارسية، وغيرها من وسائل الإعلام الدولية — إلى تقديم ابن الشاه السابق بوصفه قائد هذه الاحتجاجات والحاكم المستقبلي للبلاد. وهذه الوسائل الإعلامية شديدة الحضور، تبث على مدار الساعة، وتمتلك بالتالي قدرة تأثير كبيرة.

• يتمتع مجاهدو خلق بموارد مالية كبيرة وشبكات ضغط قوية في أوروبا والولايات المتحدة، خصوصًا داخل تشكيلات سياسية يمينية. غير أنهم لا يحظون بأي دعم فعلي داخل إيران.

• شاركت الأحزاب والحركات المنبثقة عن الأقليات القومية في التعبئات مع صياغة مطالب خاصة، ذات طابع إثني وإقليمي في آن واحد. وإذا كان بعض التيارات السياسية الكردية يتجه نحو الولايات المتحدة أو إسرائيل، فإنه لا يوجد حاليًا في كردستان دعم شعبي لمشاريع تدخل أجنبي.

• كما حاولت قوى معارضة أخرى، تمتد من اليسار إلى الجمهوريين والقوميين — ومعظمها قائم في الخارج — التأثير في الحراك عبر وسائل إعلامها الخاصة، الأكثر تواضعًا، غير أن تأثيرها يظل محدودًا.

• يصف الجمهوريون، بتنوعهم، هذه الانتفاضة بأنها تمرد ضد الدكتاتورية ويطالبون بإقامة ديمقراطية علمانية. جزء من هذا التيار لا يعارض عودة الملكية ويستند إلى بعض الشعارات المرفوعة في الشارع. أما الأغلبية فتشدد على الاستقلال الوطني ورفض أي تدخل أجنبي. وهم يدافعون عن انتقال عبر انتخابات وإقامة ديمقراطية برلمانية. وعلى الصعيد الاقتصادي، يظلون متمسكين بالسياسات الليبرالية، واقتصاد السوق، والاندماج في السوق العالمية.

• تقوم التيارات اليسارية والاشتراكية بدور مهم في الدفاع عن العدالة الاجتماعية، ونقد الرأسمالية، وحماية حقوق العمال والعاملات. إن الوضع الراهن، وبعض شعارات الشارع، وتهديد هجوم عسكري أمريكي-إسرائيلي، تُبقي جزءًا كبيرًا من هذا اليسار - الواسع لكن المشتت - في حالة تأهب. وهو يناضل على ثلاث جبهات: ضد النظام القائم؛ ضد اليمين المتطرف، ولاسيما الملكيين - الذين يتحدثون بالفعل عن انتقامات حتى قبل الوصول المحتمل إلى السلطة -؛ وضد أي تدخل إمبريالي.

تتعلق أهم الخلافات داخل المعارضة بهذا البديل اليميني المتطرف (الملكيين)، وبمسألة تدخل الولايات المتحدة وإسرائيل. فالملكيون يدعمون علنًا تدخّلًا عسكريًا إمبرياليًا، ويعتبرونه الوسيلة الوحيدة للعودة إلى السلطة. أما منظمات اليسار فتعترض عليه بشدة، وترفض

الملكية، وتدافع، في معظمها، عن نموذج حكم قائم على ديمقراطية المجالس.

وأخيرًا، لا تتوافر معلومات دقيقة حول إنشاء هياكل ديمقراطية منظمة لتنسيق المظاهرات والإضرابات. غير أنه من المرجح أن مثل هذه المبادرات موجودة في طور جنيني.

بعد الحريق في بازار رَشْت، 24 يناير/كانون الثاني 2026.

### هل توجد أوجه تشابه مع الانتفاضات السابقة؟

لا يمكن اعتبار الانتفاضات المتكررة في إيران «أزمات معزولة» ولا مجرد انفجارات غضب عابرة: فعندما تقوم دولة قسرية ذات طابع إيديولوجي بمفاقمة انعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فإن النتيجة لا تكون تمردًا معزولًا، بل نمطًا متكررًا: احتجاج، قمع عنيف، إنهاك، ثم انتفاضة جديدة.

> **في بداية الحراك، تمحورت الشعارات أساسًا حول الصعوبات الاقتصادية وظروف العيش. وسرعان ما تعممت شعارات ترفض مباشرة الجمهورية الإسلامية**

يكمن الاختلاف الرئيسي بين الانتفاضة الحالية وانتفاضتي 2017 و2022 في غياب شعارات إيجابية ومطالب بديلة.

ففي حركة 2022، تجلّى هذا البعد الإيجابي في شعار «امرأة، حياة، حرية»، بينما تميزت انتفاضة 2019 بشعار «خبز، عمل، حرية».

كانت معظم الانتفاضات خلال السنوات الثماني الماضية مدفوعة بأسباب اقتصادية واجتماعية، باستثناء حركة 2022، حيث جرى نقد البُنى الفوقية مثل النظام الأبوي والطابع الديني للنظام، وطُرحت أيضًا مطالب تتعلق بالحريات الفردية ونمط الحياة. وخلال تلك الحركة، رغم مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية -بما فيها العمال وسائر الطبقات الشعبية- فإن راية الحراك حملتها أساسًا الطبقة الوسطى الحضرية.

أما محرّك انتفاضة 2026 فهو أساسًا تفاقم الوضع الاقتصادي وصعوبات الحياة اليومية. وتشارك تقريبًا جميع الطبقات الاجتماعية في هذه الانتفاضة، بما في ذلك جزء من البرجوازية مثل تجار البازار، غير أن حضور الطبقات الشعبية، والعمال/ات، والموظفين/ات الهشّين/ات، والعاطلين/ات عن العمل، هو الأبرز.

وعلى غرار باقي الانتفاضات منذ 2017، تتقاسم انتفاضة 2026 الإرادة في إنهاء الجمهورية الإسلامية برمتها.

أما الحركة الخضراء لسنة 2009، المعروفة بشعار «أين ذهب صوتي الانتخابي؟»، فعلى الرغم من ضخامتها، فإنها تميّزت باعتراضها المحدود على بعض ممارسات النظام، وشاركت بعض فصائل السلطة نفسها في قيادتها.

### كيف ردّ النظام على هذه الانتفاضة؟

واجهت هذه الانتفاضة أشد أشكال القمع وحشية في تاريخ النظام. وما يزال هذا القمع مستمرًا إلى اليوم في شكل اعتقالات جماعية، وملاحقات قضائية جماعية، ومضايقات للجرحى وللطواقم الطبية، فضلًا عن التهديد بتنفيذ الإعدام بحق المتظاهرين والمتظاهرات المعتقلين.

إذا كانت الجمهورية الإسلامية قد بقيت في السلطة لما يقارب خمسة عقود، ضد إرادة أغلبية السكان، فإن ذلك يعود أساسًا إلى استخدام القوة وترسيخ ثقافة الخوف.

## فيلق حرس الثورة الإسلامية

ويُعرف اختصارًا باسم الحرس الثوري أو حرس الثورة الإسلامية أو الحرس الثوري الإسلامي أو عمومًا بالعربية الحرس الثوري الإيراني.

يتمتع الحرس بقدرات عسكرية تفوق قدرات الجيش النظامي، إذ يمتلكون على وجه الخصوص مدرعات، ورشاشات ثقيلة، ومدفعية، ووحدات مظليين، وقوات بحرية، وقوات للتدخل الخارجي، وغيرها. كما يتولى الحرس أيضاً مسؤولية الصواريخ الباليستية، ويشرف كذلك على ميليشيات الباسيج، ولا سيما في مجال تدريبها.

يمتلك الحرس، فضلاً عن ذلك، إمبراطورية اقتصادية ضخمة، تمتد خصوصاً إلى قطاعات البنوك، والمحروقات، والتجارة الخارجية من استيراد وتصدير. لا تعود درجة التماسك الاستثنائية داخل الحرس إلى العامل الإيديولوجي وحده، بل تقوم أيضاً على بنية تنظيمية محلية وإقليمية تنظم الحياة الاجتماعية والثقافية لأعضائه ولعائلاتهم.

كما يستفيد الحرس من مزايا اجتماعية مرتفعة. وهم يضمنون ترقية أعضائهم وعائلاتهم عبر مدارس نخبوية وجامعات خاصة بهم، إضافة إلى أكاديمية عسكرية. وعند نهاية المسار المهني، يمكن لأفراد الحرس الذين يرغبون في ذلك أن ينتقلوا بسهولة إلى مواقع داخل الجهازين السياسي والاقتصادي.

قد تثير التغطية الدولية للتعبئات الشعبية ضد النظام التعاطف وتعزّز الحراك معنويًا وماديًا، لكنها لا تؤثر مباشرة في عزيمة النظام. فعلى خلاف نظام الشاه، تتمتع الجمهورية الإسلامية باستقلال سياسي. ولا تستطيع القوى الإمبريالية ولا الرأي العام الدولي إجبارها على التراجع.

يتميّز هذا النظام بانتهاكه المنهجي لحقوق الإنسان وللمبادئ الأخلاقية الأساسية، وباللجوء المعلن إلى عنف مفرط كأداة حكم. ولا يمكن دفعه إلى تخفيف القمع إلا عندما يتبين أن هذا القمع يأتي بنتائج عكسية، من خلال تعزيز التعبئة أو الفشل في تقليص الضغط السياسي الممارس على السلطة.

وحدها تعبئة شعبية منظمة، قادرة على فرض ميزان قوى غير ملائم للنظام، يمكن أن تجعل المظاهرات فعّالة سياسيًا. وفي هذا الصدد، تشكل قدرة الطبقة العاملة على تعطيل التدفقات الاقتصادية والإدارية رافعة حاسمة.

**هل ما يزال للنظام قاعدة اجتماعية؟**

تُجسّد الجمهورية الإسلامية الدولة الرأسمالية الإيرانية. فهي البنية الفوقية السياسية للهيمنة البرجوازية. ولا تزال تحتفظ بدعم جزء من البرجوازية، مما يتيح لها تعبئة قواها للدفاع عن علاقات الإنتاج القائمة.

وُلد نظام الجمهورية الإسلامية في قلب ثورة شعبية ذات دينامية مناهِضة للرأسمالية، كانت تهدد ليس فقط المَلَكية، بل أيضًا أسس الرأسمالية في إيران. وقد أتاح الدعم الذي قدمه طيف واسع من البرجوازية الصغيرة للجمهورية الإسلامية قمعَ الحركة العمالية المستقلة والمبادرات الديمقراطية الثورية قمعًا شديدا. وهكذا أصبح هذا النظام الأداة الأكثر فعالية للحفاظ على المصالح الجوهرية للبرجوازية الإيرانية في زمن كان فيه بقاء الرأسمالية مهددًا، حتى وإن كان طابعه الثيوقراطي يتعارض مع القيم الثقافية لشرائح واسعة من تلك البرجوازية.

شكّل السحق النهائي للثورة سنة 1983 ونهاية الحرب مع العراق سنة 1988 خاتمة مرحلة ترسيخ النظام. وبذلك انتهى الدور التاريخي للنظام في حماية الرأسمالية الإيرانية من خطر ثورة مناهِضة للرأسمالية. ومنذ ذلك الحين، تم تأمين استقرار النظام عبر إعادة إنتاج ودورة رأس المال، مما أوجد إطارًا ملائمًا لتوسيع مصالح شرائح أوسع من البرجوازية الإيرانية.

ولتحقيق هذا الهدف، جرى تطبيق توصيات «مدرسة شيكاغو» ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي: تحرير الأسعار، الخصخصة، ومرونة اليد العاملة مقرونة بهشاشة فائقة.

ورغم أن القاسم المشترك بين جميع الرأسماليين في الحقبة النيوليبرالية هو الهجوم على الأجراء/ات والعاطلين/ات، وتقليص الخدمات الاجتماعية، وتدهور مستوى معيشة العمال/ات والفئات ذات الدخل المنخفض، فإن التنافس الداخلي الملازم للطبقة الرأسمالية في إيران، كما في غيرها، يمنع البرجوازية من تبنّي سياسة موحّدة.

يتجلى هذا خصوصًا في محاولة النظام الإيراني ترسيخ موقعه المهيمن داخل النظام السياسي الإقليمي من أجل تعزيز الأنشطة الاقتصادية للبرجوازية الوطنية. فالأقسام المختلفة من البرجوازية الإيرانية — بحسب قطاع نشاطها، وسوق منتجاتها، وحجم رأسمالها، واعتباراتها التكنولوجية، إلخ — لم تتقاسم التفضيلات نفسها بشأن السياسة الإقليمية للجمهورية الإسلامية، القائمة على التدخل العسكري واستراتيجية ما يسمى بـ«العمق الاستراتيجي».

ورأى بعضهم أن تكاليف هذه السياسة تضر بالاقتصاد الوطني وتشكل عائقًا أمام الاندماج في السوق العالمية. بينما اعتبرها آخرون مفيدة ودعموها. وعلى أي حال، فإن فشل هذه السياسة الإقليمية للجمهورية الإسلامية دفع بعض قطاعات البرجوازية الإيرانية إلى إعادة النظر في مواقفها.

إضافة إلى ذلك، تتطور الشروط العامة لاشتغال رأس المال تحت تأثير التحولات الاقتصادية والسياسية، سواء العالمية أو الوطنية. واحتياجات مختلف أقسام رأس المال ليست ثابتة، بل تتغير تبعًا للظروف. وبناءً عليه، تنعكس هذه التحولات أيضًا على القواعد البرجوازية للجمهورية الإسلامية.

> **انتهى الدور التاريخي للنظام في حماية الرأسمالية الإيرانية من خطر ثورة مناهضة للرأسَمالية**

يمكن أن نضيف مثالا آخر: في مواجهة تشديد العقوبات في مطلع العقد الثاني من الألفية، أنشأت إيران تدريجيًا آليات غير رسمية عُرفت باسم trustees — وهم وسطاء موثوقون متمركزون في الخارج يُكلَّفون بإدارة العملات الصعبة خارج النظام المصرفي الرسمي. وقد اقتصر دورهم في البداية على استيراد العملات، ثم وسّعوا سريعًا نطاق عملهم ليشمل إدارة عائدات الصادرات وتسهيل العمليات التجارية، لا سيما في قطاعات المحروقات والبتروكيمياء، وهم يشكلون حلقة أساسية في استراتيجيات الالتفاف حول العقوبات الدولية.

يمكن لأي تغيير في الاستراتيجية الحكومية أن يقلّص دورهم ويفسح المجال لبروز أقسام أخرى من البرجوازية. وبناءً عليه، لم يعد بإمكان النظام الإيراني اعتبار قاعدته الاجتماعية الحالية أمرًا مضمونًا، ولا الاعتماد على الآليات نفسها التي أُنشئت في ظروف مختلفة.

وفي جميع الأحوال، فإن القاعدة الاجتماعية المستقرة للجمهورية الإسلامية والقابلة لتعبئتها تتكون من المستفيدين من الريوع والمنتفعين المرتبطين بالحرس الثوري والميليشيات شبه العسكرية «الباسيج» (قوة تعبئة المقاومة) الذين يستفيدون من النظام. أما الأقسام الأخرى من البرجوازية فتشكل قاعدة اجتماعية أكثر تقلبًا، يمكن للنظام الاعتماد عليها بشكل متذبذب تبعًا للظروف الدولية والوطنية.

**ما هو الوضع داخل النظام؟ هل توجد انقسامات أو تصدعات، خصوصًا بشأن الحراك والقمع؟**

حتى الآن، لم تُسجَّل أي تصدعات ذات دلالة داخل النظام. ففي القمع الأخير، جرى تعبئة قوات القمع الإيديولوجي -ميليشيات الباسيج شبه العسكرية وفيلق الحرس الثوري- إضافة إلى الشرطة وقوات حفظ النظام التقليدية. ولم يُلاحظ أي عصيان من الرُتب الدنيا داخل القوات المسلحة.

ولا تُظهر أي من مكوّنات النظام استعدادًا لإبداء تفهم تجاه المتظاهرين/ات، فضلًا عن السعي إلى استمالتهم أو احتوائهم سياسيًا.

في بداية الاحتجاجات، اعتمد رئيس الجمهورية نبرة تصالحية لإعطاء الانطباع بتفهمه للاحتجاج الشعبي. لكن مع اتساع المظاهرات وتجذرها، تغيّر خطابه، فصار يزكّي القمع والمجازر ويواكبهما.

يبقى الجهاز الإداري فاعلًا، ويتصرف النظام بشكل موحّد في قمع المظاهرات. ويُفسّر ذلك جزئيًا بطبيعة بنية السلطة. فمنذ نحو خمسة عقود، تحاول الجمهورية الإسلامية تحويل الأزمات إلى أدوات لإعادة إنتاج وترسيخ آليات بقائها. وتتركّز النواة الفعلية للسلطة في شبكة مؤسسات ذات طابع أمني قوي. والمؤسسة المركزية في هذا الجهاز هي فيلق الحرس الثوري الإسلامي، الذي تجاوز إلى حد بعيد دوره الأصلي كجيش إيديولوجي ليصبح فاعلًا متعدد الأبعاد: عسكريًا، واقتصاديًا، وسياسيًا، وأداة رئيسية لإدارة الأزمات.

يسيطر الحرس الثوري أو يؤثر في جزء مهم من الاقتصاد، والمشاريع الوطنية الكبرى، وآليات الالتفاف حول العقوبات الدولية. وهو يشكل بذلك ليس فقط أداة رئيسية لبقاء سلطة المرشد، بل أيضًا فاعلًا يتمتع بقدر من الاستقلال ومصالح خاصة. إلى حد أن أحد سيناريوهات «الانتقال السياسي» الممكنة قد يتمثل في استيلاء الحرس على السلطة بشكل كامل، أي شكل من أشكال الانقلاب على حساب رجال الدين. وأي انتقال سياسي يتجاهل مصالحهم سيواجه مقاومة شرسة من جانبهم.

**لم يعد بإمكان النظام الإيراني اعتبار قاعدته الاجتماعية الحالية أمرًا مضمونًا، ولا الاعتماد على الآليات نفسها التي أنشئت في ظروف مختلفة**

وبالتوازي، لا تزال تيارات أصولية قائمة، دورها أقل استراتيجية وأكثر رمزية - يتمثل في شغل الفضاءات المؤسسية وترسيخ الخطاب الرسمي. ورغم ضآلة قاعدتها الاجتماعية، فإنها تسهم في إعادة إنتاج النظام عبر السيطرة على الجهاز القضائي والتشريعي والتنظيمي والإعلامي.

أما التيار «الإصلاحي»، فيبدو أكثر تشتتًا من أي وقت مضى. فقد اقترب جزء من «الإصلاحيين»، خاصة من الكوادر الوسطى، من المعارضة ويرغب في سقوط النظام. وانضم بعضهم حتى إلى التيار الملكي في الخارج. أما الفصيل الرسمي المتبقي — الذي يُوصف غالبًا بـ«الإصلاحيين المحافظين» — فقد همّشه النظام حاليا. وبعد إبعاده عن مراكز القرار، يسعى أساسًا إلى ضمان بقائه السياسي، وأصبح دوره الاجتماعي التاريخي، بوصفه صمام أمان في مواجهة الضغط الشعبي، متجاوزًا. ومنذ انتفاضة 2017، ثبت فقدانه لنفوذه الاجتماعي. وتقتصر قاعدته الاجتماعية اليوم على جزء من برجوازية القطاع الخاص، التي تنتقد السلطات لبطئها في تنفيذ إصلاحات مستوحاة من تلك التي طبقها خافيير ميلي في الأرجنتين.

**يسيطر الحرس الثوري أو يؤثر في جزء مهم من الاقتصاد، والمشاريع الوطنية الكبرى، وآليات الالتفاف حول العقوبات الدولية**

وخلال انتفاضة يناير 2026، لم يُلاحظ أي تصدع داخل الهيئات التنفيذية وصنع القرار في النظام، وواجهت جميع المؤسسات الحراك بشكل موحد.

### ما تأثير الفاعلين الخارجيين على الحراك، كالولايات المتحدة، إسرائيل، والملكيين المحيطين بابن الشاه السابق؟

خلال انتفاضة أواخر ديسمبر 2025 ويناير 2026، عبّرت أقلية من المتظاهرين/ات عن دعمها لسلالة بهلوي أو لتدخل عسكري أمريكي. وبالنسبة إلى بعضهم، لم يكن ذلك تعبيرًا عن تبنٍّ سياسي بقدر ما كان تعبيرًا عن ضائقة اجتماعية عميقة. أما غالبية المشاركين/ات — أجراء/ات محرومون/ات من الأجور، معلمون/ات فقراء، شباب عاطلون، نساء يرفضن الخضوع... — فقد تعبأوا من أجل العدالة والحرية والكرامة في مواجهة ظروف عيش لا إنسانية. ومع ذلك، فإن خطر توظيف هذه الخطابات من طرف فاعلين خارجيين قائم أيضًا.

جرت الانتفاضة في سياق إكراه مزدوج: قمع داخلي دموي، وتدخلات انتهازية من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. وأسهم هذا الوضع في تحييد قدرة السكان على التحكم في مصيرهم، ويذكّر بدينامية متكررة في حركات التحرر في بلدان الجنوب العالمي.

ورغم هذه الضغوط، تكشف الممارسات الاجتماعية ودينامية الاحتجاج خلال السنوات العشر الماضية في إيران عن وجود أشكال من التنظيم الذاتي والتسييس من الأسفل. ففي الإضرابات، والتعبئات المحلية، والشبكات غير الرسمية، تبرز تجارب ملموسة للفعل الجماعي، تدل على إمكانات مهمة لإعادة تركيب ديمقراطي داخلي، رغم العنف البنيوي الذي تمارسه الدولة.

غرفة مليئة بأكياس الموت التي تحتوي على جثث أشخاص أُعدموا على يد قوات الأمن، 27 يناير/كانون الثاني 2026.

**ما ردكم على من يعتبر، داخل اليسار العالمي، هذه الانتفاضة «ثورة ملوّنة» جديدة محرّكة من الإمبريالية الأمريكية وحلفائها كإسرائيل؟**

الوضع الراهن حرج ومعقد. ففي عدة بلدان غربية، نظّمت مجموعات ملكية إيرانية تجمعات أمام السفارات الأمريكية للدعوة إلى هجوم عسكري، بينما قدّمتها بعض وسائل الإعلام بوصفها الممثل «الطبيعي» للاحتجاجات في إيران. ويسهم هذا الحضور الإعلامي المضلِّل لابن الشاه — غير المتناسب مع نفوذه الفعلي — في تصوير الانتفاضة كمشروع «يميني» أو كسيناريو بسيط لتغيير النظام. وهو ما يغذي الشكوك والحذر لدى جزء من اليسار المناهض للإمبريالية. وفي سياق تصاعد الضغط العسكري الأمريكي، يمكن تفهم المسافة التي يتخذها بعض النشطاء اليساريين الدوليين، ممن لا يلمّون كثيرًا بالواقع الإيراني.

غير أن الانتقال من معارضة التدخل الإمبريالي — وهي معارضة ضرورية وحاسمة — إلى الصمت إزاء المجزرة التي ترتكبها الجمهورية الإسلامية، أمر لا يمكن الدفاع عنه. فمثل هذا الموقف لا يعكس مجرد حذر، بل ينتمي إلى منطق سياسي ينعت بـ «الاصطفافية»، والذي يختزل الساحة الدولية في صراع ثنائي بين الغرب والأنظمة السلطوية غير الغربية. وضمن هذا الإطار، تُقصى النضالات الشعبية التي لا يمكن تأويلها بوصفها «مناهِضة للغرب»، وتُعاد تسميتها «ثورات ملوّنة» موجَّهة من الخارج. وتؤدي هذه القراءة إلى نزع الشرعية عن انتفاضات شعبية أصيلة وتقديم قمعها كاستجابة دفاعية مشروعة.

إن الدعم الانتهازي الذي تُعبر عنه قوى يمينية أو يمينية متطرفة لانتفاضة شعبية لا يعني أنها وراء نشأتها أو أنها تمسك بزمامها السياسي. وكذلك، فإن محاولة فاعلين خارجيين — أمريكيين وإسرائيليين — استغلال تعبئة جارية لا يكفي لنفي شرعيتها.

**غير أن هذه الأخيرة لا تعكس دائمًا مطلبًا سياسيًا فعليًا، إذ إن كثيرًا من المتظاهرين يرددونها أساسًا بسبب غياب بديل واضح وبفعل اليأس، أكثر من تبنّيهم مشروعًا ملكيًا**

وإذا كان خطر الاحتواء قائمًا فعلًا، فإن اعتبار هذه المحاولات «أدلة» على التلاعب يعكس استبدال تحليل الوقائع الملموسة بمخططات إيديولوجية تبسيطية.

إن المنطق «الاصطفافي» يقدّم الأنظمة السلطوية غير الغربية كحواجز ضد الإمبريالية، ويقود إلى التخفيف من القمع الداخلي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إن لم يكن الى تبريرها. وينتج عن ذلك انقلاب أخلاقي صارخ: فممارسات مثل السجن والتعذيب والإعدام واضطهاد العمال/ات والنساء والأقليات — التي يدينها هؤلاء «الاصطفافيون» بحق في المجتمعات الغربية — تُقلَّل من أهميتها أو يُقدم لها العذر عندما تصدر عن نظام غير غربي يدّعي مناهضة الإمبريالية. وهكذا يجري تعليق انتقائي لمبادئ التضامن والتحرر باسم حسابات جيوسياسية تجعل «عدو عدوي» حليفًا تلقائيًا. وهكذا، لم يعد تحليلهم السياسي ينبني على الوقائع الاجتماعية، وعلى قدرة الشعوب على التحكم في شؤونها، أو حق تقرير مصيرها، وإنما على انحيازات اصطفافية مجرد.

وتتمثل قراءة شائعة لدى جزء من هذا اليسار في القول إن الجمهورية الإسلامية قمعية داخليًا، لكن هذا القمع «شرّ ضروري» لحماية موقعها الجيوسياسي في مواجهة القوى الإمبريالية — الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل. ومن السذاجة، بحسب هذا المنظور، أن ننتظر من هذا النظام «رهافات أخلاقية» للديمقراطيات الليبرالية. ووفق المنطق نفسه، فإن هذا النظام يتدخل في المقام الأول، في مواجهته للقوى التي تعمل في الخفاء لتقويضه، لضمان بقائه ودعمه للمقاومة الإقليمية. وسيضعف سقوطه كل القوى المناهضة للهيمنة الغربية. وفي المحصلة، نجد المعادلة التبسيطية القائلة: «عدو عدوي هو حليفي».

**غير أن الانتقال من معارضة التدخل الإمبريالي - وهي معارضة ضرورية وحاسمة - إلى الصمت إزاء المجزرة التي ترتكبها الجمهورية الإسلامية، أمر لا يمكن الدفاع عنه**

**وماذا يحدث عمليًا؟**

حتى وفق معاييرها الخاصة — احتواء النفوذ الغربي وضمان السيادة — تبدو الجمهورية الإسلامية في حالة إخفاق. فقد تبيّن أن استثماراتها الضخمة لدعم حلفائها الإقليميين غير مثمرة، بينما ظلت حماية مواطنيها من التهديدات الخارجية قاصرة. وخلال حرب الأيام الاثني عشر (من 13 إلى 25 يونيو 2026)، لم يتمكن النظام من منع عملاء الموساد من التحرك بحرية داخل الأراضي الإيرانية، ولم يُنشئ في الوقت نفسه جهاز دفاع مدني فعّال لحماية السكان من العدوان الإسرائيلي.

يكشف ذلك عبثية المقايضة التي يروّج لها بعض أنصار اليسار الاصطفافي — التسامح مع القمع الداخلي مقابل أمن خارجي. فالأمن الموعود لم يتحقق، بينما يظل القمع أداة دائمة للسيطرة الداخلية، بغض النظر عن النتائج الجيوسياسية المزعومة لتبريره. وسواء كانت التهديدات مبالغا فيها أو حقيقية، يصبح «التوافق الأخلاقي» الذي يفترض أن يشرع القمع غير محتمل.

لم تُوجَّه السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية يومًا بمناهضة إمبريالية مبدئية، بل ببراغماتية متمركزة بدقة حول مصالحها الخاصة. ولم يتردد النظام في التعاون مع «أعدائه العلنيين» عندما اقتضت مصالحه الاستراتيجية ذلك. وربما كان القصف الإسرائيلي للمنشآت النووية العراقية في أوزيراك قد سُهِّل بفضل هذا التعاون.

خلال الحرب في أفغانستان في مطلع الألفية الثانية، نشأ أيضًا نوع من التعاون بين إيران والولايات المتحدة، خصوصًا ضد طالبان وفي إطار إقامة حكومة أفغانية جديدة بعد إسقاط نظام طالبان.

تُظهر هذه الحالات أن الموقف الذي يَدّعيه النظام بوصفه معاديًا للإمبريالية يخفي

في كثير من الأحيان اختيارات انتهازية وبراغماتية، أكثر مما يعكس مبادئ مناهضة للإمبريالية حقًا.

تُقدّم الجمهورية الإسلامية نفسها بوصفها القوة الوحيدة القادرة على الدفاع عن سيادة إيران وحقها في تقرير المصير في مواجهة النفوذ الغربي، بل وتذهب إلى حد الادعاء بتصدير هذه المهمة الثورية. غير أن هذه الصورة تنهار أمام الوقائع: فالموقف المعادي للإمبريالية الحقيقي ينبغي أن يحترم حق الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها. لكن الاستراتيجية الإيرانية تعتبر بصورة منهجية المجتمعات المجاورة ساحاتٍ للتدخل والتوظيف.

وفي الممارسة، تُترجم «الدفاعات الاستباقية» للنظام الإيراني إلى استثمارات ضخمة في ميليشيات وقوى محلية – في سوريا والعراق ولبنان وفلسطين واليمن – من أجل التأثير بشكل غير مباشر في هذه البلدان، وغالبًا على حساب استقلالها. وخلف الخطاب الأخلاقي حول «مساعدة الشعوب المضطهدة»، تخدم «معاداة الإمبريالية» المُعلنة أساسًا أهدافًا جيوسياسية وبغاية الهيمنة، مما يُظهر أن الدفاع عن حق الآخرين في تقرير المصير يُضحّى به إلى حد كبير لصالح توسيع النفوذ الإيراني.

هذا النهج يحرم شعوب إيران من أي استقلالية حقيقية، ويحوّلهم إلى مجرد بيادق في النزاعات الجيوسياسية، منفصلين عن حياتهم اليومية وغير قادرين على انتقاد قادتهم. أما اليسار الاصطفافي الذي يدعم هذه الرؤية فيختزل الحركات الاجتماعية في مُلحقات للدول: فكل احتجاج يُنظر إليه بوصفه أداة بيد واشنطن أو تل أبيب، ويُقدَّم المتظاهرون والمتظاهرات بوصفهم أدوات غير واعية للإمبريالية.

وفي هذا الإطار تختفي الأسباب المادية – مثل التضخم، وانعدام الاستقرار الاقتصادي، والفقر، واللامساواة، والقمع، والصراعات الاجتماعية، وصراع الطبقات – خلف لعبة التنافس بين الدول. وإذا كانت الإمبريالية تقوّض بالفعل قدرة الشعوب على الفعل، فإن هذا «اليسار» الذي يقدّم الجمهورية الإسلامية بوصفها سدًّا في وجه الهيمنة الغربية يشارك نفسه، بمفارقة، في هذا المحو: إذ تبقى شعوب إيران مُستَخدَمة كأدوات، ويُهمَّش صوتها، وتُكرَّس هزائمها سياسيًا.

> **يكشف ذلك عبثية المقايضة التي يروّج لها بعض أنصار اليسار الاصطفافي – التسامح مع القمع الداخلي مقابل أمن خارجي**

## فما الموقف الذي ينبغي لليسار العالمي أن يتخذه إزاء هذه الانتفاضة؟

إن الجواب الوحيد الذي يفرض نفسه هو التضامن العالمي. فالأمر لا يتعلق بالاختيار بين هذين القطبين، بل بالقطيعة مع هذه البدائل الزائفة وفتح الطريق أمام منظور ثالث، مستقل وذاتي.

إن الرفض المتزامن للإمبريالية وللدكتاتورية الداخلية يجب ألا يبقى مجرد شعار فارغ، بل ينبغي أن يوجّه جميع أنشطتنا، ومواقفنا، واختياراتنا في التحالفات. إن النضال في إيران ليس معركة معزولة. فماضيه كما مستقبله لا ينفصلان عن مسارات نضال شعوب أخرى تواجه بنيات هيمنة مشابهة. وسواء شئنا أم أبينا، فإنه يندرج ضمن موجة عالمية من المقاومات ضد النيوليبرالية والأنظمة السلطوية. ويجب على اليسار التقدمي أن يعبئ كل الوسائل لمنع أن يتم الاستيلاء على هذه المعركة من قبل قوى رجعية أو أن تُستغل من قبل دول إمبريالية.

وهكذا فإن انتفاضة شعوب إيران لا تمثل فقط معركة محصورة داخل حدود البلاد. بل إنها تمثل، بشكل أكثر حسمًا، اختبارًا لليسار، في إيران وعلى الصعيد العالمي. فمن الممكن أن يبرز أفق سياسي يجمع في آن واحد بين مناهضة كل من الرأسمالية والاستبداد والإمبريالية. ومن الممكن أيضًا التحرر من الثنائيات الزائفة التي يسعى خصومنا إلى فرضها علينا. وإذا كانت نتيجة هذه الانتفاضة ما تزال غير مؤكدة، فإن عمق الأزمة يضمن أننا أمام دينامية قيد التشكل. وفي هذا السياق، فإن أي تدخل عسكري أمريكي-إسرائيلي سيشكّل فعلًا مضادًا للثورة، لن يؤدي سوى إلى سحق النضالات الشعبية المنطلقة من القاعدة.

وحتى اليوم، يظل بناء لغة مشتركة وتضامن عالمي، يكون في آن واحد ملموسًا ونقديًا، الاستراتيجية الوحيدة القابلة للحياة في مواجهة تحالف القوى الرجعية على اختلاف أنواعها.

**كان جزء كبير من العالم مسرحًا لموجات من الانتفاضات التي اندلعت دون تنظيم ديمقراطي واسع، ودون أحزاب وبنيات يسارية متجذرة. فكيف يمكن مواجهة**

مظاهرة في باريس، 17 يناير/كانون الثاني 2026.

**هذا الوضع الذي عرّض هذه الحركات لخطر الاستيعاب من قبل قوى رجعية أو للقمع من قبل الدولة؟**

تتعايش قراءتان متعارضتان للتعبئات الشعبية داخل اليسار: من جهة، نقد منظم يوصَف بـ«الاصطفافية الجديدة»؛ ومن جهة أخرى، نزعة تميل إلى تمجيد كل تعبير شعبي بشكل تلقائي دون أخذ مسافة أو تحليل نقدي. وفي ظل هذه المقاربة الثانية، يُعتبر أي تشكيك في الشعارات أو في التوجهات المُهيمنة فورًا موقفًا معاديًا للحركة، بل وحتى شكلًا من أشكال النخبوية. غير أن التعبئة في الشارع ليست أبدًا تعبئة خالصة: فهي مجال لعلاقات قوى وصراعات، ولا شيء يضمن أن تكون التعبئات الشعبية، بطبيعتها، دائمًا تحررية.

تتشارك هاتان القراءتان في أنهما وقعتا في الواقع في المشكلة نفسها: غياب امتلاك سياسة طبقية منظمة. فإحداهما تفوض المبادرة إلى الدول، والأخرى تُفوضها إلى عفوية الشارع. وفي كلتا الحالتين، لا يتحول الغضب الشعبي إلى مشروع جماعي واعٍ. يكشف هذا الوضع عن أزمة أعمق لليسار على الصعيد العالمي، الذي غالبًا ما أصبح منفصلًا عن أماكن العمل وعن الحياة الملموسة للجماهير. وبالنسبة لجزء من هذا اليسار، حلّ التحليل الجيوسياسي ووسائل الإعلام محل العمل الميداني.

في إيران، حيث بلغ مستوى السخط الاجتماعي حدًا غير مسبوق، يُظهر استمرار الاحتجاجات أن الغضب الشعبي ليس عابرًا. فالهوة بين المجتمع والسلطة السياسية تتسع باستمرار. ولا تكمن المشكلة في غياب الاحتجاج، أو نقص في القوى السياسية، بل في عجز التنظيم الاجتماعي المستدام، رغم وجود إمكان اجتماعي حقيقي. فالمجتمع الذي يفتقر إلى بُنى ومؤسسات وآليات للتمثيل الجماعي يمكن أن يبقى، حتى بعد انهيار نظام سلطوي، عرضة لإعادة إنتاج أشكال جديدة من السلطوية والشعبوية والفاشية.

آلاف النساء في إيران أعدْنَ تمثيل صورة امرأة تشعل النار في صورة آية الله خامنئي باستخدام سيجارة.

> **إن أي تدخل عسكري أمريكي-إسرائيلي سيشكل فعلاً مضاداً للثورة، لن يؤدي سوى إلى سحق النضالات الشعبية المنطلقة من القاعدة**

إن الوحدة السياسية، عندما لا تكون مستندة إلى تنظيم اجتماعي مُهيكل، تقود إلى طريق مسدود. فالانتقال الحقيقي لا يصبح ممكنًا إلا عندما تكون الحركات الاجتماعية منظمة ومنسقة، وعندما تنبثق القوى السياسية من هذه الديناميات الجماعية. ومثل هذا المسار يعيد تعريف دور الأحزاب القائمة عبر إدراجها في علاقة عضوية مع مجتمع منظّم بدوره.

لا تصبح الحركات الاجتماعية قوة سياسية إلا عندما تمتلك بنى تمثيل مستقرة، قادرة على الحفاظ على الفعل الجماعي إلى ما بعد الفترات الثورية أو لحظات الغليان. وبدون ذلك تبقى الحركات مجرد موجات مؤقتة، قوية في لحظتها لكنها عاجزة عن الاستمرار، وغالبًا ما يتم الاستيلاء على نجاحاتها من قبل قوى منفصلة عن المطالب الاجتماعية الحقيقية.

إن الفاشية وأشكال الشعبوية السلطوية ليست مجرد ظواهر أيديولوجية: إنها أنماط محددة من التعبئة تستغل فراغ التمثيل لتقدم نفسها بوصفها «الصوت الوحيد للشعب». وفي مجتمع يفتقر إلى بنى مستقلة، تفتقد الجماهير الأدوات التي تمكّنها من التمييز والمقاومة وفرض نفسها. وهكذا قد تؤدي التعبئة الجماهيرية إلى تركيز السلطة في يد قوة سلطوية رجعية بدل أن تفضي إلى التحرر.

إن المطلوب هو تعميق التغيير السياسي وترسيخه، لضمان ألا يكون أي تحول مجرد ظاهرة عابرة أو أن يتم تحريفها من قبل قوى خارجة عن الحركة ومعادية لقضيتها.

وهكذا، فإن المسألة الحاسمة بالنسبة لمجتمع مثل إيران لا تتمثل فقط في غياب بدائل سياسية، بل في نقص التنظيم الاجتماعي. فبناء تنظيمات دائمة في أماكن العمل والعيش، وشبكات وأدوات للفعل الجماعي، يشكل الشرط الذي لا غنى عنه لتحويل الغضب الشعبي إلى مشروع جماعي واعٍ قادر على إحداث تغييرات بنيوية دائمة، وعلى تفادي استيلاء القوى الرجعية عليه، وعلى مقاومة الضغوط الخارجية. ■

18 فبراير/شباط 2026

# سويسرا: حركة إضرابات واسعة ضد سياسات التقشف

**سويسرا، بلد الشوكولاتة والجنات الضريبية، تطبق منذ عام 1937 ما يُعرف بعقيدة «السلم في علاقات الشغل». تنص هذه العقيدة على أن حل النزاع بين الرأسمال والعمل يمر بالضرورة عبر التفاوض واعتماد اتفاقيات شغل جماعية. هذا ما يحد بشكل كبير من إمكانية تنظيم الإضرابات. ومع ذلك، شهد البلد، ولا سيما المنطقة الناطقة بالفرنسية، في الخريف الماضي حركة إضرابات واسعة في القطاعين العام وشبه العام احتجاجا على الميزانيات التقشفية.**

**كيلمي مارتينيز**
كيلمي مارتينيز، مساعد اجتماعي وناشط في منظمة تضامن SolidaritéS وفي الاتحاد النقابي SUD.
مقابلة أجرتها أنوك السيد.

**مقابلة مع كيلمي مارتينيز**

**بدأت التعبئة في مدينة فريبورغ، ثم امتدت إلى جنيف وخاصة إلى لوزان، حيث بلغت الحركة أوجها. هل يمكنك أن تعود بنا إلى زخم هذه التعبئة؟**

بدأت الحركة في مدينة فريبورغ في أكتوبرالماضي، بإضراب لعمال/ات القطاعين العام وشبه العام ضد برنامج تقشفي. تم اعتماد هذا البرنامج، لكن نقابة الخدمات العمومية والحزب الاشتراكي في فريبورغ أعلنوا عن استفتاء يقتضي أن يصوت مواطنو فريبورغ على هذه الميزانية في أبريل، مما أجبر سلطات فريبورغ على بدء العام دون ميزانية.

في جنيف، تمت التعبئة على مستوى المدينة، ضد الميزانية البلدية المتسمة بالتقشف أيضا، بما تضمنته من تجميد للأجور ووقف احداث مناصب شغل جديدة.

أما في كانتون فو، حيث كانت التعبئة الأكثر اتساعا، فقد تنظمت الحركة بسرعة كبيرة ضد ميزانية الكانتون التي كانت تقشفية للغاية. بعد أيام قليلة من الإعلان عن الميزانية، شهدت لوزان مظاهرة ضخمة شارك فيها نحو 15 ألف شخص، أي ما يقارب 5٪ من سكان المدينة وضواحيها، وهو أمر غير مسبوق!

تلت هذه المظاهرة عدة أيام من الإضراب المتجدد بين أكتوبر و17 دجنبر، إضافة إلى عدة مظاهرات ضخمة. لقد نجحنا في حشد دعم واسع النطاق، وتمكنا من بناء جماعي للحركة وإن بمواقف متباينة الحدة، ومجالات مهنية مختلفة، وتوجهات سياسية متنوعة. واستمدت الحركة شكلها وقوتها من الطابع الوحدوي للتعبئة التي نظمت ضمن تنسيق نقابي مشترك.

منذ المظاهرات الأولى، تم التنديد بنفاق مجلس الدولة (الحكومة التنفيذية للكانتون)، حيث سافر بعض أعضائه وعضواته بسيارات ليموزين الفاخرة إلى دافوس لحضور المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين كانوا يطالبون فيه العاملات والعمال الذين يعيشون أوضاعا ضاغطة بتقديم تضحيات. أثارت هذه الخطوة جدلا واسعا، لكنها للأسف حجبت جزئيا بقية حزمة الميزانية، ومنها ما أطلقوا عليه مساهمة الأزمة، أي خفض نسبة 0.7٪ من أجور الوظيفة العمومية. ومع ذلك، ساهمت في تعبئة فئات مهنية لا تتحرك عادة، مثل العاملين/ات في خدمات الرعاية النهارية، وفي المدارس التي شهدت مشاركة واسعة في الإضرابات. وانضم الى هذه الحركة أيضا عدد من المجموعات والجمعيات المهنية، التي تطغى عليها أحيانا نزعة فئوية، حتى دون أن تكون جزءا من التنسيق النقابي. فتحت الحركة مجالا للجميع، وهذا ما جعلها قوية.

**في الحالات الثلاث، كان الهدف هو التصدي للميزانيات الكانتونية أو البلدية، التي تضمنت تخفيضات هائلة في الإنفاق. وهناك أيضا خطة تقشف على المستوى الفدرالي. ما هي الحجج التي قُدمت ضد هذه الميزانيات؟**

كما ذكرت، كان من المقرر إجراء تخفيضات على المستوى الفدرالي في جميع المجالات باستثناء الجيش. ونفس الشيء على مستوى كانتون فود الذي فرض فيه التقشّف بعنف.

من خلال عملي اليومي كمساعد اجتماعي، ألاحظ تعمق أوضاع الهشاشة لدى السكان. فعلى مستوى غرب مدينة لوزان، لم يسبق أن كان لدينا هذا العدد الكبير من الملفات مفتوحة للاستفادة من المساعدة الاجتماعية. ليس فقط على مستوى تزايد عددها، بل أيضا على مستوى احتداد أوضاع الهشاشة وتعقدها. هذا هو ثمن هذه السياسات التقشفية، التي تزيد هجومها على ميزانيات الخدمات الاجتماعية الأساسية

التي تمكن الناس من العيش الكريم، أو على الأقل من البقاء على قيد الحياة.

ما لفت انتباهي بشكل خاص بصفتي مساعدا اجتماعيا، هو تقليص دعم التأمين الصحي، وهو تأمين اجباري في سويسرا وموكل في نفس الوقت الى القطاع الخاص، حيث تحقق منه شركات التأمين أرباحا كبيرة. ترتفع الأقساط سنويا وتزداد مبالغها بشكل هائل، دون أن تضمن مع ذلك ولوجا إلى العلاج، حيث لابد من دفع مبلغ إضافي للاستفادة منه. منذ حوالي عشر سنوات، يقدم كانتون فو دعما للأسر ذات الدخل المحدود من خلال منح إعانات للتأمين الصحي، وهو ما يعني في الواقع تحويل الأموال العمومية إلى الصناديق الخاصة. وحتى هذه الإعانات أصبحت موضع تساؤل في ظل هذه الميزانية، التي تقلص أيضا التمويل المخصص لمؤسسات خدمات استقبال كبار السن ورعايتهم، وللأشخاص في وضعية إعاقة. لكن كما قلت سابقا، ادى تقليص الأجور وعدم تجديد بعض مناصب الشغل الى حفز تعبئة كبيرة لكونه إجراء يمس بشكل مباشر العاملات والعمال.

**ناضلت منظمة تضامن solidaritéS خلال السنوات الأخيرة ضد عدة تخفيضات ضريبة مهمة لصالح المقاولات (الإصلاح الضريبي الثالث على الشركات على مستوى الاقليم RIE3، الإصلاح الضريبي الثالث على الشركات RIE3، والإصلاح الضريبي وتمويل التأمين على التقاعد والورثة RFFA). ماذا عن موقف الحزب الاشتراكي؟**

في السنوات الأخيرة، لم يعارض الحزب الاشتراكي الإصلاحات الضريبية لصالح المقاولات وأصحاب الثروات الكبيرة، بل دافع عنها باسم سياسة التوافق. حاول رجال السلطة التنفيذية إقناعنا بإجراءاتهم، حيث استبدلوا هذا التخفيض الضريبي الهائل لصالح المقاولات الكبرى بتمويل صغير لتأمين الشيخوخة والورثة. واليوم ينتقد الحزب الاشتراكي السياسة التي تنتهجها الدولة في حين أنه شارك فيها ولا زال من خلال مستشارتيه في الدولة نوريا كوريت وريبيكا رويز.

يشارك الحزب الاشتراكي في المظاهرات بأعلامه ويتباهى بكونه في صفوف المعارضة، في حين أن نحو ثلث نوابه ونائباته صوتوا لصالح الميزانية! باختصار، يواجه الحزب الاشتراكي صعوبة في تحمل مسؤولية مواقفه والدفاع عن حصيلته القائمة على «التسويات» مع اليمين. بل هو في الواقع، مهد الطريق لليمين من خلال إضفاء الشرعية على خطاب فراغ خزينة الدولة. ليس هذا سوى وهما، كما أوضح رفيقنا سيباستيان غويكس خلال محاضرة إبان الحركة، حيث أكد على كون هذه السياسات التقشفية لم ترس فقط عبر تخفيضات ضريبية متتالية، بل وحتى في ظل هذا الوضع ورغم تراجع الموارد الضريبية، حافظ كانتون فود على وضعه المالي الجيد، وهو أفضل من عديد من الجهات أو مؤسسات عمومية أخرى.

© Valdemar Verissimo

**يشهد مجلس الدولة في كانتون فود في الوقت نفسه أزمة سياسية كبيرة، مرتبطة بالتطبيق غير القانوني لما يسمى بـ«الدرع الضريبي» من قبل مستشارة الدولة في الكانتون، «الوسطية سياسيا» فاليري ديتلي، وكذلك بعدة قضايا فساد تستهدفها. كيف تم النظر إلى هذه القضايا داخل الحركة؟**

بداية، إن مفهوم الدرع الضريبي هو في حد ذاته أمر سخيف. فهو يشير إلى آلية تسمح بتخفيض الضريبة على الثروة على أساس حالة بحالة لتجنب ما تسميه السلطات بالعبء الضريبي المفرط. ويتمثل الهدف، وفق شرحها، في تجنب هروب دافعي/ات الضرائب الأكثر ثراء من الكانتون في ظل المنافسة الضريبية بين الكانتونات. غير أن خبيرا مستقلا أشار إلى كون هذا الإجراء طبق بشكل غير قانوني في الفترة التي دخل فيها حيز التنفيذ عام 2009 وسنة 2021. وعمليا، تخلى الكانتون بشكل غير قانوني عن فرض الضرائب على بعض دافعي/ات الضرائب الأكثر ثراء، ما أدى إلى خسارة تُقدَّر بمليار فرنك سويسري. كان ذلك في سنة 2009 أي قبل وقت طويل من بدء ولاية فاليري ديتلي، وبالتالي فإن ذلك يعود إلى سلفها من الحزب الليبرالي الراديكالي، باسكال برولي.

أعتقد أن هذه الوضعية غذت نوعا من عدم الثقة تجاه الحكومة، وهو أمر غير معتاد إلى حد كبير في سويسرا. هذا العام، شهدنا بروز خلافات داخلية داخل مجلس الدولة، وهو أمر لا يحدث أبدا في نظامنا حيث السلطات التنفيذية جماعية (مما دفع الحزب الاشتراكي إلى الدفاع عن إجراءات اليمين). أعتقد أن ذلك ساهم في انتشار حركة الإضرابات على نطاق واسع، ويبدو الأمر سيئًا للغاية أن يسمح المرء لنفسه بمثل هذه التجاوزات ثم يطالب العمال والعاملات بالتقشف.

**سويسرا، بلد «السلم في علاقات الشغل»، لا تشهد إضرابات في كثير من الأحيان، ناهيك عن إضرابات تشمل عدة قطاعات مهنية. كيف تشكلت هذه الحركة وما هي مكاسبها؟**

في سويسرا، يجب أن يتعلق الاضراب مباشرة

بعلاقات الشغل كي يكون قانونيا، وأن يكون هو الملاذ الأخير. لذلك، خلال الإضراب النسوي لعام 2019، تمثل أحد الرهانات الأساسية في ترجمة المطالب النسوية إلى مطالب ملموسة خاصة بكل مكان عمل، بما يسمح بالتعبئة، وهو الامر الذي ساهم بلا شك في نجاح هذا الاضراب.

كان للتعبئات التي شهدتها السنوات الأخيرة – ولا سيما الإضراب النسوي، والاضراب من أجل المناخ، والتحركات ضد العنف العنصري من قبل الشرطة، أو ضد الإبادة الجماعية في غزة – دورا هاما في بناء الطابع الجماهيري للحركة. برأيي، حدث تحول في عام 2019، حيث أصبحت المشاركة في المظاهرات أمرا مألوفا، وتوسع استخدام كلمة إضراب، وأصبح الانخراط في التعبئة أمرا عاديا، ما ساعد في بناء وعي طبقي. يعود ذلك أيضا إلى التضخم السائد في تلك الفترة، والذي أدى الى احتداد أوضاع الهشاشة، وارتفاع أسعار الإيجارات أو أقساط التأمين الصحي.

أما بالنسبة للحركة التي تهمنا، فقد رفض مجلس الدولة منذ البداية أي حوار مع النقابات، وحاول فرض قراراته بالقوة. لكن أمام حجم التعبئة، تراجع عن مساهمة التضامن (أي خفض الأجور بنسبة 0.7٪)، مع تأجيل التخفيضات في مجالات أخرى. كما حاول، دون جدوى، القيام بمناورة استفزازية بإعلانه أن الإضراب غير قانوني عقب صدور هذا القرار، وهو أمر لا يدخل ضمن صلاحياته، لكونه طرفا في النزاع! وعلى الرغم من التعبئة، تم اعتماد الميزانية من قبل المجلس الأعلى (البرلمان الكانتوني) بأغلبية يمينية، وكما ذكرت سابقا، صوت عليها أيضا عدد كبير من نواب الحزب الاشتراكي وحزب الخضر.

مع ذلك، لا يزال التنسيق النقابي قائما، ويواصل تنظيم جمعياته العامة. وقد تركت هذه التعبئة أثرا لدى المشاركين/ات فيها الذين واللواتي أبدوا إصرارا كبيرا وهم وهن يعلمون ويعلمن أن الدولة تخطط بالفعل لميزانية تقشفية جديدة في عام 2027. من جهة أخرى، قرر مجلس الدولة في نهاية المطاف لقاء النقابات بعد اعتماد الميزانية، وبالطبع لم يسفر هذا اللقاء عن نتائج. فما الذي يمكن التفاوض عليه بعد إقرار الميزانية؟ لم يبق سوى مواصلة التعبئة دفاعا عن خدماتنا العمومية.

**شاركت مع رفيقات ورفاق آخرين في إنشاء لجنة «لا تمس بخدماتي العمومية»، التي أنشأت صندوقا للإضراب. لماذا كان من المهم إشراك مرتفقي ومرتفقات الخدمات العمومية أيضا؟**

بصفتي عاملا في المساعدة الاجتماعية، فإن فكرة إشراك المرتفقين والمرتفقات وعدم اعتبارهم فقط مجرد موضوع لعملنا هي جزء من هويتي المهنية. وبشكل أوسع، كان الهدف هو توسيع نطاق الاحتجاج وإظهار أن التقشف يمس الجميع، وليس فقط العاملين/ات في القطاعين العام وشبه العام. كما كان الهدف أيضا مواجهة الخطاب الذي ظهر في الصحافة البرجوازية، والذي ادعى أن التعبئة تقتصر على مدرسين/ات محظوظين/ات، وإظهار أن الحركة تشمل عموم السكان. وقد تم توزيع الأموال التي جُمعت بين مكونات التنسيق النقابي الثلاثة ليتم تحويلها إلى المضربين/ات.

أعتقد أن هذه اللجنة نجحت في تحفيز دينامية، رغم أننا أطلقناها متأخرين نسبيا. وما زلنا نجتمع، وسنواصل العمل على توسيع التعبئات المستقبلية.

**تترشح، مع رفيقات ورفاق آخرين، على قائمة «معا إلى اليسار» [وهوائتلاف تشارك فيه منظمة solidaritéS] في انتخابات المجلس البلدي. كيف ترى العلاقة بين هذه الحملة والتعبئة ضد التقشف؟**

تعد مدينة لوزان جيبا صغيرا من المقاومة اليسارية رغم وجودها في كانتون فود الذي يهمين فيه اليمين. نحرص على خوض حملة إيجابية، وأعتقد أننا نفعل ذلك بالفعل: نرسم صورة لمستقبل أفضل، ونُظهر ما يمكن تحقيقه في قضايا مثل الإيجارات والنقل العمومي المجاني. وفي مواجهة آلة التقشف الساحقة، من الضروري أن نقدم الأمل والفرح أيضًا.

التحدي الذي نواجهه هو الاستمرار في أن نكون صوت التعبئات داخل البرلمانات -وهو ما قام به رفاقنا النواب في المجلس الأعلى على أكمل وجه خلال التصويت على الميزانية. كما تتيح لنا الحملة إبراز تناقضات الحزب الاشتراكي، الذي يكتفي بالمطالبة بتدابير شكلية بينما يعمل جنبا إلى جنب مع اليمين. إنها لحظة مثيرة للاهتمام حقا، إذ ان زخم التحركات أنعش أيضا هذه الحملة، وزاد عدد المنخرطين/ات، وتوسع عدد المشاركين/ات في التعبئة، ويساهمون ويساهمن معنا في توزيع المناشير، ويقومون ويقمن بجولات من باب إلى باب لتوعية السكان.

وبالتوازي مع هذه الحملة على المستوى البلدي، أطلقنا ترشيحا نضاليا -رفيقتنا أغات رابو سيدورينكو- لمجلس الدولة، وذلك بسبب انتخابات تكميلية إثر استقالة أحد الأعضاء. في مواجهتها ترشح قيادي بارز من الحزب الاشتراكي -يفاخر بخبرته في التوافقات- وأحد وجوه حزب الاتحاد الديمقراطي اليميني المتطرف، مدعوم من قبل اليمين بأكمله. أعتقد أن الوسيلتين -النضال في الشارع والحملات الانتخابية السياسية – متكاملتان. فالغضب يتصاعد، وسيستمر في ذلك لفترة طويلة.. ■

10 فبراير 2026

# أربعون يوماً من الثورة المضادة المتسارعة في فنزويلا

**من المذهل أن نرى كيف سيطرت الثورة المضادة على السياسة الفنزويلية منذ 3 يناير/كانون الثاني 2026.**

**بقلم:**
**لويس بونيلا مولينا**

في 3 يناير/كانون الثاني 2026، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده دونالد ترامب لشرح تفاصيل الهجوم على فنزويلا، أشار بوضوح إلى أن الولايات المتحدة هي التي تحكم فنزويلا من الآن فصاعدًا. وأشار إلى رغبة كبار المسؤولين السياسيين المقربين من مادورو في التعاون حتى لحظة القبض عليه واختطافه، بل وأشاد بديلسي رودريغيز، التي يمنحها الدستور الحق في شغل منصب الرئاسة الشاغر. لكن المعلومة الأساسية هي أن قادة الحكومة الفنزويلية صارت مهمتهم الآن تنفيذ أوامر الإدارة الأمريكية.

## من يقرر ممارسة السلطة؟

في 7 يناير، أعلن وزير الخارجية ماركو روبيو عن "خطة استقرار" لفنزويلا، على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى، وهي "الاستقرار"، تهدف إلى "منع فنزويلا من الانزلاق نحو الفوضى، والحفاظ على النظام الداخلي والأمن"، بما في ذلك مراقبة إنتاج النفط وتصديره، وإطلاق سراح المعتقلين/ات السياسيين/ات، وعودة المنفيين/ات. المرحلة الثانية، وهي "الانتعاش الاقتصادي والمصالحة الوطنية"، تهدف إلى إنعاش الاقتصاد، ورفع العقوبات الدولية، وضمان الوصول الكامل إلى السوق الفنزويلية للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية والغربية، واتخاذ التدابير اللازمة للمصالحة الوطنية. المرحلة الثالثة، المعروفة باسم "الانتقال السياسي"، تهدف إلى ترسيخ التغييرات الهيكلية في النظام السياسي الفنزويلي وتعزيز العودة إلى الديمقراطية البرجوازية، من خلال فتح فضاءات لتنظيم لقاءات "تعددية" (تعددية تستبعد اليسار، بادعاء الخلط بينه وبين المادوريّة) وتنظيم انتخابات جديدة.

وهكذا تم الإعلان عن الخطة الاستعمارية وبدء تنفيذها، في حين كانت استجابة الحكومة الفنزويلية معتدلة، حيث كانت تصريحاتها تهدف إلى الحفاظ على جمهورها المحلي، بينما ابتهج اليمين باختطاف مادورو وبعدم اليقين بشأن قبول الرباعي في الإدارة الاستعمارية (ديلسي رودريغيز، خورخي رودريغيز، ديوسدادو كابيلو وفلاديمير بادرينو) كشريك صالح للتفاوض مع الولايات المتحدة. أما اليسار الجذري من جهته، فلم يتمكن من تشكيل جبهة وحدة وطنية مناهضة للإمبريالية.

## من يدير صناعة النفط؟

أعلنت إدارة ترامب أنها ستبيع النفط الفنزويلي مباشرة، وستتلقى المدفوعات المقابلة، وستقرر استخدامها بما يخدم مصالح الولايات المتحدة والشعب الفنزويلي. وهذا هو التعبير الأكثر وضوحًا عن الوضع الاستعماري الجديد للبلاد. تم الاتفاق على جملة من الترتيبات خلال أول عملية بيع دولية للنفط الفنزويلي من قبل الولايات المتحدة، في 15 يناير 2026، بمبلغ 500 مليون دولار: الإعلان عن مصادرة 30 إلى 50 مليون برميل من النفط، إنشاء حساب في قطر لإدارة الموارد التي سيتم إرجاعها إلى فنزويلا (رهنا بتقدير إدارة ترامب)، عودة أربعة بنوك خاصة فنزويلية إلى نظام SWIFT لكي تقوم بمزاد علني بالدولارات المتأتية من بيع النفط الخام (وليس البنك المركزي الفنزويلي) وطلب تقديم تقرير إلى البيت الأبيض عن استخدام الموارد من قبل حكومة ديلسي رودريغيز. في 11 فبراير، وصل وزير الطاقة الأمريكي كريس رايت إلى فنزويلا للإشراف ميدانياً على العمليات النفطية والإصلاحات التي أمرت بها إدارة ترامب بعد هجمات 3 يناير.

**لويس بونيلا مولينا**
**لويس بونيلا - مولينا باحث في العلوم الاجتماعية، وأستاذ، وناشط فنزويلي في الأممية الرابعة.**

بعبارة أخرى، فقدت فنزويلا السيطرة الفعلية على بيع النفط الخام، وهو المصدر الرئيسي لدخل البلاد، وأصبحت الآن تعتمد على معايير الإدارة الأمريكية فيما يتعلق المبالغ التي تملك حق التصرّف فيها وكيفية استخدامها.

## إصلاحات قانونية لإضفاء الشرعية على الوضع الاستعماري

في 16 يناير 2026، قام مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) جون راتكليف، الذي نسق هجوم 3 يناير واختطاف الرئيس مادورو، بزيارة الى فنزويلا والتقى ديلسي رودريغيز ليطلعها مباشرة على خطط الحكومة الأمريكية. وقد سبقت هذه الزيارة وصول القائمة بالأعمال الأمريكية في فنزويلا، لورا دوغ، في 1 فبراير/شباط، والتي ستنسق مصالح واشنطن مباشرة من كاراكاس. وقد استُقبلت في قصر ميرافلوريس،

مقر السلطة التنفيذية الفنزويلية. ومن بين أولويات ولايتها متابعة الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي أمر بها ترامب.

أعلن رئيس البرلمان الفنزويلي، خورخي رودريغيز (شقيق الرئيسة المؤقتة)، عن جدول الأعمال التشريعي لعام 2026، وهو خطة لـ "تحديث النظام القانوني" تتضمن 29 قانونًا وثمانية مدونات جديدة، في إطار التغييرات اللازمة لتسهيل الاستثمارات الأجنبية. تشمل هذه المجموعة من الإصلاحات تنظيم تراخيص التجارة الدولية للنفط، ومشروع قانون بشأن الأسعار وتنظيمها، وأنظمة ضريبية مرنة مع تخفيض الضرائب والامتيازات من أجل جذب الاستثمارات، وإمكانية السماح بالعقود والعمليات دون رقابة مباشرة من الدولة.

في 29 يناير 2026، وافقت الجمعية الوطنية الفنزويلية على إصلاح القانون الأساسي للهيدروكربونات، الذي يعيد البلاد إلى وضع سيطرة الشركات متعددة الجنسيات في أوائل القرن التاسع عشر، بإلغاء التشريعات التقدمية السابقة التي روجت لها الديمقراطية الاشتراكية (قانون 1943، تأميم 1976) ومجموع التقدم الذي تم إحرازه خلال فترة تشافيز.

يمثل هذا القانون نهاية فعلية لاحتكار الحكومة، الذي تمارسه شركة PDVSA العمومية في مجال استكشاف النفط الخام واستخراجه وتسويقه وتصديره. إذ بات يسمح للشركات الخاصة، الوطنية والأجنبية، بالعمل والتسويق من دون الحاجة مسبقاً إلى إبرام عقود مشتركة تمنح الدولة الأغلبية والرقابة. وقد تم إدخال عقود مباشرة مع الشركات الخاصة، حيث يمكن لهذه الشركات أن تتحمل إدارة العمليات والمخاطر والتكاليف على نفقتها الخاصة، مع تعديل الأرباح المتفق عليها بما يخدم مصالحها. ويسمح للمساهمين الأقلية في الشركات المختلطة بتسويق كامل الإنتاج أو جزء منه ، بما في ذلك فتح حسابات للعمل بالعملات الأجنبية في الخارج. وجرى تخفيض الإتاوات والرسوم لصالح فنزويلا من 30٪ إلى 15٪، وإلغاء عدة ضرائب سابقة، وإرساء ضريبة شاملة على الهيدروكربونات. يتمثل أحد الجوانب الأكثر ضرراً للسيادة الوطنية في إدخال إمكانية حل النزاعات التعاقدية عن طريق التحكيم الدولي

مجلس الوزراء، 4 يناير/كانون الثاني 2026.

أو الوساطة المستقلة، في انتهاك سافر للدستور الذي ينص صراحة على أن النزاعات المتعلقة بالمصلحة العامة يجب أن تحل حصرياً من قبل محاكم البلد ودون اللجوء إلى القضاء الدولي. وكأن ذلك كله لا يكفي، ألغى الإصلاح عملياً السلطة التشريعية في الموافقة على عقود النفط.

ومن شأن خفض الضرائب والرسوم أن يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي بشكل هيكلي. من ناحية أخرى، تنوي إدارة ترامب رفع إنتاجية صناعة النفط المحلية إلى أقصى حدها، مما قد يؤثر في نهاية المطاف على الأهمية الجيوسياسية للهيدروكربونات، ولا سيما علاقات فنزويلا مع منظمة الأوبك.

## عفو عام دون ضمان حرية الرأي

لطالما أنكرت حركة مادورو وجود سجناء/ات سياسيين/ات، في حين ظل قادة اجتماعيون ونقابيون وحزبيون مسجونين بتهمة انتهاك "قانون مكافحة الكراهية والخيانة و الإخلال بالنظام العام ". كان كافيا أن يطالب دونالد ترامب، في بداية يناير، بالإفراج عن السجناء السياسيين حتى بدأت أبواب السجون تفتح. وبدأ الإفراج عن مئات النشطاء/ات الاجتماعيين/ات والسياسيين/ات، بالإضافة إلى مواطنين/ات عاديين اتُهموا ظلماً بارتكاب جرائم بسبب التعبير عن آرائهم أو وجودهم في مكان اعتبرته الدولة مشبوهًا، لكنهم جميعاً يخضعون لإجراء وقائي يمنعهم من التعبير عن آرائهم أو حضور الاجتماعات أو التظاهر.

ويشير نشطاء حقوق الإنسان إلى أن أكثر من ألف شخص لا يزالون في السجون، في حين ترفض الحكومة نشر قائمة الأسرى المفرج عنهم وقائمة الأشخاص الذين لا يزالون معتقلين. بعد أن أعرب ترامب علناً عن أن الإفراج عن المعتقلين السياسيين كان بطيئاً للغاية، اقترحت ديلسي رودريغيز، في 29 يناير 2026، قانون عفو عام على شكل صفح للمعتقلين السياسيين، يعبر عن رفض الدولة الاعتراف بالإدانات الزائفة، وغياب الإجراءات القانونية السليمة، وتدابير الاعتقال خارج نطاق القضاء، والوفيات في السجون، وعشرات المواطنين/ات الذين تعتبرهم أسرهم في عداد المفقودين. يهدف نضال المنظمات الاجتماعية والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان إلى الحصول على الحرية للجميع، دون تدابير وقائية، مع احترام الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

## قانون العمل، العقبة الأكثر تعقيداً

اليوم، تم الإعلان عن تعديل قانون العمل، في حين يرفض اتحاد أرباب العمل Fedecamaras قبول أي زيادة في الأجور ما لم يتم إلغاء المكاسب الاجتماعية التي يمنحها القانون الحالي. بعد مسألة الإفراج عن المعتقلين السياسيين، فإن أكبر توتر اجتماعي يتعلق بالأجور. يبلغ الحد الأدنى للأجور في فنزويلا 0.35 دولار شهرياً، ويبلغ متوسط أجر أستاذ

جامعي 1 دولار شهرياً، يضاف إليه 160 دولاراً من المكافآت [غير مدرجة في الأجر، وبالتالي غير خاضعة للحقوق الاجتماعية، ملاحظة المترجم] في بلد يمكن أن تصل فيه أسعار السلع الأساسية إلى ثلاثة أضعاف أسعارها في أي بلد آخر في المنطقة. إن زيادة الأجور أمر ضروري لتفادي انفجار اجتماعي محتمل.

ومع ذلك، فقد انخفضت الأجور إلى درجة أن الزيادات الكبيرة فيها ستكون هزيلة بالنسبة لفنزويلا. فزيادة الأجور بنسبة 100٪ تعني أقل من دولار واحد في الشهر. وهذا يخلق وضعًا معقدًا للغاية، لأنه في أعقاب الوعود بتحسين الدخل لتبرير تخفيف الإطار القانوني للنفط، فإن التوقعات الاجتماعية هي زيادة في الأجور تعادل تكلفة سلة الحد الأدنى للأسر، والتي تزيد عن 500 دولار في الشهر. لهذا السبب، يمارس اتحاد أرباب العمل Fedecamaras ضغوطًا من أجل أن تضع إصلاحات تشريعات العمل حدًا للأجور وتعمم نظام المكافآت في الأجور، مما سيعيد البلاد إلى الوضع الذي كان سائدًا قبل صدور أول قانون للعمل.

## إدارة ترامب تطرق باب صندوق النقد الدولي

في قلب هذه الثورة المضادة المتسارعة التي بدأت في 3 يناير 2026، نجد وزير الخارجية ماركو روبيو، الذي مارس ضغوطاً من أجل إعادة قبول فنزويلا بسرعة في صندوق النقد الدولي. كان هدفه هو حصول فنزويلا على موارد هذه المؤسسة متعددة الأطراف، ولكن أيضًا أن تقبل خطة تعديل هيكلي مثل تلك التي يجري تنفيذها في بوليفيا والأرجنتين، والتي من شأنها أن تقلص الميزانية العامة بشكل أكبر.

بينما ينتظر ممثل ديلسي رودريغيز وراء الكواليس نتيجة المبادرات الأمريكية لدى صندوق النقد الدولي، تأمل فنزويلا أن يؤدي اطلاق 4.9 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، والتي ستخصص وفقًا للمتحدثة باسمه جولي كوزاك، إلى تحسين وضع الطبقة العاملة. لكن الحسابات ليست صحيحة.

## تيار خفي

الوضع في فنزويلا يبدو هادئًا على السطح، لكنه يحمل تيارًا خفيًا من التوتر: فالآمال المعقودة على تحسن الوضع المادي الذي يسمح باستعادة حد أدنى من الكرامة ويسهل عودة ثمانية ملايين مهاجر/ة كبيرة جدًا، بل مبالغ فيها. تنتظر الطبقة العاملة زيادات سريعة في الأجور، قبل 1 مايو/أيار، وترغب في أن تكون هذه الزيادات كبيرة. لكن لا شيء يشير إلى امكانية حدوث ذلك. وفي هذه الحالة، فإن التيار الغاضب والخفي الذي يجتاح البلاد قد يتحول إلى بركان، وقد يصبح الوضع الحالي بواجهة ديمقراطية مقدمة لقمع غير مسبوق للحركة الاجتماعية.

## وماذا عن اليسار؟

لم يقضِ المادوريون على تقدمية الشافيزية فحسب، بل قضوا أيضًا على الديمقراطية. وجهت أحداث 3 يناير، مع العدوان الأمريكي، ضربة قاسية للجمهورية ومهدت الطريق لوضع استعماري يجسد بوضوح الهزيمة التاريخية لمشروع بوليفار والاشتراكية في القرن الحادي والعشرين الذي جسده هوغو شافيز فرياس. هذه حقيقة ملموسة تجبر القطاعات الديمقراطية والشعبية والتقدمية واليسارية على إعادة النظر في سياستها.

تتجلى هذه الهزيمة في غياب رد مستقل وشعبي ومنظم ذاتيًا في الشوارع ضد العدوان العسكري والوضع الاستعماري الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه. نجحت الحكومة في تنظيم تعبئات محدودة وبدون روح كفاحية من خلال أجهزة السلطة، وظل اليمين عاجزا في مواجهة اعتراف ترامب بالجنرالات الاستعماريين بقيادة ديلسي رودريغيز، كما فشل اليسار الجذري والمناهض للرأسمالية وللاستعمار في حشد القطاعات الشعبية. لم تنشط الحركة الشعبية إلا في 2 فبراير الماضي من أجل مطلب حيوي، وهو الأجور وظروف معيشية مادية أفضل. في الحقيقة، على الرغم من صعوبة الاقرار بالأمر، لا توجد حالياً أي إمكانية لتنظيم تحركات موحدة تشهد على وحدة وطنية مناهضة للإمبريالية. هذه هي الكارثة التي قادتنا إليها المادورية.

لقد وصلت المشاركة في الحياة العامة وممارسة المواطنة إلى أدنى مستوياتها. نحن نواجه يأساً جماعياً يتجلى سياسياً في اعتقاد جزء كبير من السكان، وليس فقط اليمين، أن الوصاية الأمريكية قد تكون أفضل من الادارة السيئة لمادورو. لهذا السبب لا نرى حالياً تحركات جماهيرية كبيرة ولا جبهة وطنية مناهضة للإمبريالية. إنكار ذلك يعني عدم فهم اللحظة السياسية.

لذلك، يجب أن تكون الأولوية للنضال من أجل إعادة تنشيط الحياة الاجتماعية والديمقراطية والسياسية في البلاد. وهذا يتطلب إعادة المؤسسات إلى عملها الطبيعي وفتح الباب أمام المطالب الاجتماعية الملحة. هذا هو السبيل الوحيد الممكن لفتح الطريق أمام الوعي والنضال ضد الاستعمار. بدون إرساء الديمقراطية في المجتمع الفنزويلي، سيكون من المستحيل إعادة إحياء الجمهورية.

في التجارب الاستعمارية السابقة، شجع المعتدي على تشكيل أحزاب سياسية cipayos (مرتزقة) تقبل بالوضع الاستعماري، ويعتبرها شركاء حوار صالحين. واليوم، تسعى غالبية الطبقة السياسية - سواء تلك التي تحكم أو تلك التي تنتمي إلى قطاعات المعارضة - إلى القيام بهذا الدور.

التحدي الذي يواجهنا هو بناء أحزاب سياسية ديمقراطية تساهم في إعادة إرساء الجمهورية. وهذا يعني خلق فضاءات للتقارب تحترم الاختلافات، وتنظيم أدوات سياسية تعددية لتفادي أن تؤدي الديمقراطية إلى ازدهار الأحزاب التي تروج للوضع الاستعماري.

هذا ليس بالأمر السهل، لأننا نخرج من عقود من التقاطب والخلافات والتخلي عن السياسة كفن يجعل المستحيل ممكناً للأغلبية. بالنسبة لليسار غير المادوري، يعني ذلك تجاوز العصبوية والمواقف المتطرفة غير القادرة على الارتباط بالحركة الجماهيرية، ولكن أيضًا الدفاع عن الحق في الوجود كمسألة تثير مسألة سلطة المضطهَدين، والقطاعات الشعبية، في مواجهة أجندة إمبريالية يمكن أن تحظر أي أداة سياسية بمرجعية اشتراكية.

إعادة الابتكار لتجنب الخطأ، هذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه اليسار الفنزويلي في فترة معقدة كتلك التي نمر بها حالياً. ■

13 فبراير 2026

# سياسة الخنق الاقتصادي
# ضدّ حق الشعوب في تقرير مصيرها

**أترى العناد قد وُلِدَ معي؟ عنادُ ما يبدو اليوم ضربًا من الجنون**
**عنادُ مواجهة العدو، عنادُ أن أعيش بلا ثمن**
**سيلفيو رودريغيز El necio**

**بقلم:**
**نيكولا مينا**

**نيكولا مينا**
**نيكولا مينا ناشط لاتيني-أمريكي في فرنسا، وعضو في الحزب الجديد المناهض للرأسمالية – «الجناح المناهض للرأسمالية» (NPA-L'Anticapitaliste)، وهي منظمة عضو في الأممية الرابعة**


لا تمر كوبا بأزمة اقتصادية بسيطة. إنها تخضع لعملية خنق محسوبة. لا يتعلق الأمر بـ» سياق غير مناسب» ولا بمجموعة من الأخطاء الداخلية: إنه ميزان قوى مفروض من الخارج، تدعمه الولايات المتحدة كسياسة استراتيجية طويلة الأمد.

تعيش الجزيرة حربا اقتصادية دائمة منذ أكثر من ستة عقود: عقوبات، تضييق مالي، وفرض عقوبات على أطراف ثالثة إن تعاملت معها، ثم الحصار الطاقي وهو عنصر حاسم اليوم. إن اختزال الوضع الحالي في «استنفاد النموذج» يعني القفز على الجوهر: إن واشنطن لا تدبر خلافات، بل تنظم آلية للإطاحة بالنظام. ظل هدفها دائما كما هو منذ إعلانه في ستينيات القرن الماضي: إحداث الخصاص، وإشاعة حالة من السخط، وفرض شكل جديد من الخضوع. لكن المرحلة الحالية واضحة أكثر، فهي تتمثل في صنع أزمة اجتماعية وأزمة دولة تمهد الطريق أمام مخرج مضاد للثورة عن طريق الاستنزاف، يتم تقديمه باعتباره «تطبيعا».

بعد زوال الكتلة السوفياتية، لم يتراجع الحصار بل أصبح مؤسسيًا وأكثر توسعا. عززت القوانين الخارجية نظام عقوبات لا يعاقب كوبا فحسب، بل يعاقب كذلك أي شركة أو بنك أو دولة تحاول إقامة علاقات طبيعية معها. لا يتعلق الأمر بنزاع بين بلدين: إنه آلية شاملة تهدف إلى تأديب البلد. بعبارة بسيطة: تحوز الأزمة الكوبية على مركز ثقل خارجي، وأيضا على مركز ثقل داخلي، لكنه خاضع لهذا الضغط.

كان إدراج كوبا في القائمة الأمريكية للبلدان التي تدعم ما يسمى بالإرهاب هو الخطوة الحاسمة في المرحلة الأخيرة. ترتب عن هذا الامر طرد كوبا من النظام المالي الدولي: أقفلت بنوك عملياتها، وتم تجميد تحويلات، وأصبح من المستحيل الحصول على قروض وتأمينات تجارية. على سبيل المثال، أوقف بنك BNP Paribas، الذي كان يتعامل مع كوبا حتى عام 2014، عملياته بعد أن فُرضت عليه غرامة قدرها 8.9 مليار دولار؛ وبالمثل، في عام 2018، فُرضت على بنك Société Générale غرامة قدرها 1.34 مليار دولار. إن الأمثلة عديدة، ولكن الأهم هو الأثر العقابي: فهناك بنوك أخرى تمارس الرقابة الذاتية على نفسها حتى لا تخاطر بفقدان الوصول إلى سوق أمريكا الشمالية، وهكذا، رفض أكثر من أربعين بنكًا أجنبيًا، بين مارس 2024 وفبراير 2025، إجراء معاملات مع مؤسسات مصرفية كوبية؛ ورفضت خمسة بنوك على الأقل معالجة المدفوعات - دون سابق إنذار - عندما حاولت كوبا شراء مواد أساسية.

في الممارسة العملية، حُرمت البلاد من إمكانية تمويل تنميتها، واقتصرت على تدبير قصير الأجل دون هامش حقيقي للتخطيط. إن البلد الذي يُمنع من الحصول على القروض لا يواجه صعوبات فحسب، بل يُدفع إلى البحث الدائم عن البقاء على قيد الحياة فقط.

## منظومة الحصار

ليس الحصار حادثة تاريخية، إنه بنية تراكمية. منذ عام 1962، أضافت كل مرحلة من مراحل السياسة الأمريكية طبقات إلى الحظر الأصلي. واشتد الضغط بعد سقوط الاتحاد السوفيتي – حين فقدت كوبا شريكها الرئيسي –. فرض قانون توريتشيلي (1992) قيوداً صارمة على التجارة غير المباشرة. وشكل قانون هيلمز-بورتون (1996) قفزة نوعية من خلال جعل الكونغرس يتحمل مسؤولية الحصار وتوسيع نطاقه خارج الحدود الإقليمية، مما مهد الطريق لفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع الممتلكات التي تم تأميمها بعد الثورة.

أصبح الحصار منظومة قانونية صارمة، وصُمم لأن يدوم.

لم تؤد الفترة القصيرة من التهدئة في عهد أوباما إلى تفكيك هذه المنظومة. بل عززتها إدارة ترامب بفرض عقوبات جديدة، وتم تقييد السياحة، وفرضت قيود على تحويل الأموال، واتخذت تدابير تعرقل إمدادات الوقود. وقد عزز تصنيف كوبا كدولة داعمة للإرهاب هذه المرحلة القسرية من خلال تفعيل آليات تلقائية للإقصاء المالي.

ليس الامر تأويلا، فمنذ ستينيات القرن الماضي، حددت العقيدة الأمريكية نفسها الهدف في الحرمان المادي المتعمد - الجوع واليأس والسخط - كوسيلة لكسر السيرورة الثورية.

## أزمة وتفاوتات في سياق خانق

سيكون تناول الوضع سطحيا إذا اختزلنا الوضع الكوبي في الحصار وحده. فالحرب الاقتصادية لا تمحو التناقضات الداخلية: بل تزيدها حدة.

تكمن النقطة الحرجة في الوقت الحالي، في كون الخنق المالي تم تعزيزه بحصار طاقي، مما يزيد من حدة الأزمة. لا يتعلق الأمر فقط بـ «انقطاعات الكهرباء»: فعندما ينقص الوقود، لا تنطفئ المصابيح فحسب؛ بل يتوقف النقل، وتنقطع سلسلة التبريد، ولا تصل المياه، وتتأخر المدخلات في الوصول، وتصبح كل رحلة أكثر تكلفة، وتصبح الحياة اليومية أسيرة الترشيد. هذا ما يجعل الخنق تجربة مباشرة.

يؤثر هذا بشكل مباشر على إعادة الإنتاج الاجتماعي. تفرض النُّدرة ترشيد إنتاج الكهرباء ويؤثر على الخدمات الأساسية؛ تعتمد المستشفيات وأنظمة إمدادات المياه على أجهزة الطوارئ التي تصبح أكثر هشاشة في غياب الوقود. المشكلة إذن ليست نفسية، بل مادية. ما هو على المحك هو إمكانية الحفاظ على الحياة الطبيعية في ظل الحصار.

يحد انخفاض عائدات السياحة -وهي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية - من القدرة على الاستيراد. تدهورت القدرة الشرائية، فيما تؤثر التوترات النقدية على قطاعات واسعة. فالسخط حقيقي، لا ينبغي إنكاره، لكنه ليس تقدمياً بشكل آلي: ففي حالة الخنق، يبقى الاحتجاج الاجتماعي ساحة للنضال. ويمكن أن يغذي مطالب بالعدالة الاجتماعية، أو أن يتم استغلاله لتغذية خيار العودة إلى الوضع السابق، بوعد «حلول سريعة» عبر التبعية المالية.

في هذا السياق، تصبح التفاوتات أكثر وضوحاً مما كانت عليه في العقود السابقة. لقد أدى الانفتاح على المبادرات الخاصة (الصغيرة أو المتوسطة) والوزن المتزايد لتحويلات الأموال إلى تفاوتات اجتماعية مرتبطة بالقدرة على الوصول إلى العملات الأجنبية. تركز القطاعات المرتبطة بالسياحة أو الأنشطة الخاصة المربحة موارد لا يمكن للآخرين الوصول إليها. ويعزز اعتماد الدولار الجزئي لبعض القنوات التجارية هذا التجزؤ.

لا يتعلق الأمر بعودة مفتوحة إلى الرأسمالية، أو بتعزيز برجوازية مهيمنة، بل بتوترات تؤثر على التصور اليومي للعدالة والمساواة. سيكون إنكار هذه التوترات أمرا لا مسؤولا؛ أما المبالغة في تقديرها إلى درجة الإعلان عن انهيار وشيك، فذاك أقرب إلى سردية الخصم منها إلى تحليل جاد.

ومع ذلك، لا تبقى كوبا سلبية. فالموارد المحدودة، تدفع البلاد باتجاه تحول طاقي بهدف تقليل اعتمادها على الخارج، عبر توسيع الطاقة الكهروضوئية، وتعديلات تنظيمية لأجل تطوير الطاقات المتجددة، واتفاقيات دولية للبنى التحتية للطاقة الشمسية. هذا التوجه لا يحل المشاكل الناجمة عن الحصار، لكنه يغير ميزان القوى من خلال الحد من تأثير الابتزاز بالوقود، مما يتيح هامشاً لتثبيت الإنتاج والحياة الاجتماعية.

كل هذا يحدث في ظل اقتصاد يعاني من قيود شديدة، مع نظام ضمانات اجتماعية، على الرغم من ضعفه، لا يزال يضمن الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية والتعليم ومعدل توظيف مرتفع -في حين أن التقشف والهجمات على ظروف عيش العمال/ات أصبحت أمراً شائعاً في العالم الرأسمالي» المتقدم».

## المشاركة السياسية تحت الضغط

لا يمكن قراءة انتفاضات عام 2021 على أنها انفجار مجرد أو فقط «صحوة ديمقراطية». إنها تعبير عن جيل ولد في خضم السيرورة الثورية وعاش دائمًا في ظل إجراءات استثنائية مطولة: قيود مادية مستمرة، ووعود بالتحسن تتأجل دائمًا، وآفاق تقدم ضيقة بسبب الضغط الخارجي المستمر.

هذا ليس جيلًا «للثورة المضادة». إنه جيل نشأ في ظل الأزمة. وهذا فرق مهم.

أدت الهجرة -التي كانت في الغالب اقتصادية، على الرغم من عواقبها السياسية- إلى إفراغ الأحياء، وتفتيت الشبكات الأسرية، وتآكل الانتظارات. إن الإجهاد حقيقي، والإحباط كذلك.

يحول التحليل الليبرالي هذا التآكل إلى تشخيص آلي لفشل منظومي. وهو يقيس التجربة الكوبية بمقياس الديمقراطية الليبرالية كما لو كانت معياراً عالمياً، في حين أظهر هذا النموذج حدوداً صارمة، سواء في المشاركة الشعبية الفعلية أو في ضمان ظروف معيشية كريمة. وهو ما أدى، في أوروبا والمنطقة ما بعد السوفياتية، إلى تناوب على للسلطة دون تحول هيكلي، إلى درجة أنه شجع على ظهور أنظمة استبدادية. ويبدو هذا المسار الآن أفقاً لا مفر منه في كوبا.

لكن الاختصار التحليلي لا يفسر: إنه يبسط. فكوبا ليست ديمقراطية متعددة الأحزاب. لقد تم بناء نظامها السياسي على أسس أخرى: حزب واحد، ومنظمات جماهيرية، وآليات استشارة ومشاركة تختلف عن البرلمانية البرجوازية. يمكن مناقشة طريقة عمل النظام وحدوده، لكن اختزاله إلى صورة كاريكاتورية استبدادية يتجاهل السياق الذي يعمل فيه.

لم تكن شرعية النظام الكوبي قائمة على التناوب الانتخابي التنافسي، بل على قدرته التاريخية على التصويب والتكامل العضوي بين هياكل الدولة والنسيج الاجتماعي. يجب مناقشة هذا الآلية، لكنها ليست غير موجودة ولا شكلية بحتة.

في سياق حصار طويل الأمد، يتقاطب المجال السياسي حول معضلة مادية – الاستقلال أو التبعية – مما يقلص بشكل كبير المجال السياسي للبدائل اليسارية. عندما يتصرف الخصم بفرض عقوبات وتمويلات انتقائية وحرب إعلامية، قد يُستغلّ البُعد السياسي الخارجي من قبل أنصار تغيير النظام. لهذا السبب، لا يمكن لنقد يساري يطمح أن يكون فعالاً أن يقدم نفسه على أنه «طريق ثالث مجرد» منفصل عن الصراع الرئيسي: يجب أن يكون موجوداً في قلب الديناميكية السياسية الحقيقية، يصارع على التوجه والأولويات والرقابة الشعبية وتصويب التفاوتات انطلاقاً من قاعدة تقرير المصير.

ولهذا الأمر أهميته: فالمحتوى الجماهيري للمنظمات القائمة – النقابات، والهياكل الإقليمية، وفضاءات الشباب، والحزب نفسه – يمكن أن يسمح بحياة سياسية أكثر انفتاحاً في ظروف طبيعية. لكن الضغط الخارجي يدفع في الاتجاه المعاكس: فهو يولد ردود فعل دفاعية ويضيق هامش التجريب. وتتمثل المهمة في النضال من أجل هذه الهوامش دون إعطاء مجال للعدو.

## كوبا وإعادة تشكيل الإمبراطورية

لا يمكن فصل الهجوم الحالي عن الوضع العالمي الحالي. تواجه الولايات المتحدة سيناريو أقل ملاءمة مما كان عليه الحال في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة. إن بروز الصين، واستمرار قوة روسيا، وتفكك النظام الدولي، كل ذلك يقوض هيمنتها. في هذا السياق، أصبح إعادة تأكيد السيطرة على أمريكا اللاتينية أولوية.

إن تشديد الحصار على كوبا، والعقوبات والحصار العسكري على فنزويلا – وصولا لخطف رئيسها وزوجته –، فضلاً عن الضغط المستمر على الحكومات التي تحاول فتح هوامش للاستقلالية، كلها أمور تندرج في منطق مشترك: الحيلولة دون توطد على مستوى القارة تلك التجارب التي تعيد النظر في التبعية البنيوية.

إن ضرب كوبا يؤدي وظيفة نموذجية: كانت الثورة الكوبية – ولا تزال – في جوهرها سيرورة تحرر وطني قطعت علاقة التبعية السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، وفعلت ذلك من خلال إعادة تنظيم اجتماعي جاء من القاعدة. لم يكن الإصلاح الزراعي، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، ومحو الأمية، وبناء دولة اجتماعية، وتأكيد سياسة خارجية مستقلة مجرد «سياسات عامة» معزولة: بل كانت تجسيداً لحق تقرير المصير التي تم انتزاعه.

لهذا السبب تظل التجربة الكوبية ملهمة، حتى عندما تمر بأزمات: لأنها تجسد إمكانية خطيرة على النظام الإمبراطوري، وهي إمكانية خروج بلد هامشي من الإطار المفروض عليه، مع ضمانه للحقوق الاجتماعية الشاملة، وحفاظه على هامش حقيقي لاتخاذ القرارات في مواجهة الوصاية الخارجية. هذه القوة التاريخية – أكثر من أي شعار – هي ما يسعى البعض إلى معاقبته: ليس كوبا فحسب، بل الفكرة نفسها بأن التحرر الوطني يمكن أن يمهد الطريق لتحوّلات اجتماعية عميقة.

إذا لم تنجح 60 سنة من الحصار في القضاء على هذه التجربة التاريخية لتقرير المصير، فإن الخضوع ليس حتميا. إذا كان على كوبا أن تنهار بسبب الإرهاق الاقتصادي، فسيكون ذلك إشارة تاريخية على مستوى القارة: هزيمة ذات آثار مماثلة – على مستوى أمريكا اللاتينية – لما مثله عام 1991 بالنسبة للمعسكر التحرري، من حيث وظيفتها في فرض الإكراه.

إن الدعم الدولي للجزيرة محدود. تحافظ الصين وروسيا على علاقاتهما، ولكن وفقاً لحساباتهما الاستراتيجية الخاصة. تمر أمريكا اللاتينية بمرحلة مختلفة تماماً عن الدورة التقدمية التي شهدتها في بداية القرن، وتعيش عزلة أعمق مما كانت عليه في فترات أخرى، لكنها ليست عزلة مطلقة.

## التضامن والنزاع القاري

تواصل بعض الدول إظهار التضامن على الرغم من الضغط الأمريكي، ولا سيما المكسيك؛ واحتجت دول أمريكية لاتينية أخرى علناً، لكنها استسلمت عمليا للوضع. لكن الأهم من ذلك هو تلك المبادرات التي بدأت في التشكل من القاعدة: لا شك أن اللقاء المناهض للفاشية ولأجل سيادة الشعوب الذي سينعقد في بورتو أليغري (مارس 2026) سيكون محوره الرئيسي التضامن الضروري مع كوبا، فيما بدأت حملات ضد الحصار تشق طريقها.

وبنفس المنطق، بدأ تنظيم أسطول تضامني -مستوحى من الأسطول الذي تم حشده لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني والتشهير بالإبادة الجماعية في غزة- من أجل تحدي ليس فقط الحصار الاقتصادي في منطقة البحر الكاريبي، بل أيضاً الحصار الإعلامي الذي يسعى إلى عزل الجزيرة.

لا تزال هذه السيرورات مجزأة، لكنها تشير إلى مهمة استراتيجية: جعل الحصار له تكلفة سياسية، وإخراجه من المجال «التقني» ووضعه في قلب المواجهة العامة. إن الحاجة إلى التضامن مع الشعب الكوبي لا يمكن أن تكون إلا أكثر إلحاحاً.

## الدفاع عن كوبا هو الدفاع عن الحق في الوجود

إن الوضع الكوبي ليس بسيطاً: فهو ليس «فشلاً محتوما»، ولا ديكتاتورية ببروقراطية كاريكاتورية، ولا ملحمة جامدة. إنها تجربة تاريخية تخضع لضغط شديد، وتمر بالعديد من التناقضات، وتتسم بقدرة على الصمود تنفي كل التوقعات بالانهيار على مدى ستة عقود.

يحاول الخنق الاقتصادي الحالي إثبات أنه لا يمكن لأي شعب في القارة أن يقرر مسار تنميته إذا كان هذا المسار يخرج عن الحدود التي تضعها الهيمنة الأمريكية. هذه الرسالة لا توجه إلى هافانا وحدها: إنها موجهة إلى كل من يطمح إلى تنظيم اقتصاده وموارده وحياته السياسية دون خضوع.

إن الدفاع عن كوبا لا يعني إنكار مشاكلها أو إنهاء النقاش حول التغييرات اللازمة؛ بل يعني الاعتراف بأن الصراع بنيوي وأن نتائجه تتجاوز حدود الجزيرة.

في كوبا، هناك شيء أعمق على المحك: إمكانية أن تمارس الشعوب اللاتينية، في ظل ظروف حقيقية، حقها في تقرير مصيرها. لهذا السبب لا يمكن أن يكون التضامن مجرد مبدأ: بل يجب أن يترجم سياسياً – بتفكيك الحصار، وإدانة النفوذ الأمريكي خارج الحدود، وخوض جدل حول معنى الازمة الاجتماعية – والحفاظ على دعم نقدي لا يترك كوبا وحدها في مواجهة هجوم بنيوي.

يتمثل الواجب الأممي الأول في كسر الحصار. وهذا يعني النضال ضد الحصار باعتباره سياسة حرب، وتخريب الدعاية الجارية في بلداننا التي تعتبر خنق كوبا «دفاعا عن الديمقراطية». لا يمكن الحفاظ على أي تقرير مصير إذا تم التطبيع مع الخنق.

في الوقت نفسه، يجب أن نقولها بوضوح: إن الدعم النقدي ليس حياداً. يمكن ويجب أن تكون هناك انتقادات للامساواة الناشئة أو للقرارات المثيرة للجدل؛ لكنها لا يمكن أن تصبح ذريعة للعدوان أو لغة يتم استعارتها من استراتيجية تغيير النظام. إن الانتقاد لا يعني – ولا يمكن أن يعني – فتح الباب أمام الإمبريالية أو تسهيل هجومها: بل يعني الدفاع عن الحق في اتخاذ القرار دون وصاية ومناقشة التحولات انطلاقاً من هذا الأساس.

وأخيراً، لا يمكن حل الأزمة بالبيانات، بل يتم الصراع حولها بقوى اجتماعية ملموسة، وبتنظيم ووساطات قادرة على تحويل الاستياء إلى مشروع، وبالدفاع عن الحياة المشتركة في مواجهة التفكيك الذي يفرضه الخنق. إذا كان الهدف من الحصار هو إثارة اليأس والاستسلام، فإن المهمة هي تحقيق العكس: القدرة الجماعية، والتضامن المادي، والأفق السياسي.

وفي هذه المواجهة، ليس الحياد بريئاً. ■

20 فبراير 2026

# مساهمة الأممية الرابعة في الاشتراكية البيئية (الجزء الثاني)

**تستعرض هذه الوثيقة، التي نُشر الجزء الأول منها في عددنا السابق، المسار الذي قطعته الأممية، بدءا من الانشغالات التحديثية لدى تروتسكي، وصولًا إلى اعتماد البيان من أجل ثورة اشتراكية بيئية، ثم الحملات التي نظمتها مختلف الفروع حول هذا البيان.**

**بقلم**
**مايكل لُوي ودانييل تانورو**

تعترف مقدمة المُقرر، في إطار تقييم ذاتي نقدي، بأن القيادات الإصلاحية في الحركة العمالية ليست وحدها من تجاهلت أو رفضت القضايا البيئية: «ينبغي الاعتراف بأن التيارات الثورية عمومًا - والأممية الرابعة على وجه الخصوص - تأخرت كثيرًا في تبني المسألة البيئية».

وُشير المقرر، في قسمه المتناول للأممية الرابعة والأزمة البيئية، إلى أن العديد من رفاق منظمتنا «واصلوا اعتبار المشكلات البيئية كأي تناقض من تناقضات الرأسمالية لا غير»، ولم يتناولوا القضايا البيئية إلا عندما وضعتها قوى اجتماعية أخرى في الصدارة. بينما كانت تيارات وأفراد آخرون يناقشون البيئة والاشتراكية منذ عقود، ظلت الأممية الرابعة شبه صامتة.

يبدأ المقرر بنقاش حول الأزمة البيئية في العالم الرأسمالي و«المجتمعات البيروقراطية السابقة» (الاتحاد السوفياتي، إلخ). يُشير هنا إلى التغير المناخي، ولكن باعتباره مشكلة من بين مشكلات أخرى، دون تأكيد على أهميته الخاصة. في القِسم حول «الحركة العمالية والبيئة»، تُناقَش إسهامات ماركس وإنجلز وحدودها؛ وتُنتقد الاشتراكية-الديمقراطية والستالينية بسبب إنتاجويتهما العمياء. كما تُنتقد البيئية الإصلاحية، وتُقدَّم الاشتراكية البيئية بوصفها البديل الحقيقي، أي تيارًا بيئيا يتبنى المكتسبات الأساسية للماركسية، ويتخلص في الوقت عينه من قيودها الإنتاجوية.

وهكذا يوجز المقرر تصوره لمفهوم «الاشتراكية البيئية»:

«الاشتراكية البيئية هي ذلك التيار داخل الحركات العمالية والبيئية الأكثر حساسية لمصالح العمال وشعوب الجنوب. هو تيار يقطع مع الإيديولوجيا الإنتاجوية للتقدم - سواء في شكلها الرأسمالي و/أو البيروقراطي (ما يسمى بـ«الاشتراكية الواقعية») - ويُعارض التوسع اللامتناهي لنمط إنتاج واستهلاك مدمّر للبيئة. كما يُدرك أن «التنمية المستدامة» مستحيلة في إطار اقتصاد السوق الرأسمالي».

تبرز تأثيرات والتر بنيامين على بعض المساهمين في المقرر في نقده لفكرة التقدم الخطي. كما يعرّف المقرر الاشتراكية البيئية بوصفها مشروعًا ثوريًا:

«إن هدفنا، بوصفنا ثوريين، هو الارتباط بهذا التيار وإقناع العمال بأن الإصلاحات الجزئية غير كافية إطلاقًا. يجب استبدال العقلانية الصغرى بعقلانية كبرى اشتراكية وبيئية، تستدعي تغييرا فعليا للحضارة [...]. وهذا يعني أن المسألة الأولى التي ينبغي معالجتها هي السيطرة على وسائل الإنتاج، ولا سيما القرارات المتعلقة بالاستثمارات وبالتحويلات التكنولوجية».

يشدد مقرر سنة 2003، في سياق شرحه لمعنى الاشتراكية البيئية، على أنها تتطلب تحولا في النموذج الحضاري:

«هناك ضرورة لإعادة تنظيم شاملة لنمط الإنتاج والاستهلاك، وفق أسس مغايرة لمنطق السوق الرأسمالي: الحاجات الحقيقية للسكان وحماية البيئة. وهذا يعني اقتصادًا انتقاليا نحو الاشتراكية، قائمًا على الاختيارات الديمقراطية للسكان بالنسبة للأولويات والاستثمارات، وليس على «قوانين السوق» أو على بيروقراطيي المكاتب الخبراء بكل شيء. سيكون اقتصادًا مخطّطًا، قادرًا على إيجاد حلول مستدامة لتجاوز التوترات بين تلبية الحاجات الاجتماعية والمتطلبات البيئية. سيكون ذلك انتقالًا نحو نمط عيش بديل، ونحو حضارة جديدة، تتجاوز سيطرة المال، والعادات الاستهلاكية المصطنعة التي تغذيها الدعاية الاشهارية، والإنتاج اللامتناهي لسلع مضرة بالبيئة (السيارة الفردية!)».

تبتعد وثيقة 2003 عن «العمالوية» أكثر بكثير مما فعل مشروع 1991، لكنها لا تتجاهل أهمية كسب الحركة العمالية إلى الاشتراكية البيئية:

«ففي الوقت الذي تنتقد فيه الإيديولوجيا التي تروّج لها التيارات المهيمنة داخل الحركة العمالية، فإنها تدرك أن العمال ومنظماتهم يشكلون قوة أساسية لتحويل النظام».

يشكل مقرر «البيئة والاشتراكية» المعتمد من قبل المؤتمر العالمي الخامس عشر للأممية الرابعة (2003)، والمترجم إلى عدة لغات، منعطفًا في تاريخ الأممية الرابعة. فللمرة الأولى، تعتمد الأممية وثيقة مخصصة حصريًا للأزمة البيئية، وتعرّف نفسها بوصفها منظمة اشتراكية بيئية. في الواقع، وعلى الرغم من تحولها المتأخر نحو البيئة، أصبحت الأممية الرابعة أول منظمة عالمية تعتمد الاشتراكية البيئية. ومنذ ذلك الحين، غدت الاشتراكية البيئية عنصرًا محوريًا متزايد الأهمية في البرنامج الثوري، وفي الآفاق الاستراتيجية، وفي النشاط العملي للأممية الرابعة.

إذا كانت الوثيقة تعتبر الأزمة البيئية «إحدى التهديدات الرئيسية للبشرية» في عصرنا، فإن التغير المناخي لا يُعالَج إلا بوصفه واحدًا من بين مشكلات عديدة، ولا يكاد يُذكَر خطره على الحياة البشرية. وربما يشكل هذا أحد أكبر نواقص المقرر، وجرى تداركها في السنوات اللاحقة.

بالتوازي مع أنشطتها الخاصة، ساهمت الأممية الرابعة في مبادرات اشتراكية بيئية دولية متعددة. انعقد أول لقاء دولي للاشتراكية البيئية في باريس سنة 2007، بمساعدة الفرع الفرنسي للأممية الرابعة. قررت الندوة إنشاء الشبكة الدولية للاشتراكية البيئية (EIN)، المفتوحة أمام كل من يتفق مع الأفكار الرئيسية للبيان الاشتراكي البيئي الأول (المنشور من قبل جويل كوفيل ومايكل لوي سنة 2001).

طلبت الشبكة الدولية للاشتراكية البيئية من إيان أنغوس، وجويل كوفيل، ومايكل لوي، ودانييل فوليه، صياغة بيان جديد يركز أساسًا على مسألة التغير المناخي. بمناسبة المنتدى الاجتماعي العالمي الذي انعقد في بيليم دو بارا بالبرازيل في كانون الثاني/يناير 2009، حملت الوثيقة عنوان »البيان الاشتراكي البيئي لبيليم». وقع هذا البيان الثاني مئات الأشخاص من عشرات البلدان، وطُبع باللغتين الإنجليزية والبرتغالية من قبل الشبكة الاشتراكية البيئية البرازيلية (التي ضمت عدة أعضاء ومتعاطفين مع الأممية الرابعة)، ثم وُزّع على نطاق واسع خلال المنتدى الاجتماعي العالمي في بيليم.

أما المبادرة التالية للشبكة، فقد جرت في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر 2009، خلال قمة الأمم المتحدة حول التغير المناخي (COP-15). خلال التظاهرة الاحتجاجية ضد القمة، التي جمعت في شوارع المدينة مئة ألف شخص قدموا من مختلف أنحاء أوروبا، وزعت الشبكة قصة مصورة اشتراكية بيئية بعنوان «كوبنهاغن، 12 نيسان/أبريل 2049(1)». كان المنشور يصور كيف ستبدو كوبنهاغن وقد غمرها البحر. طُبع المنشور ووزع من قبل الحزب الاشتراكي العمالي الدنماركي (الأممية الرابعة).

توقفت الشبكة الدولية للاشتراكية البيئية عن العمل سنة 2013، لكن في عام 2020 أُطلقت مبادرة جديدة، شارك فيها أيضًا عدد من مناضلي الأممية الرابعة، بمبادرة من جون مولينوكس، وهي الشبكة الاشتراكية البيئية العالمية (GEN).

## التغير المناخي (2010): تؤيد الأممية الرابعة تقليص الإنتاج المادي

اعتمد المؤتمر العالمي للأممية الرابعة في العام 2010 مقررا بعنوان «التغير المناخي الرأسمالي ومهامنا». للمرة الأولى، ناقش التيار واعتمد وثيقة مكرسة لجانب محدد من «الأزمة البيئية». جاء ذلك نتيجة لقرار اتخذته قبل عام واحد اللجنة العالمية للأممية الرابعة. ودعماً لمشروع المقرر، تُرجمت وثيقة شديدة الشمول حول علم التغير المناخي إلى عدة لغات ووزِّعت على الفروع. كتب دانييل تانورو هذين النصين وقدّم المقرر إلى المؤتمر.

يتألف المقرر من خمسة فصول. يُنسب الفصل الأول مسؤولية التغير المناخي إلى النظام الرأسمالي، مع التذكير في الوقت نفسه بالحصيلة الكارثية للاتحاد السوفياتي وحلفائه والصين، المسؤولون عن إعادة إنتاج النزعة الإنتاجوية.

يشرح الفصل الثاني لماذا تعجز الرأسمالية عن وقف الكارثة. أولاً، لأنه لا يمكن تحقيق الخفض الضروري لانبعاثات غازات الدفيئة إلا عبر تقليص كبير لاستهلاك الطاقة، وبالتالي أيضاً للإنتاج المادي. ثانياً، لأن العدالة بين الشمال والجنوب تقتضي أن يقع الجزء الأكبر من هذا الخفض في البلدان الإمبريالية، بما يترك للبلدان الأخرى هامشاً من الحركة لتلبية الحاجات الإنسانية الحيوية.

يحذر الفصل الثالث من السياسات المالتوسية الهمجية بوصفها استجابة برجوازية لتداخل الأزمات الاقتصادية والمناخية والغذائية. ويشدد الفصل الرابع على الطابع الاستعجالي المزدوج للحاجة إلى بديل اشتراكي عالمي، وإلى قطيعة جذرية للرؤية الاشتراكية مع النزعة الإنتاجوية. «لم يعد تحرر العمال ممكنا دون الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه القيود الطبيعية الرئيسية». صادق مؤتمر الأممية الرابعة على فكرة أن الوضع الجديد من الناحية الموضوعية يستدعي تبنّي الاشتراكية البيئية. يركز الفصل الخامس على المهام الواجب إنجازها.

بوصفها أول منظمة ماركسية تتبنى الاشتراكية البيئية، كانت الأممية الرابعة أيضاً أول من اعتمد فكرة أن «هناك ضرورة فورية لتقليص الإنتاج والاستهلاك الماديين [...] لأن الرأسمالية دفعت البشرية بعيداً جداً نحو طريق مسدود». يوضح النص أن هذا التقليص «لا يلغي بشكل مسبق إمكانات التطور المستقبلية، بعد أن يشهد النظام المناخي استقرارا». كما يشير النص أيضا إلى أن هذا التقليص «لا يشكل سوى معياراً كمياً للانتقال الضروري نحو اقتصاد بدون كربون أحفوري»، ويضيف: «يجب أن يُقرن هذا المعيار الكمي بمعايير نوعية: ولا سيما إعادة توزيع الثروات، وتقليص وقت العمل دون فقدان الأجر، وتطوير القطاع العمومي. وإذا ما استوفيت هذه المعايير، وبشرط أن يستهدف التقليص إنتاجاً غير ضروري أو ضاراً، فإن خفض الإنتاج المادي سيكون في الواقع مرادفاً لزيادة الرفاه، والثروة، وجودة العيش لدى الغالبية العظمى من البشرية، بفضل [...] استعادة وقت الفراغ الضروري للنشاط الذاتي، والتنظيم الذاتي، والإدارة الذاتية الديمقراطية على جميع المستويات».

نقرأ في المقرر: «لا يكفي التأكيد على ضرورة أن تأخذ الاشتراكية في الاعتبار المسائل البيئية». «فالتحدي الحقيقي يتمثل، بالأحرى، في خلق شروط تناغم المشروع الاشتراكي مع البيئة الاجمالية للمنظومة البيئية الكلية للأرض.. لا يمكن تصور التنمية بالاقتصار فقط على هدف تلبية الحاجات الإنسانية الفعلية المحددة ديمقراطياً، بل أيضاً وفقاً لمدى قدرتها على الاستدامة البيئية [...]. ويجب التخلي عن مفهوم «السيطرة البشرية على الطبيعة». فالاشتراكية الوحيدة الممكنة حقاً من الآن فصاعداً هي تلك التي تلبي الحاجات الإنسانية الحقيقية (المتحررة من الاستلاب التجاري)، والمحددة ديمقراطياً [...]، مع الحرص على مساءلة أنفسنا بدقة حول الأثر البيئي لهذه الحاجات والطريقة التي تُلبّى بها».

يطوّر المقرر الفكرة المطروحة في وثائق سابقة ومفادها أن التكنولوجيا ليست محايدة. «إن النظام الطاقي الرأسمالي مُمَركز، وفوضوي، ومُهدِر، وغير فعّال، وكثيف العمل الميت، وقائم على موارد غير متجددة، ويتسم بنزعة إلى فرط إنتاج السلع. يقتضي التحويل الاشتراكي للمجتمع تدميره تدريجياً، واستبداله بنظام غير مُمَركز، ومخطط، ومقتصد وفعّال، وكثيف العمل الحي، ويكون قائما حصرياً على مصادر متجددة، وموجَّه نحو إنتاج قيم استعمالية مستدامة يمكن إعادة تدويرها وإعادة استخدامها».

يجب أن تُفهم الثورة الاشتراكية «ليس فقط بوصفها تدميرا لسلطة الدولة البرجوازية [...]، بل أيضاً باعتبارها بداية سيرورة لتدمير الجهاز الإنتاجي الرأسمالي القديم واستبداله بجهاز بديل، يستخدم مصادر طاقة مختلفة، وتكنولوجيات مختلفة، وبُنى مختلفة، في خدمة أهداف تُقرَّر ديمقراطياً».

يطرح المقرر، في الختام، اثنتي عشرة مهمة، تبدأ بالتوعية بخطورة الوضع، وتنتهي بتطوير ممارسات شعبية للإغاثة في حالات الكوارث، والنضال ضد النيو-مالتوسية دفاعاً عن الفقراء وحقوق النساء؛ وصياغة خطة شاملة مناهضة للرأسمالية من أجل إعادة البناء الاجتماعي والبيئي، تربط بصورة ملموسة بين النضال من أجل المناخ والنضال من أجل الحقوق الاجتماعية، ولا سيما الحق في الشغل؛ ودعم الشعوب الأصلية؛ ومعارضة الاندفاع نحو التكنولوجيات الخطرة؛ وإقامة روابط مع خبراء علميين نقديين، إلخ.

## مؤتمر الأممية الرابعة 2018: التدمير الرأسمالي والبديل الاشتراكي البيئي

اعتمد المؤتمر العالمي السابع عشر للأممية الرابعة سنة 2018 مقرراً بعنوان «التدمير الرأسمالي للبيئة والبديل الاشتراكي البيئي». كان دانييل تانورو قد أعدّ وثيقة تمهيدية مطوّلة. وقررت لجنة البيئة عرض أحد فصولها على المؤتمر، ونشر النص الكامل في شكل وثيقة عمل.

يعترف المقرر بـ«المستوى المقلق للغاية» للأزمة. ويشير إلى أن «العتبات قد جرى تجاوزها بالفعل في بعض المجالات، ولا سيما تركّز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي»، الأمر الذي قد يؤدي إلى «تحول نوعي». «سيدخل النظام الأرضي حينئذٍ في نمط جديد من التوازن الدينامي، يتسم بشروط جيوفيزيائية مختلفة جداً وبانخفاض أشد في ثرائه البيولوجي. في الحد الأدنى، وفضلاً عن العواقب بالنسبة لبقية الكائنات الحية، [...] فإن هذا النمط الجديد سيعرّض حياة مئات الملايين من الفقراء للخطر، ولا سيما النساء والأطفال والمُسنين. أما في أسوأ الأحوال، فلا يمكن استبعاد أن يساهم في انهيار جنسنا البشري».

تشدد الوثيقة على «الفجوة العميقة بين الحاجة الملحة لبديل اشتراكي بيئي جذري، من جهة، وموازين القوى ومستويات الوعي، من جهة أخرى». ينبغي أن تشمل التدابير الواجب اتخاذها: «تشريك قِطاعي الطاقة والائتمان»؛ و«إلغاء الملكية الخاصة للموارد الطبيعية وللمعرفة الفكرية»؛ و«إلغاء المنتجات غير الضرورية أو الضارة»؛ و«الإدارة المشتركة والديمقراطية للموارد لتلبية الحاجات الحقيقية للبشرية». غير أن هذه التدابير تبدو بوضوح خارج المتناول في السياق الراهن.

يؤكد المقرر أنه «لا يمكن ردم هذه الفجوة إلا من خلال نضالات ملموسة للمستغَلّين والمضطهَدين [...]. فمن خلال انتزاع الاستجابة لمطالبهم المباشرة، ستتجذر شرائح أوسع من السكان، وستتلاقى نضالاتهم. وسوف يصوغون [...] مطالب تتعارض مع منطق الرأسمالية». يسرد النص مطالب تندرج في هذا الإطار الاستراتيجي. وهي «قابلة للتطبيق كلٌّ على حدة، لكنها [...] تشكّل كلاً منسجماً، غير متوافق مع السير العادي للنظام الرأسمالي». وهذا البرنامج «غير شامل [...] وسيتواصل إغناءه بفضل النضالات الملموسة». يشير النص إلى «ضرورة أن يكون هذا الإغناء مُوجها، وفق لمنظور اشتراكي بيئي، بـ[...] العدالة البيئية والاجتماعية، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، والنضال ضد اللامساواة [...]، وإنهاء الاستعمار الأخضر والعنصرية البيئية، وإعطاء الأولوية للحلول الجماعية، والأممية، ومبدأ الاحتراز».

«ينبغي على المستغَلّين والمضطهَدين، قبل كل شيء، تطوير استقلالهم الذاتي عبر الديمقراطية، واللامركزية، والرقابة، والتملك أو إعادة التملك الجماعي للممتلكات العامة». يمكن للتكنولوجيات المرتبطة بالطاقات المتجددة أن تسهم في تعزيز الإدارة الذاتية، لأن «الطبيعة الفيزيائية للكهرباء وصعوبة تخزينها تسهّلان إدارتها ضمن نظام لا مركزي، مركّب ومتكامل». ويؤكد المقرر: «يكتسي هذا المجال من مجالات النضال، إلى جانب السيادة الغذائية، أهمية خاصة بالنسبة لبلدان الجنوب، في إطار نموذج تنموي بديل عن النموذج الإمبريالي».

من الإسهامات الرئيسية لهذا المقرر الطريقة التي يُوحّد بها رؤية الرأسمالية: «فالرأسمالية لا تقوم فقط على الاستيلاء على الطبيعة واستغلال اليد العاملة عبر العمل المأجور، بل أيضاً على التغييب البطريركي لعمل الرعاية وإعادة إنتاج قوة العمل. يُضاف إلى هذه الركائز الثلاث للرأسمالية ركيزة رابعة، هي الاستغلال القائم على «العرق». وجميعها تشترك في قاسم مشترك هو الاستيلاء على الموارد الطبيعية، التي تشكل اليد العاملة البشرية جزءاً منها».

يشدد التقرير على الدور المحوري للشعوب الأصلية، والفلاحين، والنساء، والشباب، من خلال تقديم تفسير مادي لموقعهم الطليعي. من الواضح أن المسألة الحاسمة هي دور الطبقة العاملة. فـ«علاقات الإنتاج الرأسمالية تجعل تعبئة الحركة النقابية في النضال البيئي في آنٍ واحد شديدة الصعوبة وذات أهمية حاسمة». تشكل مسألة فقدان مناصب الشغل تحدياً مركزياً: حتى وإن كانت «المرحلة الانتقالية ستؤدي إلى نمو فرص العمل في [قطاعات] جديدة [...]، فإن تقليصاً إجمالياً للإنتاج المادي يظل ضرورياً». من هنا الأهمية الحاسمة لـ«تقليص وقت العمل دون فقدان الأجر».

يخلص التقرير: «لا يمكن في نهاية المطاف أن ينجح النضال من أجل برنامج انتقالي اشتراكي بيئي إلا بانبثاق بدائل سياسية حاملة لخطة شاملة لإصلاحات بنيوية مناهضة للرأسمالية، تستجيب في آن واحد للحاجات الاجتماعية وللإكراهات البيئية».

## اللجنة العالمية فبراير 2022: تضع الأممية الرابعة الأسس لبلورة «برنامج انتقالي في إطار الضرورة الملحّة لتقليص الإنتاج المادي العالمي»

في فبراير 2022، أدى الترابط بين جائحة كوفيد19- وتدمير التنوع الإحيائي، إلى جانب تكاثر الفيضانات وحرائق الغابات الهائلة وحالات الجفاف، وغيرها من «الحوادث» المناخية الخطيرة، إلى دفع اللجنة العالمية للأممية الرابعة إلى إطلاق مشروع لبلورة «برنامج اشتراكي بيئي» يندرج «في نطاق الضرورة الملحّة لتقليص الإنتاج المادي العالمي».

وإذ يلاحظ المقرر أن «تراكم رأس المال يهدد شروط الحياة البشرية نفسها على كوكب الأرض»، فإنه يؤكد على ضرورة «شدّ مكابح الطوارئ، من أجل محاربة اللامساواة الاجتماعية، وفي الآن ذاته من أجل فتح الطريق أمام تطور نوعي متمركز حول العناية بالبشر، عبر تلبية الحاجات الإنسانية الحقيقية، المحرَّرة من الاستلاب السلعي، والمحددة ديمقراطيًا، مع

---

1 متوفر في نهاية كتاب الإشتراكية البيئية: البديل الجذري لكارثة الرأسمالية البيئية، مايكل لوي، منشورات (Mille et une nuits)، سنة 2011 بسعر 5 يورو.

الاحترام الحذر للأنظمة البيئية».

يندد النص بـ«فشل السياسات الرأسمالية» القائمة على فكرة أن «الاقتصاد العالمي يمكنه في الوقت نفسه أن يواصل النمو وأن يزيل الكربون»، وهو ما يعد «استحالة فيزيائية». كما يحذّر من «الحلول الزائفة والخطيرة» مثل الطاقة النووية، والالتقاط-الاحتجاز الجيولوجي للكربون، والهيدروجين، والهندسة الجيولوجية، والزراعة الأحادية للأشجار على نطاق واسع.

جاء في المقرر: «كل الشروط تبدو مُجتمعة كي تتحول الكارثة إلى كارثة كونية». ويضيف: «وحدها ثورة اشتراكية بيئية عالمية يمكن أن توقف ذلك، لكنها ليست مطروحة على جدول الأعمال. فرأس المال يعزز سيطرته في كل مكان، والنقابات تتشبث بالانتعاشة الرأسمالية كما لو كان طوق نجاة، والحركات الاجتماعية في موقع دفاعي، والحقوق الديمقراطية والاجتماعية تتراجع، والمجال السياسي ينزلق نحو اليمين واليمين المتطرف في معظم البلدان».

ينبغي، في ظل هذا السياق، تفادي «فخّين»: «فخ القَصَوِية الثورية المُجردة، وفخ البراغماتية المهووسة بالإجابات الآنية». يقتضي ذلك برنامجًا «يبني جسرًا بين الوضع الراهن والاستيلاء على السلطة». يلاحظ المقرر أن «منهج البرنامج الانتقالي هذا هو أكثر راهنية من أي وقت مضى»، مع التوضيح بأن «رفع تحديات القرن الحادي والعشرين يقتضي تجديدا مصيريا: يجب على البرنامج أن ينظم خفض النمو الشامل للاستهلاك النهائي للطاقة، وبالتالي للإنتاج المادي ووسائل النقل».

«ليس خفض النمو هذا بطبيعة الحال مشروعًا مجتمعيًا»، يقول النص، بل هو «عقبة مادية تفرض نفسها، لأن الرأسمالية دفعت البشرية إلى ما بعد الحدود البيئية»، ولأن «ترك الأمور بيد هؤلاء المصاصين، أي إذا لم يُجبر الفقراءُ الرأسماليينَ على دفع ثمن خفض النمو، فإن هذا الأخير سيفرض نفسه عبر الكارثة الإنسانية. الفيزياء لا تفاوض... والتعبير السياسي عن هذا "الحل" هو الفاشية. وبالتالي فالخيار واضح: الاشتراكية البيئية أو الهمجية».

في الختام، يرسم المقرر الطريق الواجب اتباعه: «تقتضي الأزمة البيئية بطبيعة الحال برنامجًا بيئيا خاصًا، يستند إلى معارف علمية دقيقة، لكن هذا البرنامج لن يحل شيئًا دون حزمة تدابير تفرض على الأغنياء والرأسماليين دفع ثمن إصلاح المجتمع والطبيعة، كما إصلاح العلاقة التي تربط المجتمع بالطبيعة».

تندرج «هذه التدابير ضمن الإمكانية الواقعية لأن يعيش الجميع حياة طيبة، بما يتماشى مع استهلاك القليل من الطاقة، ومع تقليص مجمل الآثار على الأنظمة البيئية». تتوزع هذه التدابير إلى خمسة محاور: «تقنينات عاجلة، على حساب الأغنياء ومشاريعهم»؛ «عدالة جبائية، عدالة اجتماعية = عدالة مناخية»؛ «الديمقراطية لاستعادة السيطرة على وجودنا والعناية بالبشر وبالأرض»؛ إنتاج أقل، والعمل أقل، والعيش أفضل»؛ «نزع سلاح أولئك الذين لا يحبون الحياة»، ولا سيما عبر تأميم القطاعات الأساسية.

## مؤتمر 2025 يعتمد «بيانًا من أجل ثورة اشتراكية بيئية – القطيعة مع النمو الرأسمالي»

بعد وقت قصير من اجتماع اللجنة العالمية لسنة 2022، أنشأت هيئات الأممية الرابعة لجنةَ تحرير مُكلفة بتجسيد التوجّه المعتمد. توسّعت هذه اللجنة تدريجيًا مع تقدّم الأشغال، وعقدت أكثر من خمس عشرة جلسة خلال ثلاث سنوات. وفي صيغتها النهائية، ضمّت تسعة أعضاء من الشمال والجنوب: ميكائيل لوفّي (فرنسا)، جوليا كامارا (البرازيل)، ياكوب شيفر (ألمانيا)، جواو كامارغو (البرازيل)، أليكس ميرلو (إسبانيا)، كريستين بوبان (فرنسا)، جواد مستقبل (المغرب)، فاروق طارق (باكستان) ودانيال تانورو (بلجيكا، منسّق اللجنة). كما قدّم رفيق من الكونغو برازافيل، تعذّر عليه تقنيًا المشاركة في الاجتماعات الافتراضية، عددًا كبيرًا من الملاحظات المكتوبة.

قدّرت اللجنة منذ البداية أن أهمية البرنامج الاشتراكي البيئي الذي كُلفت بإعداد مشروعه تقتضي أن تتخذ هذه الوثيقة طابع بيان. وعُرض مشروع أول على اللجنة العالمية للأممية الرابعة سنة 2023. كان الهدف الأساسي منه توضيح خط طبقي يأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات المتمايزة لخفض النمو الشامل بالتوالي في كل من البلدان الرأسمالية المتقدمة، والبلدان شبه المُصنَّعة، والبلدان الأشد فقرًا. فُوِضَت اللجنة بمواصلة أشغالها بغاية تجويد الوثيقة استنادًا إلى هذه النقاشات.

قُدّم النص في صيغته الثانية إلى اللجنة العالمية في فبراير 2024. قدّم دانيال تانورو البيان، فيما دونت كريستين بوبان خلاصات النقاشات. صُودِق على الوثيقة بأغلبية ساحقة قصد تعميمها على جميع المنظمات، مع توجيه نداء لتقديم تعديلات ومساهمات في النقاش، استعدادًا للمؤتمر العالمي لفبراير 2025.

يتضمن البيان مقدمة تليها ستة فصول:

• يستعرض الفصل الأول لوحة للأزمة المزدوجة، الاجتماعية والبيئية؛ ويخلص إلى الضرورة الموضوعية لثورة شاملة – اشتراكية بيئية، وأممية، ونسوية، ومناهِضة للعنصرية، وللاستعمار، وللإمبريالية. «لا يكفي التشكيك في النظام النيوليبرالي وإعادة الاعتبار لدور الدولة. ولا يكفي حتى وقف دينامية التراكم (وهو هدف مستحيل في ظل الرأسمالية!). يجب خفض الاستهلاك النهائي العالمي للطاقة بشكل جذري – وهو ما يقتضي إنتاجًا أقل ونقلًا أقل على الصعيد العالمي – مع الرفع من استهلاك الطاقة في البلدان الأشد فقرًا لتلبية الحاجات الاجتماعية. هذا هو الحل الوحيد الذي يسمح بالتوفيق بين الحاجة المشروعة لرفاه الجميع، وضخ الحياة في النظام البيئي العالمي. إن الاكتفاء العادل، وخفض النمو العادل – أي خفض النمو الاشتراكي البيئي – شرطٌ لا غنى عنه للإنقاذ».

• يقدم الفصل الثاني طوباويتنا الملموسة الخاصة بنا. نحن نرفض الورقة السهلة التي تحل أي شيئ، أي «الوفرة»: فالتحرر الذي نناضل من أجله يمر عبر مجتمع تُلبّى فيه الحاجات الأساسية، تعلو فيه القيمة الإنسانية على التملك المادي.

• يذكر الفصل الثالث بماهية المنهج الانتقالي الذي صاغه ليون تروتسكي.

• يعرض الفصل الرابع بإيجاز واحدًا وعشرين محورا ناظمًا لبرنامج اشتراكي بيئي منسجم. بعض هذه المحاور قابل للتحقق داخل الإطار الرأسمالي، لكن مجموعها يقتضي إسقاط النظام. وهي تتدرج تصاعديًا من التدابير الواجب اتخاذها لحماية السكان من الكوارث، إلى تأميم القطاعات الحيوية والتخطيط الديمقراطي، مرورًا بتفكيك الفلاحة التجارية، وحماية التنوع البيولوجي، ومحاربة العنصرية البيئية، والدفاع

عن سياسة حضرية تحث رقابة الطبقات الشعبية.

• يعمّق الفصل الخامس – «خفض النمو الشامل في سياق تطور غير متكافئ ومركّب» –دلالات مفهوم «المسؤوليات والقدرات المشتركة ولكن المتمايزة» بالنسبة لبلدان الجنوب، مع التمييز بين البلدان شبه المُصنَّعة والبلدان الأشد فقرًا، حيث ستتطلب تلبية الحاجات الاجتماعية الاستمرار في استهلاك الطاقة الأحفورية لفترة من الزمن.

• أما الفصل السادس والأخير فمخصص للمسألة الاستراتيجية: استقلالية الحركات الاجتماعية، ورفض أي تراتبية للنضالات، وتقاطع النضالات، والاستيلاء على السلطة السياسية.

يولي البيان مكانة مركزية لمطالب النساء. يتبنى هدف «الرعاية» – رعاية البشر والكوكب – الذي تطرحه النسويات، ويؤكد الأهمية المركزية لإعادة الإنتاج الاجتماعي مقارنة بالإنتاج.

كما يشكّل الاهتمام الممنوح للشعوب الأصلية نقطة أخرى بارزة، تعكس مقاربة متجددة للبرنامج الانتقالي. فبالنسبة للبيان، ورغم كونها أقلية ضمن سكان العالم، فإن الشعوب الأصلية تقدّم البرهان على أن علاقةً أخرى ممكنة بين الإنسانية وبقية الطبيعة. بالتالي، فإن شهادة هذه الشعوب تكتسي أهمية إيديولوجية هائلة. لهذا نقرّ بأنها تشكّل جزءًا أساسيًا من الذات الثورية للقرن الحادي والعشرين.

يولي البيان أيضا، بناء على الأسباب نفسها، أهمية كبيرة لنضالات ومطالب صغار المزارعين في مواجهة الفلاحة التجارية، ولصغار الصيادين في مواجهة الصيد الصناعي. يدافع عن السيادة الغذائية، وعن إصلاح زراعي جذري، وعن الزراعة البيئية.

أثار البيان اهتمامًا واسعًا داخل فروع الأممية الرابعة والتنظيمات المتعاطفة معها. قُدّمت عشرات التعديلات من رفاق ورفيقات من مختلف مناطق العالم، لا سيما من الولايات المتحدة، والمكسيك، والبرازيل، والبيرو، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، والهند، وباكستان، والجزائر، وجنوب إفريقيا، وسويسرا... ساهم معظمها في إغناء النص. أبرز التقرير المقدم بشكل مشترك من طرف أربعة رفاق (اثنان من الشمال واثنان من الجنوب؛ رجلان وامرأتان) الطابعَ الجماعي لعمل لجنة الصياغة. اعتُمِد النص النهائي بأغلبية ساحقة من المندوبين/ات (124 صوتًا مع، صوت واحد ضد، 3 امتناعات، و4 غير مشاركين في التصويت).

## نماذج ملموسة لأنشطة اشتراكية بيئية لفروع الأممية الرابعة

خلال المؤتمر العالمي لسنة 2018، عكست النقاشات حول البيئة الانخراط القوي للعديد من المناضلين/ات في نضالات ملموسة، لا سيما في بلدان الجنوب التي تُعد الأكثر تضررًا من التغير المناخي.

إن فرع الأممية الرابعة في ميندناو (الفلبين) منخرط منذ وقت طويل في الدفاع عن المجتمعات المحلية في مواجهة الأعاصير المدارية التي تزداد عنفًا. ينخرط هؤلاء الرفاق في تطوير أساليب زراعية قائمة على السيادة الغذائية، واستبعاد البذور المعدلة وراثيًا، وإنتاج الأغذية البيولوجية لفائدة المجتمعات المحلية.

في بنغلادش، أحد أكثر البلدان هشاشةً أمام آثار التغير المناخي، تنخرط منظمة الأممية الرابعة بعمق في نضالات المزارعين الكبرى ضد التغير المناخي. بالاشتراك مع «فيا كامبسينا» ومنظمات أخرى، يقود الرفاق حملة من أجل السيادة الغذائية، وحقوق صغار المزارعين، وإعادة توزيع الأراضي، على خطى حركة الفلاحين بلا أرض (MST) في البرازيل. ومنذ سنة 2011، يشاركون بقوة في تنظيم قوافل مناخية تنشط في بنغلادش، ونيبال، والهند.

في باكستان أيضًا، كان رفاق الأممية الرابعة في طليعة النضال ضد التغير المناخي. ففي سنة 2010، غمرت فيضانات مدمرة خُمسَ البلاد، وخلّفت ملايين الأشخاص بلا مأوى. تضرر عشرون مليون شخص، ولقي ألفي شخص حتفهم. سُجن خمسة رفاق بسبب دفاعهم عن قرويين عقب انهيار أرضي أغلق مجرى نهر هونزا في منطقة غلغت-بلتستان، ما أدى إلى جرف منازل وقتل 19 شخصًا. شكّل الانهيار الأرضي بُحيرة بطول 23 كيلومترًا غمرت ثلاثة قرى، وخلفت 500 شخص بلا مأوى، و25 ألف شخص محاصر. بعد سبع سنوات على محاكمتهم، لازال الرفاق المعتقلون في السجن، رغم الحملات المُنظمة من أجل الإفراج عنهم.

ينخرط الرفاق، في البرازيل، في بناء حركة العدالة المناخية. نظموا في سنة 2015، بمدينة فورتاليزا، أكبر مسيرة من أجل المناخ في تاريخ البلاد. كما شاركوا سنة 2016 في مظاهرات في إطار حملة «Break Free» التي أطلقتها حركة 350 أمام أكبر محطة فحم في البرازيل، وشاركوا في «مسيرة الماء» سنة 2017. وهم منخرطون في الدفاع عن الأمازون وضد اتفاقية REDD الكارثية (خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها)، إلى جانب الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والمجموعات البيئية، التي تعرّضت لقمع عنيف من طرف حكومة جاير بولسونارو الفاشية. خلال السنوات الأخيرة، حمل رفاقنا البرازيليون المشروع الاشتراكي البيئي داخل حزب الاشتراكية والحرية (PSOL)، وساهموا في تنظيم اللقاء الاشتراكي البيئي لأمريكا اللاتينية خلال مؤتمر الأطراف COP 30 في بيليم دو بارا في سنة 2025.

كما شاركت تنظيمات الأممية الرابعة في أمريكا اللاتينية في التعبئات المرتبطة بقمة الشعوب التي دعا إليها إيفو مورايس في كوتشابامبا، بوليفيا(2010).

في أوروبا وأمريكا الشمالية، يزداد انخراط رفاق الأممية الرابعة في التعبئات المناخية، لا سيما حول مؤتمرات الأطراف: كوبنهاغن (2009)، باريس (2015)، مدريد (2019)، وكذلك في التظاهرات الشبابية الكبرى التي شهدتها عدة بلدان سنة 2019. كما يشاركون في نضالات محلية ضد مشاريع مرتبطة بالطاقات الأحفورية (وهو ما تسميه نعومي كلاين «بلوكاديا»)، مثل التكسير الهيدروليكي في بريطانيا، واستغلال الرمال النفطية في كندا، وبناء أنبوب كيستون في الولايات المتحدة، ومشروع مطار نوتردام-دي-لاند في فرنسا، وحملة «إنده غيلانده» ضد استغلال الفحم البني (الليغنيت) في ألمانيا.

بالتعاون مع منظمات ونقابات أخرى، شارك أعضاء الأممية الرابعة أيضًا في مبادرة تنظيم مؤتمرات اشتراكية بيئية أوروبية جمعت مئات المشاركين – في جنيف (2014)، مدريد (2015)، بلباو (2016)، لشبونة (2018)، بازل (يونيو 2020)، وبوينس آيرس (2024). ■

(ملاحظة: نشرت نسخة مختصرة من هذا النص باللغة الإنجليزية في Handbook for Ecosocialism، (تحرير سالفاتوري إنجل ديمورو)، دار روتليدج، سنة 2022).

# نداء أممي لتعزيز العمل المناهض للفاشية وللإمبريالية

**تنشر «مراسلات أممية» مقتطفات من النداء الأممي الذي أُطلق بمبادرة من الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة (CADTM)، ووقّع عليه565 شخصية وأكثر من ألف ناشط وناشطة من نحو مئة بلد.**

من بين الموقّعين/ات يبرز على وجه الخصوص:

مسؤولون في منصات إعلام مثل Jacobin وCatalyst وIVP وBlast وJacobinlat وViento Sur وSin Permiso..

كتّاب ومثقفون مثل: آني إرنو، وباكو إغناسيو تايبو الثاني، ونانسي فريزر، وتيثي بهاتاشاريا.

مسؤولون سياسيون من حزب (Your Party) في المملكة المتحدة، ومن فرنسا الأبية (La France insoumise)، والحزب الجديد المناهض للرأسمالية - الجناح المناهض للرأسمالية (NPA-L'Anticapitaliste)؛ إضافة إلى يانيس فاروفاكيس وزوي كوستانتوبولو في اليونان، وإيريني مونتيرو وآدا كولاو في الدولة الإسبانية.

برلمانيون من إيه إتش بيلدو (إقليم الباسك)، والكتلة القومية الغاليسية، وسومار، وأنتي كابيتاليستاس، فضلاً عن منتخبين/ات من الدنمارك وسويسرا وتركيا وألمانيا.

كما وقّع أيضاً نائبان إيطاليان في البرلمان الأوروبي معروفان بمواقفهما المناهضة للفاشية، هما إيلاريا ساليس ودومينيكو لوكانو.

ومن أميركا اللاتينية: من البرازيل، برلمانيون من حزب العمال (PT) وحزب الاشتراكية والحرية (PSOL) والحزب الشيوعي البرازيلي (PCdoB)؛ وقادة من الأحزاب الشيوعية في كوبا وتشيلي والأوروغواي والأرجنتين؛ وأعضاء في مجلس الشيوخ الكولومبي من الكتلة الوطنية؛ ومن حركة الاشتراكية (MAS) في بوليفيا؛ ومن مورينا في المكسيك؛ إضافة إلى العديد من المنظمات اللاتينية الأخرى.

ومن مناطق أخرى من العالم: قيادة الاشتراكيين الديمقراطيين في أميركا (DSA)، وممثلون/ات عن أحزاب وحركات يسارية من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والمنطقة العربية وإفريقيا جنوب الصحراء.

كما وقع على النداء ناشطين/ات في حركات التضامن الدولي مع الشعوب: الفلسطيني والكردي والصحراوي والفنزويلي والأوكراني والإيراني والسوري والهايتي والكونغولي، وغيرهم. وقد شارك عدد من الموقّعين/ات في أساطيل كسر الحصار عن غزة.

ومن بين الموقّعين/ات أيضاً ناشطون/ات من الحركات النسوية، ومجتمع الميم LGBTQI + وحركات مناهِضة للفاشية ومناهِضة للعنصرية ومدافعة عن الاشتراكية البيئية، وحركات نزع الاستعمار، ومن حركات التضامن بين الشمال والجنوب، وحركات مناهضة للرأسمالية. كما وقع على النداء مسؤولون/ات نقابيون/ات وفاعلون/ات في حركات التثقيف الشعبي ومنظمات المزارعين/ات.

يمكن الاطلاع على النداء كاملا على الرابط، وعلى لائحة التوقيعات المُحينة على الرابط.

يشهد العالم اليوم تصاعدًا خطيرًا لليمين المتطرف والقوى النيوفاشية في مختلف القارات. وتتخذ هذه التهديدات أشكالًا قد تتباين من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، غير أنّ سماتها المشتركة واضحة : السعي إلى تقويض حقوق وحمايات الأُجراء، وخنق التنظيمات العمالية، وتفكيك أنظمة الضمان الاجتماعي، وفرض أوضاع الهشاشة على الطبقات الشعبية، وخصخصة الخدمات العمومية، وإنكار التغيّر المناخي، وتوظيف ذريعة ارتفاع الدين العمومي لتكثيف سياسات التقشّف، ونزع ملكيات أسر صغار المزارعين لتعزيز الزراعة الصناعية، وتكثيف التهجير القسري الشعوب الأصلية لتوسيع نماذج استخراجية جامحة، وتشديد سياسات هجرة لا إنسانية، وزيادة الإنفاق العسكري (...).

تترافق كل مرحلة من صعود اليمين المتطرف مع تصاعد القومية المتطرفة، والعنصرية، وكراهية الأجانب، والتمييز الجنسي، وكره المثليين/ات، والتحريض على الكراهية، إلى جانب التطبيع المتزايد مع العنف.

إن السعي إلى تركيز الثروة في أيدي رأس المال واللهاث المحموم وراء تعظيم الأرباح، وهما في صلب سياسات اليمين المتطرف، يتجليان كذلك في تصعيد الاعتداءات الإمبريالية الهادفة إلى الاستحواذ على الموارد واستغلال الشعوب. يترافق ذلك مع استمرار أوضاع استعمارية قائمة والتي تتخذ كما في حالة فلسطين شكل إبادة جماعية تنفّذها دولة إسرائيل، بدعم وتواطؤ من حلفائها الإمبرياليين.

إضافةً إلى تواطئه مع حكومة نتنياهو، ينسج اليمين المتطرف علاقات دولية تشمل المؤتمرات، ومراكز التفكير، والبيانات المشتركة، والدعم المتبادل في العمليات الانتخابية، والتعاون الوثيق بين صانعي المحتوى وخبراء الدعاية والتضليل الإعلامي (...)

ليست القوى المنخرطة في مواجهة صعود اليمين المتطرف والفاشية والاعتداءات الإمبريالية كتلة واحدة متجانسة، ولم تكن كذلك يومًا. فهي قوى متعدّدة ومتنوّعة، وتوجد بينها اختلافات فعلية في التحليل والاستراتيجية، والتكتيك، وفي البرامج وسياسات التحالف، وكذلك في الحساسيات والأولويات.

هذه هي الاهداف التي ألهمت مبادرة تنظيم مؤتمر دولي مناهض للفاشية وللإمبريالية في مدينة بورتو أليغري بالبرازيل، من 26 إلى 29 مارس/آذار 2026 (...). ■